

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01007 5004

DT
46
1
19

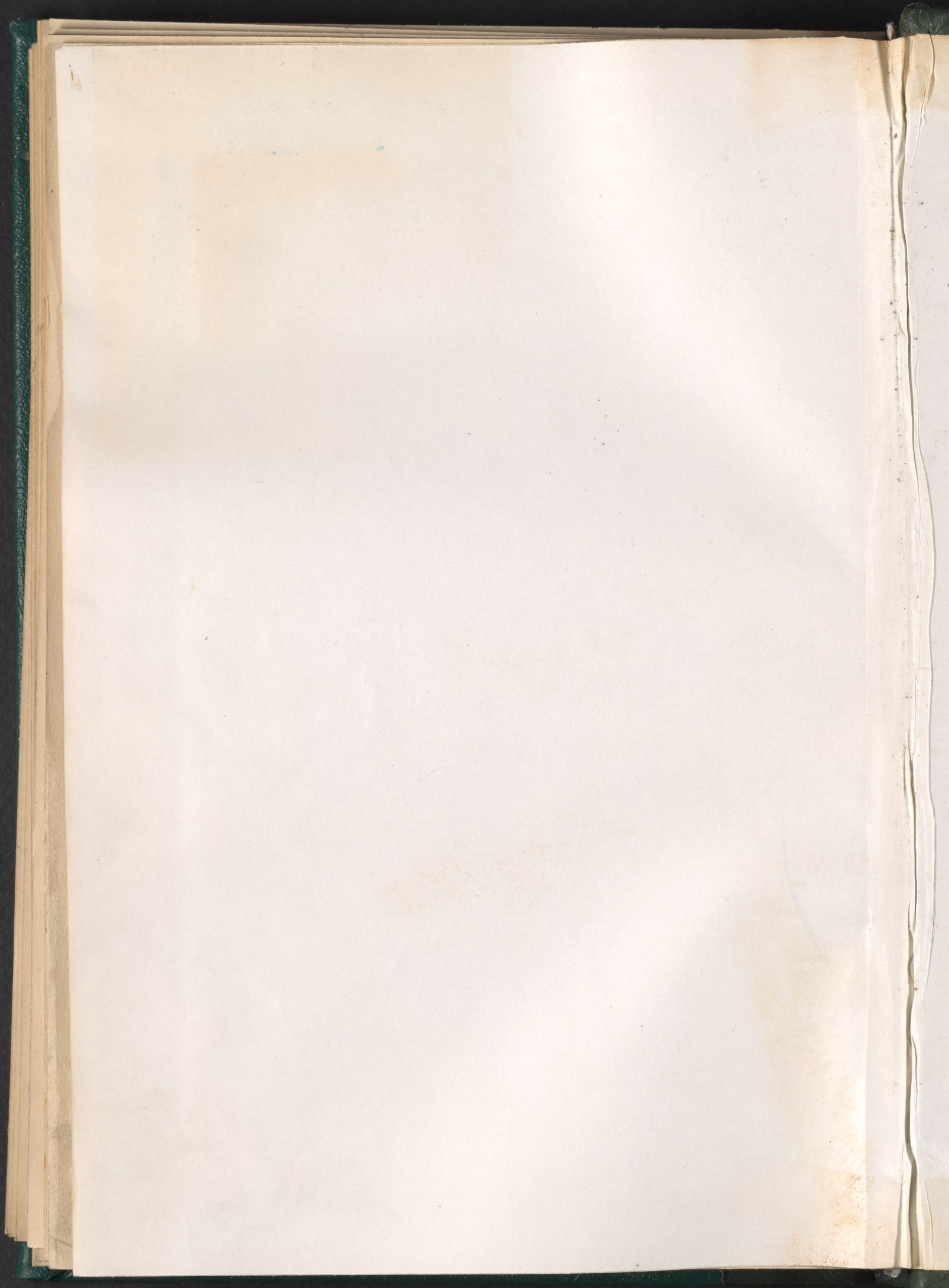
00-B1311

Part 15-2-2000



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة



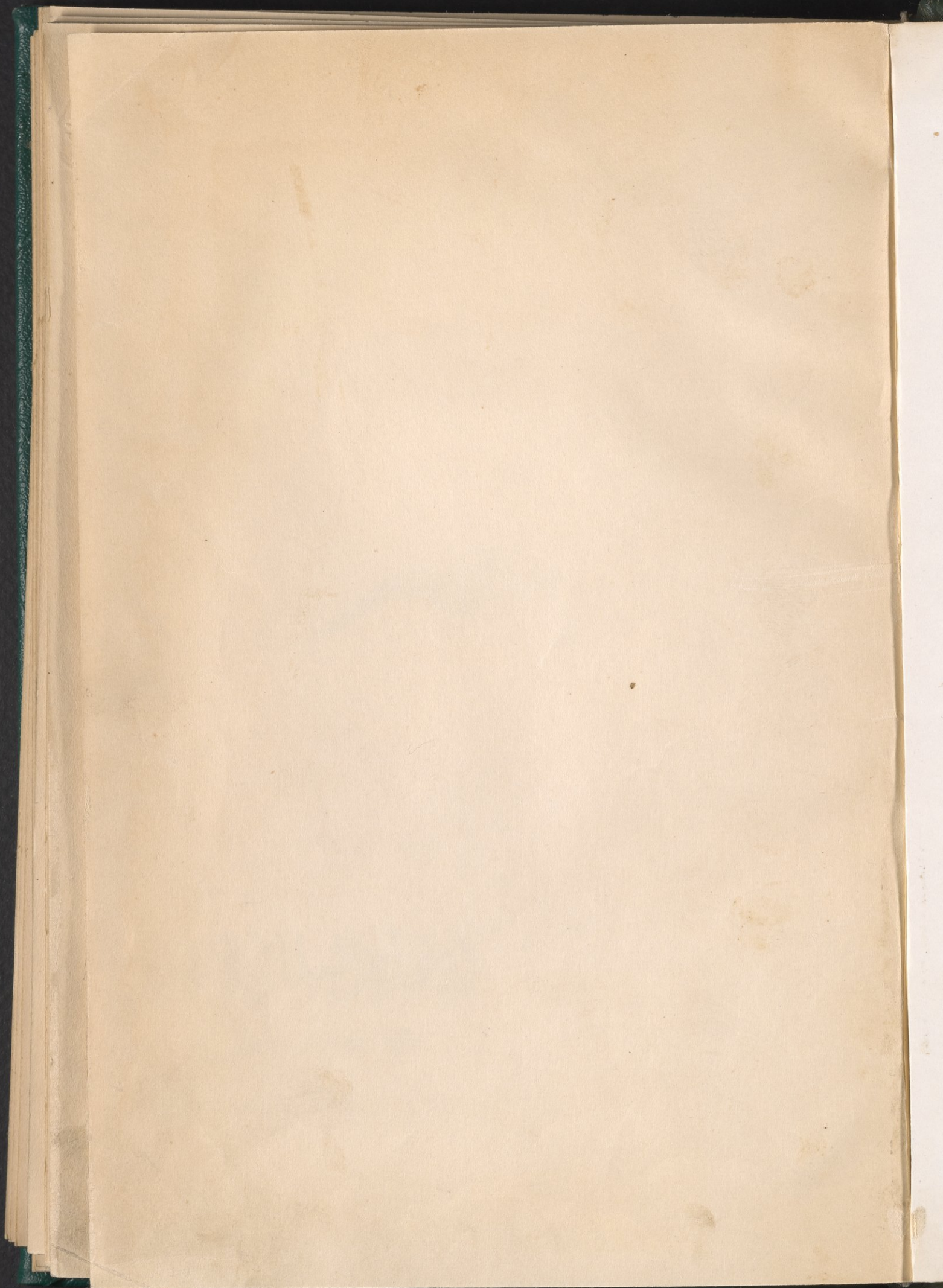


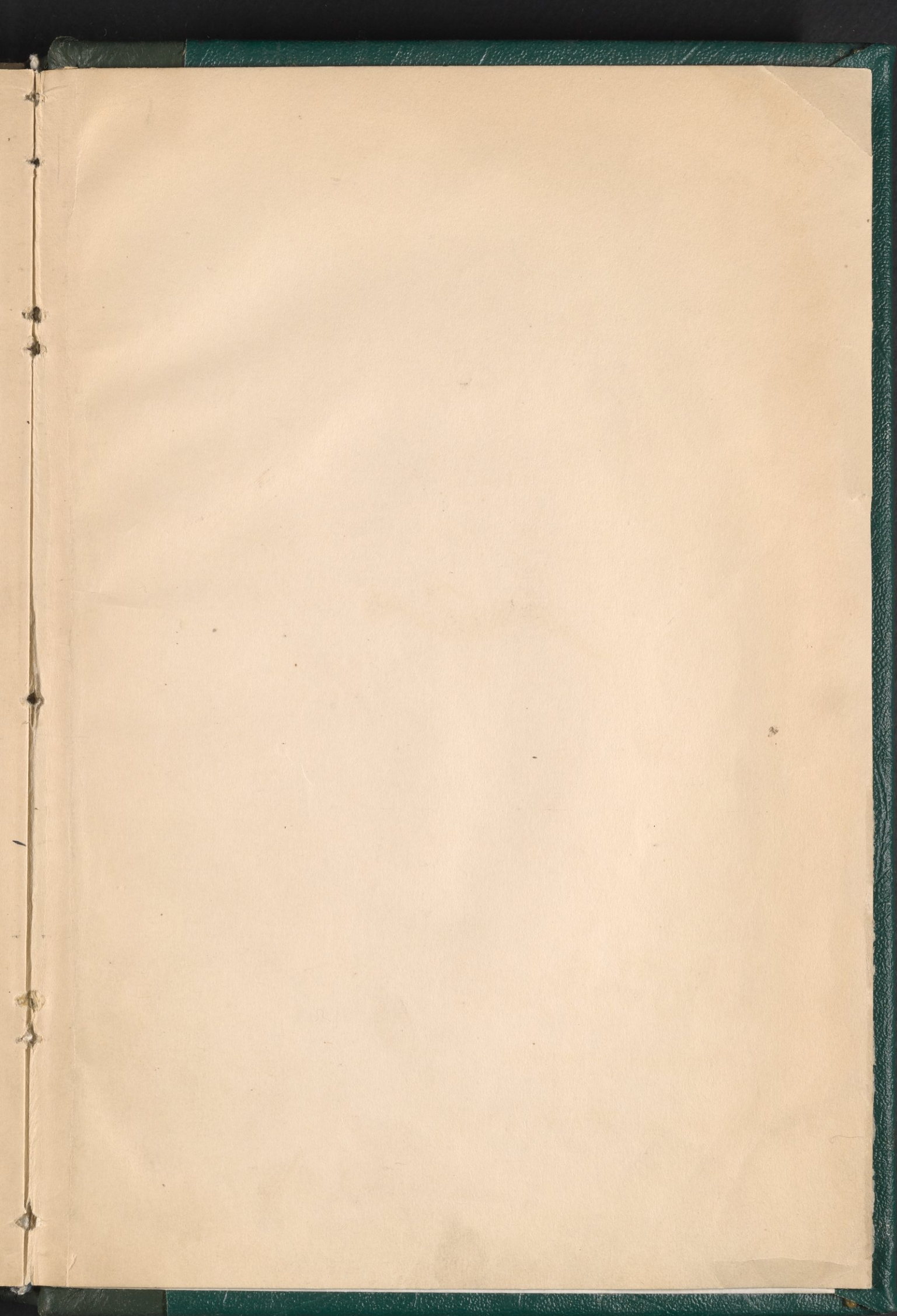
FROM THE
LIBRARY OF

AMERICAN UNIVERSITY

CAIRO

مكتبة الجامعة الأمريكية
بالقاهرة





DT
46
I582X
1947

م

الاتحاد البرلماني العربي

المؤتمر العام السادس والثلاثون

القاهرة ٧-١٣ ابريل سنة ١٩٤٧

962/
In/8 e

97C, A
1. vlo

26245

رسالة ملكية إلى مؤتمر الاتحاد البريطاني الروماني

باسم مصر الخالدة ، ومناسبة لاجتماع المؤتمر البريطاني الروماني ، الذي
يعقد بالقاهرة ، لأول مرة في العصر الروماني الذي تمخضت عنه الحرب
العالمية الأخيرة - أحيى عنلى برلمانات العالم الديموقراطى الطيب النية
إلا شعب وإلا النيل ، الغنى بترائه ، الفخور بحضته في
مصرية المجتمع البشري منذ عهد ما قبل التاريخ ، السعيد
بنهضته الفنية في ميادين الرقى المادى والرومى - فراحترم أيا
يتعاون مع الأمم التى تناولوها في سعيها المستترى لبناء نظام
حائى جدير ، النضر فى أروق الحرب الجارية الأخيرة ،
والوفى له الله على المساواة الساتمة والعدالة الحقة بين الدول ،
وعلى الوحدة الأخوية بين الشعوب التى ربطت الأقدار بينها
والانفصام لعروشها أثرا .

والى لأرجو للاتحاد البريطانى الروماني أيا عظمى فترى فى أول
رسالة ، لتوطيد التعاون بين الشعوب ، حتى يتجنب
العالم ويلات انفجار جدير يودى بالسلم ٢٢

مصر اليوم ..

لمصر مركز جغرافي خاص جعلها في الماضي ، ويجعلها اليوم ، أداة الوصل بين أجزاء العالم المختلفة . كانت في الماضي أداة الوصل بين قارات العالم القديمة الثلاث : أوروبا وآسيا وأفريقيا . وهي اليوم مركز ممتاز للطيران العالمي يجعلها أداة الوصل بين قارات العالم الخمس . ولهذا كانت مصر تصوغ الحضارة العالمية في الماضي ، وهي اليوم تتلقاها وتصدرها الى البلاد المتوتبة الى مدارج الحضارة الحديثة .

وقد طوع لها هذا المركز الخاص ، في تلقي آثار الحضارة العالمية بعناصرها المادية والمعنوية ، أن تكون متحفا عالميا لمظاهر الحضارة في مختلف العصور . فأنت ترى فيها الآثار الفرعونية ، تميز أهراماتها وتماثيلها ومعابدها الضخامة والدقة الهندسية والجمال البارع ، ويميز ما بقي من صناعاتها رواء فني يأخذ باللب . وأنت ترى فيها طائفة من الآثار اليونانية والرومانية طبعتها مصر بطابعها الخاص ، فلم تبقى يونانية خالصة ولا رومانية خالصة ، بل صارت يونانية مصرية ورومانية مصرية . وكذلك طبعت مصر الآثار العربية بطابع جعلها عربية مصرية ، لا تماثلها الآثار العربية الموجودة في غير مصر من البلاد الاسلامية . وقد ظهر هذا الطابع الخاص كذلك فيما انتقل لمصر من آثار الحضارة الحديثة ، فهي متأثرة بجو مصر ، وتقاليدها ، وأسباب الحياة فيها .

وهذا الطابع الخاص ، الذي رسمته مصر على جدران الآثار والمعابد المختلفة وعلى مختلف آثار الصناعة والعلم والفن ، مستمد من طبيعة البلاد : من جوها الصحو ، وأرضها وواديها الخصب ، ونيلها المنتظم الفيضان ، وصخوراوتها الفسيحة . وله من أجل ذلك أثره في الناحية المعنوية للحضارات التي تعاقبت على

مصر ، سواء منها ما أنشأته هي انشاء كالحضارة الفرعونية القديمة ، وما كان لها الاثر الاكبر في تصويره كالحضارة الاسلامية .

وقد طوع هذا المركز الخاص كذلك لمصر أن تكون أسرع الأهم الى امتثال ما يجرى في العالم من ألوان التفكير والتصور في العلم والأدب والفن ، وأن تطبع ذلك كله بطابعها الخاص . صحيح أن هذا الطابع تلون بلون الأحداث التي أحاطت بالأمة ، حين تلقت هذا الذي يجرى في عالم الفن والأدب والعلم ، وكانت مصر لذلك محافظة أحيانا ، حرة أخرى ، في تلقى هذا الذي تمتلئه من آثار الحياة العقلية والتصويرية - لكنها كانت أكثر ميلا الى ناحية الحرية في أغلب الأحيان ، كما أنها لم تترك شيئا من ذلك تلقتة الا طبعته بطابعها الخاص .

كان ذلك شأنها في حياتها السياسية ، ثم كان هو شأنها في حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . ولا حاجة بنا الى الذهاب بعيدا في أغوار التاريخ لتبين هذه الحقيقة . فقد كانت مصر في أواخر القرن الثامن عشر مندجة في الامبراطورية العثمانية ، كغيرها من أمم الشرق الأوسط والشمال الاقريقي . لكنها انفردت بين بلاد هذه الامبراطورية بالتمرد على سلطان العاصمة العثمانية والثورة الدائمة به ، وكان لها من أجل ذلك استقلالها الذاتي الخاص . فلما شبت ثورة سنة ١٧٨٩ في فرنسا كانت مصر بين الدول غير الأوروبية هي الوحيدة التي تطلعت الى هذه الثورة ، وحرصت على تحقيق مبادئها ، واقامة الحرية والاخاء والمساواة أساسا لنظام الحكم فيها .

ولما نشطت الحركة العلمية والفلسفة الواقعية في القرن التاسع عشر في أوروبا ، أوفدت مصر عددا كبيرا من بنيتها الى الجامعات الاوربية ، ليأخذوا بقسط وافر من هذه الحركة وينقلوه الى وطنهم ، كما اتجهت الى انشاء جامعات علمية على نظام الجامعات الغربية . ورغم مقاومة السلطان القائم يومئذ لهذا الاتجاه ، نشطت في البلاد حركة قومية قوية لانشاء الجامعات فيها ، ونقل العلم والفلسفة والأدب والفن في أحدث صورها ، واقامة النظام الفكرى في مصر على أساس من الاتجاه الواقعى في العلم والفلسفة .

وليس عجبا أن يكون ذلك شأن مصر في ماضيها القريب ، فهو بعض طبعها ، ولذلك كان هو شأنها في ماضيها البعيد . لما أنشأ الاسكندر الاكبر المقدوني الاسكندرية ، قبل ثلاثة قرون من ميلاد السيد المسيح ، لم تلبث هذه المدينة أن

أصبحت عاصمة العالم المعروف يومئذ في العلم والفن والأدب واللاهوت وفي كل مناحي الفكر والتصور . وقد ظل ذلك شأنها الى ما بعد القرن السابع الميلادي ، رغم احتلال الرومان مصر بعد ثلاثة قرون من انشاء الاسكندرية ، ومقاومة المصريين لهم طيلة مقامهم بينهم . ولما أنشأ جوهر الصقلي القاهرة ، وأنشئ فيها الجامع الأزهر من ألف سنة خلت ، لم تلبث أن أصبحت العاصمة المعترف بها للعالم الاسلامي كله في علوم التشريع والفقه الاسلامي ، واللغة العربية وآدابها ، ولا يزال ذلك شأنها الى اليوم . فالاسراع الى تلقي الحضارة وامثالها كان ولا يزال طابعا مصرياً خاصاً ، ميز مصر به موقعها الجغرافي في قلب العالم القديم ، وفي قلب عالمنا الحاضر على السواء .

هذا الطابع الخاص كان له أثره الواضح في ميول الشعب المصري واتجاهاته . فهو شعب ديمقراطي بطبيعته ، متشبث بالحرية أيما تشبث ، محب للسلام أشد الحب .

هو ديمقراطي بطبعه وبحكم عقيدته الدينية ، سواء فيها المسيحية أو الاسلامية ، فالمسيحية والاسلام جميعاً لا يعرفان الطبقات ، ويجعلان تفاضل الناس بصلاح أعمالهم . هذا أمر يعرفه أبناء الغرب بالنسبة للمسيحية فانهم من أبنائها ، ولكن ادراكه في شأن الاسلام يفوت الكثيرين منهم لأنهم لا يعرفون مبادئه حق المعرفة . ويجمل لذلك أن نصحح خطأ يقع فيه البعض ، متأثرين بما يذاع لأغراض خاصة . ذلك ما يقال من أن الشعب المصري ينقسم الى طبقات ، منها طبقة الباشوات ، وطبقة الفلاحين الفقراء . فلا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا التصوير الذي يبعث على الظن بان الباشوات طبقة ممتازة يتوارث أبنائها جاهها ، وتؤول الى أكبرهم ثروتها . والواقع أن الباشوية لقب تشريف ينعم به ملك مصر على الوزراء ، وعلى كبار الكتاب ، وعلى الذين يؤدون خدمات عامة ، أو ينفقون أموالهم في سبيل الخير . ومن هؤلاء الباشوات فقراء بالقياس لغيرهم من المزارعين ، والتجار ، وأرباب الصناعات ، ممن لم ينعم عليهم الملك بهذه الرتبة . وأبناء الباشوات الأغنياء يندر من يبقى منهم غنياً بعد وفاة مورثه . فالتوريث الاسلامي يفتت الثروات الكبيرة بتوزيعها على الورثة جميعاً أبناء وبنات ، خلا من يستحقون غير هؤلاء في الميراث . ولما كان المصريون كثيرى النسل ، فان الثروات التي يجمعها

فرد في حياته تسرع الى التفتت بين ورثته بعد وفاته ، حتى يصبح أحدهم أكثر الأثر من المتوسطين في الثراء .

لهذا كان الشعب المصرى ديمقراطيا بطبعه . فكل واحد من أبنائه قدير بمجهوده أن يصبح غنيا ، قدير بمواهبه أن يصبح باشا ولو لم يكن غنيا ، وأن يكيف مصيره وفق هذا المجهود وهذه المواهب . صحيح أن الطبقات العاملة من الشعب فقيرة ، وأن مستوى عيشها يجب أن يكون خيرا مما هو ، ولذلك ترى الحكومة المصرية واجبا عليها في وقتنا الحاضر أن تعمل على رفع هذا المستوى في كل نواحي الحياة . لكن فقر هذه الطبقات لا يرجع ، كما يتوهم البعض ، الى وجود طبقة الباشاوات الخيالية ، بل يرجع الى الظروف التى أحاطت بمصر في تاريخها الحديث ، والتي جعلت سلطان الحكم فيها لغير أبنائها زمنا طويلا . وقد شاءت هذه الظروف ، وشاء هذا السلطان الأجنبى ، أن تمنع مصر الى زمن قريب جدا من أن تجعل الصناعة عنصرا من عناصر الثروة الأهلية فيها . فقد ظلت مصر مزرعة استغلال الى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، والى ما قبل قيام النظام البرلماني الحديث فيها في سنة ١٩٢٤ . فلما انتهت تلك الحرب الأولى ، وأعلنت مصر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة في أوائل سنة ١٩٢٢ ، بدأت الصناعة الكبيرة تنشأ فيها ، فهى لذلك بنت ربع قرن لا أكثر . . وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التى اجتاحت أقطار الأرض جميعا ، منذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٩ ، الى تعثر الصناعة الكبيرة في خطواتها الأولى . مع ذلك قاومت هذه الصناعة ظروف هذه الأزمة ، واستطاعت أن تتخطاها ، وأن تستفيد وتفيد مصر في فترة الحرب العالمية الأخيرة أجزل الفائدة .

أما وقد كانت مصر محرومة من الصناعة الى ربع قرن مضى ، فليس يسيرا أن يرتفع مستوى العيش للطبقات العاملة بها . فمن المتعذر على أية أمة تعيش على الزراعة وحدها أن يرتفع مستوى المعيشة لأبنائها . هذا الى أن الامتيازات الأجنبية التى كانت تقيد الحكومة المصرية في فرض الضرائب اللازمة لترقية المرافق العامة ، والرقى بأحوال السكان ، ورفع مستوى العيش للقائمين بالعمل في الصناعة الصغيرة وفي الزراعة - قد كان لها أثر كبير في بقاء المصريين فقراء . وقد أحاطت هذه الامتيازات الأجانب في مصر بسياس من الحماية أتاح لهم في

أقل من نصف قرن أن يمتلكوا ثروة مصر التجارية والاقتصادية كلها تقريبا ، وأن يصبح نصف الثروة القومية بذلك في ملكهم . وقد زالت هذه الأسباب منذ معاهدة منترو التي ألغت الامتيازات الأجنبية ، وأصبحت الحكومة المصرية مطلقة اليد في تكييف سياستها الاقتصادية لمصلحة المقيمين على أرض مصر من أبناء البلاد ومن نزلائها الأجانب . والرجاء لذلك عظيم في نجاحها في ازالة الأسباب التي أدت الى انحطاط مستوى العيش بين الطبقات العاملة في مصر . ويزيد في هذا الرجاء أن الشعب المصرى ديمقراطى بطبعه ، وهو لذلك يعاون الحكومة لنجاح سعيها في هذا السبيل .

والشعب المصرى ، الى جانب ديمقراطيته ، من أشد الشعوب تعلقا بالحرية ، لا يرضى عنها بديلا ، ولا يمل الجهاد في سبيلها . ذلك تراث تلقاه عن آباءه وأجداده منذ أقدم العصور ، وهو لذلك يحافظ عليه جهد طاقته .

لقد توالى على مصر في تاريخها الطويل أيام مجد وسؤدد ، وأيام خضوع لسلطان القوة التي لم تستطع دفعها . فأما في أيام مجدها وسؤددها فقد تمتعت بحريتها كاملة ، لا لمصلحتها وحدها ، بل لمصلحة الشعوب المحيطة بها جميعا . فكانت تؤوى الأحرار المضطهدين من أبناء جيرانها ، وكانت تبذل غاية جهدها لتشر بين هذه الشعوب خير آثار الحضارة التي تنشئها أو تلقاها . أما في أيام محنتها بالخضوع لسلطان القوة فكانت دائمة الثورة بهذا السلطان ، وكانت تنتهى من ثورتها دائما الى احدى نتيجتين : اما أن تدمج أصحاب هذا السلطان فيها وتفصلهم عن المصدر الذى جاءوا اليها منه ، فيصبحوا من أبنائها ، واما أن تجلى أصحاب السلطان عنها ، وتسترد هذا السلطان لأحد بنينا ، أو لأحد الذين اندمجوا فيها وأصبحوا منها . وعند ذلك تندفع حرة تجاهد في سبيل السلام ، واشاعة آثاره في كل ما حولها من بلاد العالم .

ذلك كان شأنها منذ أقدم العصور ، وذلك شأنها اليوم . فتحت مصر أبوابها لالاسكندر الأكبر المقدونى ، ثم أصبح البطالسة من بعده مصريين يناضلون أثينا لحساب مصر ، وظلوا كذلك ثلاثة قرون سويا . وقيل مولد المسيح جاء يوليوس قيصر ففتح مصر في عهد كليوباترة ، كما فتح غيرها من بلاد أوروبا وآسيا وأفريقيا . وبعد قليل من هذا الفتح انتشرت المسيحية بمصر ، وقام فيها المذهب الأرثوذكسى ،

فقاومته روما ، فكان ذلك سببا في اتصال الثورة بمصر على سلطان المدينة الخالدة التي تحكمت في مصائر العالم يومئذ . وفي القرن السابع المسيحي جاء العرب مصر ، وأجلوا الروم عنها ، وأقروا فيها سياسة التسامح الديني وحماية الشعائر المسيحية التي حاربها الروم ، فنصرتهم مصر ثم دانت بالاسلام . ولم تمض على ذلك بضع عشرات من السنين حتى استقلت مصر في حكمها الزمني عن مراكز الخلافة الاسلامية بدمشق وبغداد ، وأصبحت القاهرة العاصمة الاسلامية الأولى التي تصدر عنها كل آثار العلم والفن والحضارة . وفي القرن السادس عشر غزا الأتراك مصر ، كما غزوا آسيا وأوربا ، فجاهدتهم مصر بعد قليل ، وظلت تجاهدهم حتى استردت استقلالها الذاتي التام . ولولا أن تألبت عليها في أوائل القرن التاسع عشر دول أوربا الثلاث : إنجلترا وفرنسا وروسيا ، وألزمتهما البقاء في نطاق الامبراطورية العثمانية مع المحافظة على استقلالها الذاتي التام ، لا قامت هي اتحاد الشرق الأوسط بولاياته المترامية الأطراف . ومنذ افتتحت قناة السويس للملاحة الدولية في سنة ١٨٦٩ اتجهت السياسة البريطانية تريد السيطرة عليها . فلما ثار المصريون بزعامه عرابي باشا سنة ١٨٨٢ ، يطلبون اقامة النظام البرلماني محل حكم الخديو المطلق ، بعثت إنجلترا بقواتها لتأييد سلطة الخديو ، وبقيت محتلة مصر من يومئذ رغم وعودها المتكررة بالجلء . وفي مستهل الحرب العالمية الأولى أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر ، فجعلت مصر تناهض هذا الوضع ، حتى اعترفت إنجلترا باستقلالها وسيادتها . وها هي ذى اليوم عضو في الأمم المتحدة على قدم المساواة في الاستقلال والسيادة مع سائر الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية العظيمة . وهي مع ذلك لا تزال تجاهد لجلء القوات البريطانية جلء تاما عن جميع أراضيها ، حتى لا تبقى حريتها مقيدة بأي قيد لا ترضاه أمة من الأمم الكبرى .

الجهاد في سبيل الحرية تراث تلقته مصر اذن عن الآباء والأجداد في كل العصور . وهي حريصة على أن تعم نعمة الحرية ربوع العالم كله ، وأن يتمتع بها الناس جميعا . ذلك لان ما حبت الطبيعة به مصر من أسباب الرخاء يغنيها عن استعمار غيرها من الشعوب ، ولائها ذاقت في حقب من تاريخها مرارة الظلم فهي تشفق من أن يذوق غيرها هذه المرارة . ولهذا كله آمنت مصر بأنه لا حياة للفرد

ولا للجماعة بغير الحرية ، وانا اذا أردنا للناس جميعا حياة صالحة ، وللإنسانية سلاما دائما ، فليس يكفي أن تكون أسباب المتاع المادى فى متناولهم ، بل يجب أولا وقبل كل شئ أن يكونوا أحرارا متساوين فى ظلال الديمقراطية الحقة .

والشعب المصرى ، الديمقراطى بطبعه ، المتشبث بالحرية غاية التشبث ، محب للسلاام أشد الحب . ويرجع حبه السلاام الى عاملين أساسيين : أولهما أن مصر ، على أنها قلب العالم ، منفصلة عن البلاد التى تجاورها بما يحيط بها من الصحارى فى الغرب والشرق والجنوب ، وبالبحرين الأبيض المتوسط والأحمر فى الشمال والشرق . وعزلتها هذه كانت تحميها فى الماضى من الاغارة عليها الا من دولة ذات شوكة عالمية تكتسح الدول كلها اكساحا . وكانت مصر لذلك تقف دائما موقف الدفاع عن نفسها ، وتتجافى حروب الاعتداء . والسبب الثانى ان مصر كانت ، ولعلها لا تزال ، من البلاد القليلة المستغنية بنفسها عن غيرها الى حد كبير . فثروتها القومية ، زراعية كانت أو صناعية أو معدنية ، تجعل الميزان التجارى دائما فى مصلحتها ، وتجعل غيرها من الدول محتاجا اليها أكثر من حاجتها هى الى هذا الغير . بل لقد كانت مصر فى كثير من العهود مقبرة ، لوفرة انتاجها الزراعى ، مخزن الحبوب للعالم كله . أما وعزلتها تحميها ، وثروتها القومية تغنيها عن الغير فى حدود التبادل التجارى السلمى ، فطبعى أن يكون شعبها محبا للسلاام أشد الحب حتى يتمتع فى حرية بما وهبته الطبيعة من الخيرات .

والشعوب المحبة للسلاام ، المتشبثة بالحرية ، أشد الشعوب حرصا على الدفاع عن نفسها ودفع المعتدى عليها ، فان وفقت فى دفاعها عن نفسها فذاك ، والا كانت الثورة ملجأها لاستعادة حريتها وسلاامها . لهذا كان لمصر فى عهود حريتها جيش عرف بالبسالة والاقدام . وقد نقش الفراعنة الاقدمون على جدران المعابد والحصون ودونوا فى أوراق البردى مفاخر هذا الجيش ، فدونوا بذلك أقدم النصوص لجيوش العالم المظفرة ، وتحدثوا حديثا مستفيضا عما قام به هذا الجيش فى عهد تحتمس الثالث ورمسيس الثانى . كذلك كان لجيش مصر أمجاد فى ميادين الشرف والفخار حين دفع المعتدين على بلاد الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ففاز فى معارك مجدو وقادش ورفح وحطين ودمياط والمنصورة وعين جالوت ومرج الصفر . وانتصارات الجيش المصرى فى عهد محمد على بقيادة ابنه

ابراهيم هي التي ألبت على مصر أكبر الدول الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر : إنجلترا وفرنسا وروسيا . وكان موقف مصر في هذه الحروب جميعا موقف من يدفع الاعتداء ، ويدافع عن الاستقلال والحرية . وجيش مصر الآن يأخذ كل أهنته ليكون عاملا من عوامل اقرار السلام في العالم في نطاق النظام الجديد الذي أنشأ هيئة الأمم المتحدة .

وحب مصر للسلام هو الذي دفعها لتسعى الى الانضمام الى عصبة الأمم منذ تألفت العصبة المذكورة . وقد جعلت تلتبس لهذا الانضمام الوسائل حتى تم لها ذلك في سنة ١٩٣٧ . فلما وضع ميثاق الأطلنطي ، ثم قررت الدول الكبرى في مؤتمر يالطا شروطا معينة لعضوية الأمم في مؤتمر سان فرانسيسكو ، تمهيدا لاشتراكها في هيئة الأمم المتحدة - سارعت مصر الى تنفيذ هذه الشروط جميعا ، وذهب وفدها الى سان فرانسيسكو ، وشارك في المؤتمر منذ اللحظة الأولى . وقد كان لأعضاء هذا الوفد في المؤتمر جهد ملحوظ أريد به توطيد قواعد الاستقلال والسيادة للأمم جميعا ، لأن استقلال الأمم وسيادتها هما الدعامة القوية في التنظيم العالمي لمنع الحرب . كذلك قدم وفد مصر اقتراحات أدمج بعضها في ميثاق سان فرانسيسكو . ومن أهم هذه المقترحات في نظر مصر تدوين مبادئ القانون الدولي .

وقد اشتركت مصر بعد ذلك في دورى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما كانت عضوا بمجلس الأمن خلال السنة الأولى من سنى انعقاده . وكان أكبر هم مصر في اجتماعات الهيئتين أن تدافع عن المبادئ والأغراض التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة ، ايمانا منها بأن استقرار السلام في العالم رهن بسيادة هذه المبادئ على نحو تتفق معه الأغراض الخاصة ، وبأن سيادة هذه المبادئ لا تتحقق على وجه صحيح الا اذا تضامن الناس جميعا ، على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم رجالا ونساء ، وجعلوا السلام العالمي غاية هذا التضامن ، والهدف الأسمى الذي يقصدون اليه من تعاونهم وتآزرهم .

وحب مصر للسلام هو الذي دفعها أن تطلب ، الى الهيئة التنفيذية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، أن ينعقد أول مؤتمر برلماني دولي بعد الحرب العالمية الثانية في عاصمتها . ذلك بأنه اذا كان استقلال الأمم وسيادتها هما الدعامة القوية في

التنظيم العالمى لمنع الحرب ، فان تعاون الأمم وتفاهمها الخالص من كل شائبة هما الأساس الذى يستقر عليه السلام العالمى الدائم . وأعضاء الهيئات النيابية فى الأمم المختلفة ، وهم الذين يمثلون أممهم أصدق تمثيل ، هم خير كفيل بهذا التعارف وهذا التفاهم ، وهم الذين يستطيعون ، بما لأبناء وطنهم من عظيم الثقة فى اخلاصهم ونزاهتهم وحسن نيتهم ، أن يبددوا المزاغم الباطلة التى تذاع عن الأمم كبيرها وصغيرها . وتبديد هذه المزاغم قمين بتصفية الجو العالمى ، تصفية تعاون على تفاهم الأمم وتعاونها لمصلحة الانسانية ولمصلحة السلام .

وسينتهى مؤتمر القاهرة البرلمانى ، بعد البحث وتبادل الرأى ، الى قرارات نأخذ أنفسنا جميعا بالعمل على اقرارها فى بلادنا المختلفة ، عن طريق الهيئات النيابية لأممنا . وبذلك نحقق الاتصال الوثيق بين الدول المحبة للسلام ، العاملة على اقراره ، حتى يتمتع الناس فى أرجاء العالم كله بأسباب الرفاهية المادية والمعنوية ، فى ظلال الحرية والعدل والنظام .

وقد رأت الشعبة البرلمانية المصرية أن تتنزه فرصة انعقاد هذا المؤتمر البرلمانى بالقاهرة ، فتحذو حذو مثيلاتها من شعب الأمم البرلمانية ، وتضع تحت نظر الزملاء المحترمين المشتركين فى المؤتمر هذه النشرة وبعض نشرات أخرى عن (مصر اليوم) ، راجية أن يرى حضرات الزملاء فيها صورة موجزة أشد الايجاز عن مضر وشعبها ، ومظاهر نشاطها الحكومى واقتصادها القومى ، وجوانب من حياتها الثقافية والاجتماعية ، ومبلغ مشاركتها فى اقامة صرح الحضارة العالمية ، ومجهودها فى اقرار النظام الدولى الجديد الذى وضع لاقامة صرح السلام فى العالم . ولعل مراجعة ما احتوت عليه هذه النشرات تعاونهم ، فى الفترة القصيرة التى يقيمونها بين أظهرنا ، على تبين الصلة بين ما يقع تحت أنظارهم وروح هذا الشعب المصرى الذى شارك خلال القرون فى اقامة الحضارات العالمية المتعاقبة ، وتظهرهم على ان شعار مصر قد كان دائما :

الديمقراطية ، والحرية ، والسلام .

محمد مسين هيكل

رئيس الشعبة المصرية البرلمانية
ورئيس مجلس الشيوخ

الوضع الدستوري

في أوائل القرن الماضي تولى حكم مصر بمشيئة أهلها محمد علي باشا رأس الأسرة المالكة الحالية . فنهض بالبلاد نهضة اصلاحية كبرى ، وحصل لها على استقلالها الذاتي عن الدولة العثمانية التي كانت مصر تابعة لها حينئذ . وأعلن هذا الاستقلال رسميا بعد حروبه المعروفة مع الدولة العلية في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . وقد رأى - ايمانا منه بضرورة مشورة أهل الرأي في البلاد - تشكيل هيئة مختارة من الأئمة لتعاونه في حكمها، وتشير عليه بما يحسن تنفيذه لتحقيق مصالحها . وكان يطلق على هذه الهيئة « المجلس العالى » أو « مجلس الشورى » . ويعد هذا المجلس النواة الاولى للحياة الدستورية في مصر الحديثة .

وبانتهاء حكم محمد علي باشا عادت البلاد فترة من الزمن الى نظام الحكم الشخصى . ولكن نمو الوعي القومى واتجاه الأفكار نحو الاصلاح الدستورى وتشجيع الحديو اسماعيل لهما حدث به ، فى سنة ١٨٦٦ ، الى انشاء مجلس للنواب سمي « مجلس شورى النواب » ، قوامه خمسة وسبعون عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، وينعقد لمدة شهرين فى العام . وكان اختصاص هذا المجلس مقصورا على ابداء الرأى بصفة استشارية فى المسائل التى يعرضها عليه الحديو .

تطورت الأمور بعد ذلك وتعاقبت الحوادث الى أن انتهى الأمر بأن رأى الحديو تعديل القواعد الادارية التى تسير عليها البلاد ، لتتفق مع المبادئ التى تقوم عليها الادارة فى البلاد الاوربية ، بأن تحل محل السلطة الشخصية سلطة أخرى ، هى مجلس الوزراء يقوم بشؤون الحكم معها وبوساطتها . وبذلك تألفت أول وزارة فى تاريخ مصر الحديث .

ظلت الحركة الفكرية فى نهوض ، ونشطت الصحافة وانتشرت ، وظهر

كثير من زعماء الفكر والقلم ، وفاض الشعور الوطنى ، وقويت رغبة المصريين فى تعديل الأسس التى قام عليها مجلس سنة ١٨٦٦ تعديلا ديموقراطيا .

ورفع زعماء البلاد وأعيانها والنواب وضباط الجيش والموظفون والتجار التماسا لمنح مجلس شورى النواب الحقوق التى تتمتع بها المجالس الاوربية ، وأن يكون قانون الانتخاب طبقا للانظمة المتبعة فى أوربا ، وان يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مجلس النواب . وأعلن المجلس نفسه هذه الرغبات عند انعقاده فى سنة ١٨٧٩ حتى انه عند ما أريد اعلان فض دورته فى ٥ أبريل من تلك السنة رفض أن ينفذ ، حتى تجاب طلبات الأئمة وجعل يوالى اجتماعاته . فلما عرض الأمر على الحديو أعلن موافقته عليها فى نفس اليوم ، ورفضه كل فكرة تريد العودة الى نظام الحكومة الشخصية ، وادارته أن يحكم بواسطة مجلس وزراء مسئول حقا أمام الأئمة .

وتقدمت الحكومة الى المجلس بمشروع قانون أساسى جديد وبمشروع لقانون الانتخاب يحققان التطور الدستورى الذى كانت تترجيه البلاد .

وأهم المبادئ التى قررها هذا القانون الأساسى ما يأتى :

- ١ - عدم تنفيذ القوانين الا بعد عرضها على المجلس وموافقته عليها .
- ٢ - مسئولية الوزارة أمام المجلس .
- ٣ - الحق فى حل مجلس النواب على أن يعاد انتخابه فى مدة معينة .

وجعل الاقتراع عاما وعلى درجتين . وحدد عدد النواب بمائة وعشرين نائبا ، خصص لكل مديرية سواء فى مصر أو السودان عدد معين منها طبقا لتعداد السكان . وكان نصيب مديريات السودان فيها ١٦ مقعدا .

ولكنه ، قبل أن يتم هذا الاصلاح ويأخذ طريقه الى حيز التنفيذ ، عملت السلطات الاجنبية على وأده . وتم لها ذلك بخلع الحديو اسماعيل .

وتتابعت الاحداث بعد ذلك فى عهد خلفه الحديو توفيق ، وانتشر التذمر وعم الاستياء لعدم قيام حكم دستورى اجابة لرغبات الأئمة . وانتهى ذلك بقيام الثورة العرابية ، اذ أعطت البلاد من أقصاها الى أقصاها توكيلات لأحد كبار ضباط الجيش « أحمد عرابى » للمطالبة بحقوقها الدستورية . فتقدم بها الى

الحديو ، يظهره الجيش ويشد أزره الرأى العام ، فأعلن الحديو موافقه عليها .
الا أن هذا الاصلاح لم يتم بسهولة . فقد عارضت فرنسا وانجلترا فى توسيع
اختصاص المجلس النيابى ، اذ ان من شأنه أن يشل التدخل الأجنبى فى أمور
الدولة . وعملنا على تعويقه بتبليغات ومذكرات احتج عليها مجلس الوزراء كما
احتجت بعض الدول الأخرى . وليس هنا موطن تفصيل ما حدث فى تلك الفترة ،
والخطوات التى اتخذت لتحقيق هذا الاصلاح ، وكيفنا فى هذا المقام أن نذكر
أن مجلس شورى النواب عقد طبقا لقانون سنة ١٨٦٦ وعرضت عليه الحكومة
قانونا أساسيا جديدا أدخل عليه المجلس بعض التعديل ثم صدر هذا القانون فى
٣ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وان المبادئ الدستورية التى اشتمل عليها هذا القانون الاساسى لتتفق مع
أحدث المبادئ المعمول بها الآن . ويكاد يكون الدستور الحالى فى أحكامه الرئيسية
صورة منه ، اذ قرر مبدأ المسؤولية الوزارية ، يقابله حق الحل بشرط دعوة
المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد معين ، كما قرر حصانة النواب وحق اقتراح
القوانين ، وضرورة موافقة المجلس على القوانين قبل اصدارها ، ومناقشة الميزانية
والموافقة عليها .

ثم صدر قانون للانتخاب أعطى هذا الحق لكل مصرى يبلغ من العمر ٢١ عاما ،
وحدد أعضاء المجلس بمائة وخمسة وعشرين نائبا . ومما يصح أن يوجه اليه النظر
فى هذا الشأن أنه فى هذا المجلس أيضا قد خصص لمحافظة السودان ومديرياته
من هذا العدد اثنا عشر مقعدا .

من ذلك كله يتبين انه فى سنة ١٨٨٢ حصلت مصر بما فيها السودان - رغم
ما صادفها من عقبات - على نظام برلمانى صحيح متوازن . على انه لم يكد المجلس
ينتهى من اصدار هذه القوانين الاساسية وتنفض دورته فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢
- ولم تكد الوزارة القائمة بالحكم عندئذ تسير فى أعمالها - حتى بدأت اليد الاجنبية
تعرقل سيرها . وتضع العقبات فى سبيلها . وقامت أزمات مختلفة وتعاقت أحداث
أسفرت عن احتلال الجيش الانجليزى للبلاد .

وبذلك قضى مرة أخرى على هذه النهضة الدستورية العظيمة . وكان على

AMERICAN LIBRARY
البلاد أن تستأنف جهادها ، ليس في سبيل الدستور فحسب ، بل في سبيل
الاستقلال أيضا .

وبعد أن تم الاحتلال أرسلت إنجلترا ، وقد أصبحت صاحبة السلطان
الفعلي في البلاد ، سفيرها في الاستانة ليشير بما يتبع في التنظيم الداخلي . وبناء على
التقرير الذي قدمه وضعت في سنة ١٨٨٣ نظم دستورية جديدة ، تعود بالبلاد
الى عهد المجالس الاستشارية ، شكلت بموجبها المجالس الآتية :

١ - مجالس المبريات

وتنتخب هذه المجالس في حدود ضيقة لمعاونة المدير في الادارة المحلية .

٢ - مجلس شورى القوانين

ويتألف من ثلاثين عضوا ، ١٤ معينون و ١٤ ينتخبهم أعضاء مجالس المديريات
من بينهم ، وواحد ينتخب عن القاهرة والآخر عن الاسكندرية وبعض المدن
الاخرى . واختصاص هذا المجلس استشارى بحت ، وان كان عرض القوانين
عليه حتميا .

٣ - الجمعية العمومية

وتتكون هذه الجمعية من ٨٣ عضوا يدخل فيهم الوزراء وأعضاء مجلس
شورى القوانين . أما الباقي وقدره ٤٦ عضوا فينتخبون على درجتين وفي حدود
ضيقة . واختصاصاتها في مجلتها استشارية بحتة ، الا فيما يتعلق بتقرير ضرائب
جديدة ، فقد جعل رأيها قطعيا .

ومن وراء هذه الانظمة الهشة التي رجعت بالبلاد القهقرى ازداد النفوذ
البريطاني ، تظاهره قوات الاحتلال . حتى أن إنجلترا كانت تعتبر كل نصيحة
تبديها أمرا واجبا النفاذ .

وقد أثار هذا التدخل في جميع الشؤون المصرية - حتى في اقالة الوزراء
وتعيينهم - استياء الرأى العام ، وقويت الحركة الوطنية وازدادت اشتعالا . وطالبت
الجمعية العمومية نفسها ، رغم ضآلة تكوينها واختصاصاتها ، باصدار دستور

جديد . وأخيرا رؤى من الضروري - مجازاة تلك الحركة والعمل على تهدئتها
فألغى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وحل محلها في سنة ١٩١٣ نظام
جديد من مجلس واحد : هو نظام الجمعية التشريعية .

وتألف هذه الجمعية التشريعية من ٨٣ عضوا منهم ١٧ معينون و ٦٦
منتخبون . ويعتبر الوزراء أعضاء قانونيين - واختصاصاتها في جوهرها لا تزيد
كثيرا على ما خول للمجلسين الملغين ، اذ تعرض عليها جميع القوانين كما ظل رأيها
استشاريا فيما عدا تقرير الضرائب الجديدة . واعطى لها حق اقتراح القوانين
وحق السؤال .

ولكن لم تطل حياة هذه الجمعية عن خمسة أشهر ، اذ اجتمعت دورة واحدة
في سنة ١٩١٤ قامت بعدها الحرب العظمى في أغسطس ، وأعلنت انجلترا حمايتها
على مصر في ١٩ ديسمبر من تلك السنة ، وخلعت الحديو ، وأجلت اجتماعات
الجمعية الى آجال مختلفة ثم الى أجل غير مسمى .

وما ان انتهت تلك الحرب - التي حملت فيها دول الحلفاء لواء المناداة بحرية
الشعوب وحققها في تقرير مصيرها - حتى كانت الثورة المصرية قد اختمرت ، ثم
اندلع لهيها عند ما نفى الزعماء الذين طالبوا بتحقيق الاستقلال التام لمصر
والسودان ، ورجعوا في السفر للدفاع عن القضية المصرية أمام مؤتمر الصلح .

وليس هنا مجال التحدث عن هذه الثورة ومداهها ، وعن التضحيات التي
بذلها المصريون في سبيل الوصول الى أهدافهم ، ولا عن التطورات التي حدثت
الى ان انتهى الأمر بأن أصدرت انجلترا من جانبها ، تهدئة للرأى العام ، تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، الذي اعترفت فيه باستقلال مصر ، واحتفظت ببعض
المسائل الى أن يتم الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية .

وعقب هذا التصريح اتخذ سلطان مصر لنفسه لقب « ملك » فكان المغفور له
الملك « فؤاد الاول » والد جلالة الملك « فاروق الاول » أول ملك لمصر الحديثة .
واتخذت حكومة مصر المستقلة الالهة لوضع دستور للبلاد يتفق مع روحها ومع
نهضتها ، فألفت لجنة من ثلاثين عضوا لهذا الغرض . وعلى أساس ما قرره اللجنة
صدر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ دستور الدولة المصرية .

الدستور الحالي :

توج جهاد مصر الطويل في سبيل الحياة الدستورية بصدور دستور سنة ١٩٢٣ المعمول به الآن . ولما كان الدستور ، بصفة عامة ، يرتكز على النظم الاجتماعية في كل بلد وعلى تاريخها وعاداتها ، وتراعى فيه التجارب التي مرت بها الأمم في طرائق حكمها المختلفة - فإن أحكام الدستور المصري قد قامت على هذه الأسس ، فأخذ فيها بأحدث المبادئ في الدساتير الاجنبية وأصلح التقاليد ، مع مراعاة الحياة العامة في مصر وعاداتها وتقاليدها .

ولما كان هذا الدستور معاصرا لاعلان استقلال البلاد ، فقد صدر - كالدستور الترويجي - بوصف الدولة ونظام الحكم فيها ، اذ قررت المادة الاولى أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

ولسنا في حاجة لان نسهب في شرح القواعد الأساسية في دستورنا . فكلها قواعد معروفة معلومة ، لكننا سنجتزئ ببيان الخطوط الرئيسية للنظام الذي أشأه هذا الدستور .

الحقوق الشخصية :

أفرد الدستور ، على خلاف بعض الدساتير الاجنبية ، بابا خاصا بحقوق الأفراد وواجباتهم ، نص فيه على المساواة بين جميع المصريين ، فلا يحرم فرد أو طائفة من الحقوق المدنية والسياسية ، ولا يقال أحد من الواجبات والتكاليف العامة ، فالجميع في منزلة سواء . كما نص في هذا الباب على الحريات الأساسية ، وهي الحرية الشخصية ، وحرية الاعتقاد واقامة الشعائر الدينية ، وحرية الرأي وحرمة المنزل ، وحرمة الملك . ويتصل بحرية الرأي حرية الأفراد في استعمال اللغات ، كما يتصل بها حرية التعليم والصحافة والاجتماع والجمعيات . وقد ترك للقانون تنظيم الحريات الشعبية ، لان أمرها ليس مقصورا على الفرد ، بل يتعدى أثرها الى الجماعة .

السلطات العامة :

حرص الدستور المصرى - محتذيا حذو بعض الدساتير - أن ينص بادية بدء على أن جميع السلطات مصدرها الأمة . وقد روعى هذا المعنى فى وضع أحكامه المختلفة وتصويرها .

أما السلطات التى تتولى أمر الحكم فى البلاد فهى ثلاث :

- ١ - السلطة التنفيذية : ويتولاها الملك بواسطة الوزراء .
- ٢ - السلطة التشريعية : ويتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان .
- ٣ - السلطة القضائية : وتتولاها المحاكم .

وقد راعى الدستور ، فى أحكامه التفصيلية عن هذه السلطات ، قاعدة فصل السلطات فصلا يسمح بالتعاون فيما بينها ومراقبة بعضها بعضا . كما راعى الموازنة بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

فأعطى الملك حق الاعتراض على القوانين التى يقرها البرلمان . وحينئذ يعيد البرلمان النظر فيها ، فإذا ما أقرها مرة أخرى ، بأغلبية خاصة ، وجب صدورها .

كما أعطاه حق حل مجلس النواب ، على أنه يجب عندئذ الرجوع الى الأمة واجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين . وهذا الحق قد أقرته الدساتير المختلفة وفيه كل التأييد لسلطة الأمة . ويبرره ما يمكن أن يقع من خلاف بين السلطين التنفيذية والتشريعية أو بين مجلسى النواب والشيوخ ، أو قيام الحاجة للرجوع الى الأمة اذا وجد أن الحوادث قد باعدت بين رأى الأمة ورأى النواب .

ويتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وهم المسئولون وحدهم بالتضامن عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته . وقد قررت المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، اذ أن مجلس النواب هو الذى قامت الأمة بانتخاب جميع أعضائه كما سيأتى فيما بعد ، وهو الذى ينصب عليه حكم الحل . ومن مظاهر هذه المسئولية أو آثارها أنه يجب أن تكون الوزارة حائزة ثقة مجلس النواب ، فإذا فقدتها استقالت .

البرلمان :

أخذ الدستور المصرى بنظام المجلسين . وهو النظام الذى سارت عليه أغلب الدساتير وتبينت صلاحيته . فالبرلمان عندنا يتكون من «مجلس الشيوخ» و«مجلس النواب» ولتحقق الحكمة من هذا الازدواج يختلف تكوين كل منهما عن الآخر .

مجلس الشيوخ :

اشترط فى عضو الشيوخ ألا تقل سنه عن ٤٠ عاما وأن يكون من طبقة معينة ، وإذا كان أعضاء مجلس الشيوخ فى بعض البلاد جميعا قانونيين - أى أعضاء بحكم القانون - أو معينين ، وفى بعضها جميعا منتخبين - فقد رأى الدستور المصرى أن يجمع فى مجلس الشيوخ بين التعيين والانتخاب ، فجعل خمسى أعضائه معينين وثلاثة أخماسهم منتخبا . وهو نظام يتفق مع ما جرى عليه العمل فى مصر فى بعض المجالس التشريعية السابقة . ومن أبرز مزاياه أن يكون التعيين وسيلة للاستفادة من الكفاءات التى لا تحقق الانتخابات تمثيلها . وينتخب الشيخ عن مائة وثمانين ألفا من السكان . ومدة عضويته عشر سنوات ، ويتجدد نصف الأعضاء كل خمس سنوات . والملك هو الذى يعين رئيس الشيوخ لمدة سنتين .

مجلس النواب :

ومجلس النواب ينتخب جميع أعضائه بالاقتراع العام . ولا يشترط فى النائب نصاب مالى أو أن يكون من طبقة معينة . وكل ما يشترط فيه ألا تقل سنه عن ثلاثين عاما . ومدة عضويته خمس سنوات وهو ينتخب عن ستين ألفا من السكان . ومجلس النواب هو الذى ينتخب رئيسه سنويا .

والانتخابات عندنا تقوم على أساس الاقتراع العام المباشر ، فلكل مواطن بالغ من العمر ٢١ عاما صوت فى انتخابات النواب ، ولمن بلغ ٢٥ عاما صوت فى انتخابات الشيوخ ، لا فرق فى ذلك بين مواطن وآخر . وقد كان قانون الانتخاب يقضى بأن يكون الانتخاب على درجتين . ولكنه فى أول اجتماع للبرلمان سنة ١٩٢٤ عدل هذا القانون ، وجعل الانتخاب مباشرا .

ويجتمع البرلمان سنويا بناء على دعوة الملك . فاذا لم يدع الى ذلك قبل الست الثالث من نوفمبر اجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الاقل ، وعلى كل حال لا يجوز فض دورته قبل اقرار الميزانية .

وقد ينعقد المجلس في أدوار غير عادية ، اما بناء على طلب الحكومة ، أو طلب الاغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين .

وللبرلمان المصرى جميع الحقوق الممنوحة للبرلمانات الحديثة ، فهو الذى يقر القوانين وله أن يقترحها ، وهو الذى يناقش الميزانية ويقرها . على أن مناقشة الميزانية تكون في مجلس النواب أولا . وليس لمجلس الشيوخ ان يقترح انشاء الضرائب أو زيادتها ، فقد جعل هذا الحق مقصورا على الملك ومجلس النواب .

وللبرلمان رقابة كاملة على تصرفات السلطة التنفيذية . وفضلا عن رقابته في شؤون التشريع بواسطة حقه فيها ، فان له حق السؤال والاستجواب والمناقشة وحق اجراء التحقيق .

ونود أن نشير هنا بصفة خاصة الى أنه لما كان استجواب الوزراء قد ينتهى بطرح الثقة بهم ، فقد رأى الدستور ، منعا للمفاجآت وحدا للمناورات الحزبية التى قد تستغل تغيب بعض الاعضاء عن الجلسة ، ان يعطى للوزراء الحق في طلب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام .

هذه هى الخطوط الرئيسية للنظام الدستورى والبرلمانى في مصر . وهى لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في أعرق الدول البرلمانية . واذا كانت التقاليد واللوائح الداخلية للمجالس تعتبر في الواقع مكملة للدستور ، وهى خير مرجع لتبين كيفية تطبيقه ومداه ، فقد نشأت في مصر سلسلة من التقاليد ثبتت قواعده ، وتضمنت اللوائح الداخلية أحكاما تمشت فيها مع روح الدستور ، ونظمت الرقابة البرلمانية بحيث تكون منتجة فعالة دون ان تطفئ سلطة على أخرى بما يحقق التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ذلك التعاون الذى هو ملاك نجاح النظام البرلمانى .

ولم تقف هذه الاحكام جامدة بل ظلت تتطور لتكملة ما تبينه التجارب من نقص ، أو لملافة المآخذ التي يتمسك بها البعض ضد الحياة البرلمانية . ومن أهم هذه المآخذ مفاجأة الوزارة بالاقتراع على عدم الثقة بها ، وببطء العمل البرلماني مما يتعارض مع روح السرعة والانجاز التي هي قوام العصر الحاضر .

أما بالنسبة للأول فإن اللائحة الداخلية لمجلس النواب عملت على تلافي ذلك متمشية مع روح الدستور ، اذ قضت بأنه يحق للوزراء دائماً أن يطلبوا تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام للاقتراع على عدم الثقة بهم . اما بالنسبة للمأخذ الثاني فقد عمدت اللائحة الداخلية الى اختصار الاجراءات ، وأظهر مثل على ذلك ان الاجراءات الخاصة بمناقشة القوانين قد اجتزئت ، فبعد أن كانت تناقش في مداولتين عدلت اللائحة الداخلية في سنة ١٩٤١ واقتصر على مداولة واحدة ، وذلك في حدود الدستور وبغير اخلال باحكامه .

وقد أتاح تطبيق الدستور للشعب المصري جوا صالحا ومعيشة كريمة عزيزة ، فاستطاع أن ينهض نهضة اصلاحية كبرى . وذلك رغم ما أصاب الحياة الدستورية من تعثر . ولم يكن ذلك التعثر راجعا الى الدستور نفسه أو الى نقص فيه ، بل يرجع في حقيقة الامر الى عدم استقرار العلاقات بين مصر وانجلترا .

وها هي مصر الآن بعد أن وضعت الحرب الاخيرة أوزارها . وبعد أن وقفت بجانب الدول الديموقراطية . وبعد ابرام ميثاق سان فرانسيسكو . تتطلع الى اليوم الذي تتوطد فيه العلاقات بين الدول على أساس سليم وتعود فيه السكينة والطمأنينة الى قلوب الشعوب . كما تتطلع الى اليوم الذي تنمو فيه هيئة الأمم المتحدة ، حتى تصبح برلمانا عالميا ، ويسود العالم السلام في ظل الحرية ورعاية الحقوق .

القضاء في مصر

الامتيازات الأجنبية وإلغاؤها

كانت الامتيازات الأجنبية منذ القرن السادس عشر تخرج الأجانب الساكنين في مصر عن نطاق القضاء والتشريع الوطنيين ، فلا يسرى عليهم تشريع الا ما وافقت عليه دولهم ، ولا تنظر أقضيتهم الا المحاكم القنصلية ، ثم المحاكم المختلطة . وكانت مصر ضيقة بهذا الحال الذي ثبت أنه يعطل سيادة مصر ويعوق تقدمها . ولذلك وجهت الحكومة ، في ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ ، دعوة الى الدول صاحبة الامتياز تدعوها للاجتماع في مؤتمر يضع حدا لهذا النظام الذي يناقض مبادئ القانون الحديث . واستجابت الدول لهذه الدعوة . وعقد المؤتمر وانتهى الى وضع اتفاقية مونترو التي أبرمت في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ . وبها أطلقت يد الحكومة في التشريع . أما بالنسبة للقضاء فقد حددت الاتفاقية فترة انتقال تنتهي في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وبانتهائها تلغى المحاكم المختلطة وما لبعض القنصليات من اختصاص في مسائل الأحوال الشخصية ، ويؤول القضاء بالنسبة لجميع قطان البلاد الى المحاكم الوطنية .

وفيما عدا الحالة السابقة الوشيكة الانتهاء ، فان ولاية القضاء في المعاملات والأموال والعقوبات تثبت للمحاكم الوطنية التي يقوم نظامها في عمومها على أساس النظام الفرنسي . وتطبق هذه المحاكم قوانين مأخوذة من القانون الفرنسي الا في بعض النواحي حيث تستمد القوانين من الشريعة والفقه الاسلامي .

نظام القضاء في مصر

ومنذ أن أخذت الدولة بالنظام البرلماني ، تفتحت آفاق جديدة ، سواء

فيما يختص بدعم القضاء ونظمه ، أو النهوض بالتشريع نهوضاً جعله يحكى أدق التشريعات وأوفاهـا .

ويتولى القضاء محاكم ابتدائية يتبعها عدد من المحاكم الجزئية ، ومحاكم استئناف يتبع كلا منها مجموعة من المحاكم الابتدائية . وعلى رأس هذه التشكيلات تقوم محكمة النقض والابرام فى المواد المدنية والجنائية . أما الأفضية فى مسائل الأحوال الشخصية فتتولاها المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين ، والمجالس المليـة بالنسبة لغيرهم . وأما الشؤون الحسبية ، كالأهلية والوصاية والحجر والقوامة والمحافظة على أموال الغائب ، فمن اختصاص المجالس الحسبية .

أما بالنسبة للقضاء الشرعى والمحاكم الشرعية ، فقد سارت الوزارة على غرار ما سارت عليه بالنسبة للقضاء الوطنى ، فزادت عدد المحاكم الشرعية ، ووضعت مشروع قانون لتنظيم هذا القضاء ، واحاطة رجاله بضمانات تكفل المحافظة على حقوقهم ، وعدم قابليتهم للعزل . وهى آخذة فى تنقيح لائحة الاجراءات أو المرافعات الشرعية وتعديلها بما يساير روح العصر .

أما القضاء الطائفى لغير المسلمين ، وهو موزع بين أربعة عشر مجلساً ، فتعنى الحكومة باصلاحه ، وتحديد القواعد التى يسير عليها وتدوينها ، وبيان اختصاصه فى صراحة وجلاء ، وانشاء محكمة للفصل فى تنازع الاختصاص بين محاكم الطوائف غير الاسلامية وبينها وبين المحاكم الاخرى .

هذا ولما كان معروفاً أن الدولة لا ترتفع الى مصاف الدول الكاملة الحضارة والمدنية الا اذا نزلت ، هيئات وأفراداً ، على حكم القانون ، فقد أنشئ مجلس الدولة كى يعلى كلمة القانون عند ما تطغى احدى السلطات على الأخرى أو على حقوق الأفراد . وقد صدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وجعل من اختصاصه الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات والمصالح المختلفة ، والفصل فى الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الاقليمية والبلدية ، وفى المنازعات الخاصة بالمرتبـات والمعاشات والطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة ، أو بالترقيات التى تقع مخالفة للقوانين

واللوائح ، أو الخطأ في تطبيقها أو إساءة استعمال السلطة .

وفي سبيل التيسير على الأهلىن - ومسايرة لتقدم العمران ونمو التشريع - عنت الحكومات البرلمانية المتعاقبة بالاكثار من المحاكم ، حتى عمت المحاكم الابتدائية أغلب حواضر المديرىات والمحافظات . وكانت هناك محكمة استئناف مصر ، فزىدت بإنشاء محكمة استئناف فى اسىوط وأخرى فى الاسكندرية . وأنشئت محكمة النقض والابرام فى سنة ١٩٣١ . أما المحاكم الجزئية التى دأبت الوزارة على الاكثار منها ، فقد مكنت من أن يشمل النظام القضائى العادى جهات الحدود والمناطق الصحراوية القريبة من الوادى ، والمرتبطة به برباط المصالح التجارية والاقتصادية .

ومن وجوه الاصلاح التى استحدثت فى نظام القضاء تخصيص قضاة للأمر المستعجلة حتى لا يفوت المحكمة نظرها على وجه الاستعجال ، ولا يضع الحق فى غمار التسويف وطول الاجراءات ، كما أنشئت محاكم خاصة لمعالجة شؤون الاحداث ، ووضعت تحت تصرفها المعلومات والتوصيات التى يقدمها الاخصائىون فى شؤون الخدمة العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية . وأنشئت أيضا محاكم خاصة للمواد المخدرة يختار لها قضاة لهم من الخبرة والمران ومكابدة العمل ما يؤهلهم الى استكشاف الأساليب الخفية التى يتبعها المتجرون فى هذه السموم ، واستظهار طرق الدس فى حق المتهم البرىء .

ولقد صدر قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، ليحقق استقلال القاضى القانونى بجانب استقلاله الطبيعى ، حتى يخلو الى نفسه هادىء البال مطمئن الضمير ، لا يخضع لاي لون من ألوان التحكم . وقد وضع هذا القانون الحجر الأساسى فى بىان استقلال القضاء ، وتعمل الوزارة لسد ما قد يكون فيه من نقص ، واىضاح ما قد يكون فيه من غموض ، زيادة فى التمكين لهذا الاستقلال .

نظام السجل

ومن النواحي التى عنت بها حكومات العهد البرلمانى اصلاح نظام التسجيل توطئة للاخذ بنظام السجل العىنى . وقد خطا القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بهذا النظام خطوة ملحوظة نحو الكمال ، اذ يركز أعمال الشهر فى مصلحة تابعة

لوزارة العدل ، ويقضى على تعدد جهات الشهر التي كانت موزعة بين المحاكم المختلطة والشرعية والوطنية ، وما يتبع هذا التعدد من مساوئ . كما أدخل هذا القانون من الضمانات والشروط الموصلة الى رفع درجة الرقابة على المحررات واجبة الشهر الى ما يقرب من مرتبة التوثيق ، لتزداد الثقة في هذه المحررات باعتبارها احدى الأسس التي سبني عليها نظام السجل العيني .

الاصلاح التشريعي

ويمتاز العهد البرلماني في مجال التشريع بنشاط ملحوظ في تحقيق وجوه الاصلاح التي يهدف اليها المسئولون والمستغلون بالمسائل القانونية ، فبين يدي البرلمان مشروع كامل للقانون المدني يتسع لاقتباس النظريات الحديثة ، كنظرية سوء استعمال الحق ، ونظرية الغبن ، ونظام عقد التأمين وعقد الاحتكار ، والملكية على الشيوع ، والشخصية المعنوية ، الى غير ذلك من المسائل التي نبتت ونمت مع التطورات الحديثة .

وكان حتما ان يعاد النظر في المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وأن يحل محلها قانون متسق الترتيب ، ملائم لاحوال البلد ، متمش مع الرقي الحديث . ولذلك وضع مشروع كامل للمرافعات معروض على البرلمان . وفيه ما يكفل قضاء سريعا ناجزا قليل النفقات .

كما وضع مشروع قانون لتنظيم القضاء الحسبي ، يرمى الى تنظيم أحوال القصر والمحجور عليهم والغائبين ، والمحافظة على أموالهم وحسن ادارتها .

وقد نقح قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ ، ووضع كذلك مشروع قانون للاجراءات الجنائية ينظره البرلمان الآن ، وصدرت قوانين ببعض أبواب القانون التجاري كقانون الصلح الواقى من الافلاس ، وبعض الابواب الأخرى في طريقها الى الاقرار ، وأعدت مشروعات قوانين ببعض أبواب قانون التجارة والملاحة .

وبالنسبة للتشريع العمالي صدر القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات ، ووضعت تشريعات عمالية أخرى كمشروع القانون الخاص بالمناجم والمحاجر .

وأخيرا وضع مشروع قانون خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

وكان القضاء الشرعى الى عهد قريب يتبع مذهبا اسلاميا واحداً ، هو مذهب الامام أبى حنيفة ، فعدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، كما وضعت لجنة ألفت في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ نظاما للاحوال الشخصية ومايتفرع عنها وللأوقاف والموارث والوصية اختيرت أحكامه من المذاهب الاسلامية كلها . وبهذا الروح صدر قانون الموارث ، وقانون الوقف .

وقد حرصت البلاد على متابعة التقدم التشريعى فى كل بلاد العالم ، فاتصلت اتصالا وثيقا بالبيئات القانونية فى مختلف الممالك ، واشتركت فى أغلب المؤتمرات الدولية التشريعية ، كمؤتمر الملكية الصناعية (لاهى سنة ١٩٢٦) ، ومؤتمر القانون المقارن (لاهى سنة ١٩٣٢) ، ومؤتمر توحيد قانون العقوبات (مدريد سنة ١٩٣٣) والمؤتمر الاقتصادى النقدى (لندن سنة ١٩٣٤) ، ومؤتمر القانون الجنائى (فرنكفورت سنة ١٩٣٦) ، ومؤتمر القانون المقارن (لاهى سنة ١٩٣٧) ، ومؤتمر العلوم الادارية (بوخارست سنة ١٩٣٨) ، كما دعت الحكومة المصرية الى مؤتمرات دولية عقدت فى القاهرة ، كمؤتمر توحيد قانون العقوبات (القاهرة سنة ١٩٣٨)

تمهيد المحاكم المختلطة

ومما هو جدير بالتنويه به أن الوزارة ماضية فى اعداد العدة لمواجهة العهد القضائى التالى لفترة الانتقال ، ابتداء من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ . فهى معنية بتعريب أعمال المحاكم المختلطة التى لا تحول اتفاقية مونترو دون تعريبها من الآن . وهى جارية على مبدأ التبادل بين القضاة المصريين بهذا القضاء وزملائهم بالقضاء الوطنى ، حتى اذا ما حل يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ يكون قد تهيأ للمتقاضين جو لا يختلف عن سابقه ، فيتم الانتقال فى سلامة وهدوء . كما ان الوزارة قد أعدت مراكز للدراسات بكل من محاكم الاسكندرية ومصر والمنصورة المختلطة ، تتولى التدريس لفئة من موظفى القضاة المختلطة والوطنى ، وتدريبهم على أعمال الترجمة ، وتلقى عليهم دروسا فى الاصطلاحات القانونية ، ليكون منهم نواة صالحة للعمل الذى ستضطلع به المحاكم الوطنية بعد انتهاء فترة الانتقال .

المحاماة

لم تكن المحاماة بمعناها المعروف موجودة في مصر قبل مبايعة محمد علي باشا بالولاية عليها . وفي سنة ١٨٤٢ ميلادية سن هذا الوالى المصلح لائحة للعمل بها أمام « مجالس التجار » أباححت التوكيل اذا طرأ عذر على الأصيل .

وفي سنة ١٨٥٣ صدرت لائحة بتشكيل مجلس استئناف للمسائل التجارية ، أجازت قبول وكلاء الدعاوى ، وكانوا أقرب الى محضرى الدعاوى (avoués) منهم الى المحامين .

وفي سنة ١٨٥٩ أنشئت المجالس المختلطة لنظر الدعاوى التى ترفع من الأجنب على المصريين ، وسن قانون ينظم المرافعة أمامها .

وفي سنة ١٨٦٩ صدر أمر عال بالمصادقة على قرار مجلس شورى النواب الخاص بترتيب مجالس وضبطيات لنظر القضايا ، ولا اشارة فيه الى التوكيل .

وفي سنة ١٨٧٥ ميلادية أنشئت المحاكم المختلطة ، ونص فى المادة (١٧) من لائحة ترتيبها على عدم قبول وكيل أمام استئنافها الا اذا كان حائزا الشهادة الدالة على كونه « افوكاتيا » .

وفي سنة ١٨٨٠ م صدرت لائحة المحاكم الشرعية ونص فيها لأول مرة على جواز التوكيل عن الأخصام وترك أمر قبولهم للقاضى .

وفي ١٤ يونيو ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية وصدرت لائحة ترتيبها ، ثم صدرت القوانين الأهلية .

وفي سنة ١٨٨٤ صدر اعلان من محكمة الاستئناف بوجوب قيد الافوكاتية والوكلاء ، وكانت تقيد أسماؤهم بلا مؤهلات حتى انه قيد أمام المحاكم الأهلية

أجانب يجهلون اللغة العربية ، وكانوا يتفادون الحرج بتوكيل محامين وطنيين من باطنهم . وفي سنة ١٨٨٨ وضعت لائحة للمحامين سموها فيها لأول مرة (محامين) وأنشئ لهم جدول واشترط في اللائحة الا تقل سن المحامي عن ٢١ سنة ، وان يكون حسن السيرة ولم تصدر عليه أحكام تخدش شرفه أو اعتباره وان يكون كفءا . وفي سنة ١٨٩٣ وضعت لائحة ثانية سمي فيها المحامون « أفوكاتية » ، واشترط لادراجهم حيازة شهادة اتمام دراسة الحقوق أو ما يعادلها ، وان يكونوا حسنى السمعة . كما نص في هذه اللائحة على واجبات المحامي ، ووجوب ارتدائه البنش ، والمرافعة عن الفقراء ، وعدم جواز الجمع بين المحاماة وكل ما يحط من قدرها ، وأباح البند (١٧) من هذه اللائحة للقاضي الجزئي منع المحامي المقبول أمامه من المرافعة لمدة لا تزيد على ستة شهور اذا ثبت عدم خبرته .

وفي ٥ مايو سنة ١٩١٠ صدر القانون رقم ٩ مكررا برفع شأن المحامين غير الخائزين شهادة الحقوق فادرجوا بجدول المحامين .

وفي ٥ اكتوبر سنة ١٩١٢ صدر القانون رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ . وكان هذا القانون أول قانون عني بالمحاماة عناية بعيدة الاثر ، اذ أوجب وجود مجلس نقابة يشرف على شؤون المحامين وينتخبه المحامون في هيئة جمعية عمومية ، كما نص على الشروط التي يجب توافرها فيمن يريد ادراج اسمه في جدول المحامين ، وبين حقوق المحامين وواجباتهم ، ووجوب تمثيل مجلس النقابة في لجان قبول المحامين ومجالس تأديبهم .

وخطت المحاماة بعد صدور هذا القانون خطوات واسعة نحو التقدم والرقى . وكان للمحامين أثر بارز في نهضة البلاد القومية . ولما صدر الدستور المصري سنة ١٩٢٣ ووجدت الحياة النيابية في مصر ، كان لهذا الوضع أكبر الاثر في رفع شأن المحاماة اذ كان ولا يزال ينتخب عدد كبير من المحامين في مجلسي النواب والشيوخ . وهيأت الحياة النيابية للمحامين تولى مناصب الوزارة ، وهو الامر الذي كان في حكم النادر قبل ذلك .

وعدل قانون المحامين مرتين الاولى في سنة ١٩٣٩ ، والثانية في سنة ١٩٤٤ ، كما عدلت اللائحة الداخلية للنقابة في سنة ١٩٤٦ . وكان الدافع لهذا التعديل مسايرة ما بلغته مهنة المحاماة من رقى بمرور الزمن .

قبول السيدات للمرافعة أمام المحاكم

وبعد أن كانت مزاولة مهنة المحاماة مقصورة فيما مضى على المحامين من الرجال ، أصبح يزاولها عدد من السيدات بعد أن أجاز لهن دخول كليات الحقوق والحصول على إجازتها.

وبحسب النظم المعمول بها الآن ، لا يجوز أن يشتغل بالمحاماة إلا من كان حاصلًا على إجازة الليسانس في القانون ، وحائزًا بوجه عام ما يؤهله للاحترام الواجب لمهنته ، كما أن لمجلس النقابة الحق في أن يطلب نقل اسم المحامي إلى قائمة غير المشتغلين إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة.

مفوق وواجبات المحامين

ولا يجوز للمحامي أن يتخذ أي إجراء قانوني ضد زميل له إلا باذن سابق من مجلس النقابة ، كما أنه يحرم على المحامي أن يتفق على أتعاب تنسب إلى قيمة الدعوى أو إلى قيمة ما يحكم به فيها. ويحرم عليه أيضا أن يشتري كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها ليظل بعيدا عن كل شبهة.

ويفرض القانون على المحامين مساعدة الفقراء بالدفاع عنهم مجانا ، إذا ما صدر قرار بذلك من لجنة المساعدة القضائية.

وأعطى قانونا سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٤ لمجلس النقابة ، وللجانة الفرعية بالأقاليم ، اختصاصا قضائيا ، هو حق تقدير أتعاب المحامين إذا لم توجد بينهم وبين موكلهم اتفاقات كتابية على هذه الأتعاب. على أن يكون لأصحاب الشأن حق التظلم من قرارات المجلس ولجانة أمام القضاء.

وللمجلس النقابة الحق في أن يوقع على المحامين عقوبة لفت النظر أو عقوبة الانذار ، كما أن له أن يطلب من النيابة العمومية رفع الدعوى التأديبية على المحامي إذا كان ما ارتكبه يوجب توقيع عقوبة أشد ، وهي العقوبة التي قد تصل في بعض الأحيان إلى محو اسم المحامي من جدول المحامين.

وبعد أن كان مجلس النقابة يمثل بأقلية ضئيلة في لجان قبول المحامين ، ومحروما من التمثيل في لجنة قبول المحامين بجدول محكمة النقض والابرام ، أصبحت له

الأغلبية العددية في هذه اللجان ، كما أصبح يمثل التمثيل الكافي في مجالس تأديب المحامين .

وأوجد القانون نظام صندوق المعاشات والاعانات ، وهو نظام عاد على المحامين بأجل الفوائد . وبين القانون موارد هذا الصندوق وكيفية مساهمة المحامين فيها . وأصبح من حق المحامي أن يتقاعد بعد سن الستين ، وإن يأخذ معاشا كاملا من الصندوق ، كما إن من حقه أن يترك المحاماة بعد سن الخامسة والخمسين ، وفي هذه الحالة يكون له الحق في ثلاثة أرباع المعاش . على أنه إذا أصيب بعاهة تمنعه من مواصلة مهنته ، كان له أن يأخذ نصف معاش ، بشرط أن يكون قد وصل إلى سن الخمسين .

ولورثة المحامي الحق في نصف المعاش الذي كان يتقاضاه مورثهم .

وتدير صندوق المعاشات والاعانات لجنة أغليتها من مجلس النقابة . وأعطى القانون لهذه اللجنة حق تقرير مرتبات شهرية أو اعانات ودية للمحامين العاملين المحتاجين ، أو لورثتهم الفقراء إذا كانت شروط المعاش غير متوفرة في المحامي .

عدد المحامين في مصر

ويبلغ عدد المحامين الآن ٣٢٢٨	
٢١٨	الذين لهم حق المرافعة منهم أمام محكمة النقض والابرار
٨٠٨	والذين لهم حق المرافعة أمام محاكم الاستئناف
١٠٧١	والذين لهم حق المرافعة أمام المحاكم الابتدائية
١١٣١	والذين لهم حق المرافعة أمام المحاكم الجزئية
٣٢٢٨	

وللنقابة مجلة شهرية « مجلة المحاماة » تنشر أحكام المحاكم المصرية ، كما تنشر بحوثا مختلفة في « المسائل القانونية » .

هذه هي حالة المحاماة الآن بعدما تعاقبت عليها الظروف والأحوال المختلفة تماشى خطوة بخطوة تيار التقدم الذي يشمل جميع نواحي النشاط الاجتماعي والثقافي والفني والسياسي في مصر .

البلدية والادارة العامة

تقسيم مصر الادارى

يرجع تقسيم مصر الادارى الى زمن طويل ، ولا يزال هذا التقسيم معمولاً به وقائماً . وتبعاً لهذا التقسيم تتألف المملكة المصرية ، بوصفها وحدة جغرافية من أربع عشرة مديرية وخمس محافظات .

ولما كانت مصر محاطة بالصحارى على كلا جانبيها ، فقد رأى أن يشرف على هذه النواحي الصحراوية رجال تابعون لوزارة الدفاع (سلاح الحدود الملكى) . وقسمت المديرىات الى مراكز ، يتفاوت عددها بتفاوت مساحة المديرية نفسها . وقد روعى أن يكون كل مركز وحدة ادارية ، تشمل عدداً من البلاد والقرى تكون تابعة له فى كل ما يتعلق بشؤونها الادارية والمالية . ولكل من هذه المراكز رئيس يدعى مأموراً ، يعاونه طائفة من الضباط والجنود ، وفى كل بلدة أو قرية عمدتها ومشايخها .

والى جانب المديرىات ، وتعتبر جميعاً من الريف المصرى ، تقوم خمس محافظات تنقسم كل منها الى أقسام ، هى فى الواقع مراكز للبوليس يتبع كلا منها عدد من أحياء المدينة .

وهذا التقسيم القديم أصبح فى الواقع عرضة للتغيير تبعاً لاتساع العمران وازدياد عدد السكان . ولهذا فكرت الحكومة فى إعادة هذا التقسيم الادارى وهناك مشروع بزيادة عدد المديرىات والمراكز والأقسام لا يزال معروضاً للبحث . على أن هذا لم يحل بين الحكومة وبين انشاء مراكز قضت الضرورات بانشائها تيسيراً للمعاملات بين السكان وتقريباً لجهات الادارة منهم ، وقد بلغت هذه الزيادة فى مدى ٢٠ عاماً اربعة أقسام وخمسة وعشرين مركزاً .

الأمن العام

ولقد روعي في هذا التقسيم سهولة المحافظة على الأمن العام الذي تقوم على شؤونه كلها ادارة الأمن العام . وهي احدى ادارات وزارة الداخلية .

ولهذه الادارة فروع وممثلون ، وفيها أقسام تعالج نواحي الأمن : فمن قسم لمكافحة الجريمة والبحث عن فاعليها ، الى قسم يقوم بمراقبة المشتريين والمشبوهين ، وقسم ثالث يحارب التهريب ، وبخاصة تهريب المخدرات التي يشجع مهربيها اتساع أفق الحدود الصحراوية . ولم يفت ادارة الأمن العام عندنا أن تنتفع بأحدث ما وصل اليه العلم في البحث عن الجريمة ، ومد يد المعونة الى القضاء في تسليم المجرمين وجمع الادلة على ادااتهم .

البوليس

اما الاداة الأولى للأمن العام ، فهي رجال البوليس الذين والت الحكومة هنا العمل على رفع شأنهم واحسان اختيارهم ، فلم يبق رجال البوليس في صورتهم القديمة ، بل أصبحوا الآن ، ومعظمهم من الشباب المثقف ، يشرف عليهم ضباط من البوليس تخرجوا في كلية البوليس والادارة . وفي كليتهم هذه أعدوا خير اعداد للقيام بمهمتهم ، فدرسوا جميع المواد التي تتصل بعملهم .

تحقيق الشخصية

ولقد سائرت مصر أمم العالم الأخرى فيما يتعلق بتتبع المجرمين ، فأدخلت نظام « تحقيق الشخصية » واستعملت منذ ١٨٩٧ طريقة بصمات الاصابع . وتقوم ادارة تحقيق الشخصية الآن بقسط كبير في معاونة القضاء .

ولقد بلغ عدد الملفات الموجودة بادارة تحقيق الشخصية الآن ١٤٣٧١٧ ر ١٤٣١٨١ ملفا يقابلها ٣٨٣٢٨١ في عام ١٩٢٤ ، ومن أهم أعمال هذه الادارة مطاردة المجرمين والقضاء على الجريمة ورفع أى أثر يتركه الجناة في الحوادث .

وادارة تحقيق الشخصية على اتصال دائم بادارات البوليس . واقسام تحقيق الشخصية في معظم بلاد العالم تقدم لها الخدمات التي تطلبها في تعقب المجرمين الهاربين والبحث عنهم .

شؤون مصر الخارجية

احتفظت مصر بفضل موقعها الجغرافي وتاريخها ومكانتها في العالم الشرقي على العموم ، والعالم الاسلامي على الخصوص ، بمركز ممتاز ربطها ببلاد العالم بروابط مختلفة ، ولقد حرصت مصر في عهود استقلالها على المحافظة على سيادتها الخارجية ودعم علاقاتها الدبلوماسية بغيرها من الأمم . ومركزها الحاضر بين الدول يكشف عن الأهمية السياسية والمدنية التي تمتاز بها مصر في العالم الدولي .

التمثيل الدبلوماسي المصري

ولقد اعتورت سياسة مصر الخارجية أعراض ضعف طرأت على أثر اعلان الحماية البريطانية عليها ابان الحرب العالمية الأولى . ولكن سرعان ما قامت البلاد بجهد عنيف استعادت على أثره استقلالها وسلطانها في ميدان العلاقات الدولية ، فعدا لها اليوم سفارات ومفوضيات سياسية في مختلف أرجاء الارض .

ومضى الممثلون السياسيون لمصر في كل من لندن وطهران وواشنطن وباريس ومدريد وبروكسل واثينا وأنقرة وكابل وجده وبغداد ودمشق وبيروت ولاهاي وبلغراد وبيرن وفارسوفيا وبراج وريودجانور وأديس ابابا ، يرفعون العلم المصري ويمثلون ملك مصر ويدأبون على توثيق علائق المودة والصداقة بين مصر وسائر البلاد .

ويضطلع الممثلون المصريون بمهمة أخرى الى جانب الاشراف على علاقات مصر بالدول المختلفة ، هذه المهمة هي السهر على دعم استقلال مصر ورفع الحوائل التي تحول دون تمتعها بكل مزايا الاستقلال . ويمكن القول في غير مبالغة ان تاريخ الدبلوماسية المصرية في هذا السبيل تاريخ حافل بجليل الأعمال . فإلغاء

الامتيازات وانضمام مصر الى عصبة الأمم وما كسبته من دعم مركزها الدولي قبل الحرب ، بعض آثار نشاطها الملحوظ .

مساهمة مصر في النشاط الدولي

ولم تدخر مصر وسعا للمساهمة في النشاط الدولي سواء أكان ذا صفة سياسية أو اقتصادية أو فنية أو ثقافية . وكان من أبرز مظاهر نشاطها في الميدان الدولي انضمامها الى ميثاق الاطلسيقي ومعاونتها الديمقراطية في الحرب الاخيرة معاونة كان لها أثر حاسم في ساعات الحرب الدقيقة ، وكان محل تنويه كبار القواد والسياسيين . كما استضافت مصر الدول الحليفة اللاجئة الى جانب قوات الحلفاء التي زحرت بها البلاد وقدمت لها مختلف صنوف المساعدة .

ولما انتهت الحرب سارعت الى المساهمة في تشييد صرح السلام فأرسلت وفدا ملحوظ المكانة الى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي افتتح عهدا جديدا في تاريخ علاقات الدول ودعم أركان السلام ، وقد انتخبت عضوا في مجلس الأمن في أولى دوراته . ومنذ ذلك الحين وهي تعمل دائبة على دعم الصرح الذي شيد في سان فرانسيسكو ، ومعاونة هيئة الأمم المتحدة على القيام بمهمتها .

سياسة مصر حيال جامعة الأمم العربية

ولما كانت مصر ذات مركز ممتاز في العالم العربي فقد اتجهت سياستها الى تحقيق فكرة قديمة طالما جاشت في صدور العرب وهي : فكرة جامعة الدول العربية التي تحققت بابرام ميثاقها في سنة ١٩٤٥ وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤيد ابرام الاتفاقات الاقليمية . فجاء ميثاق جامعة الدول العربية نموذجا صادقا لتلك الاتفاقيات .

وتعمل مصر جاهدة على توثيق علاقاتها بالدول العربية بمختلف الوسائل لتحقيق التعاون بينها على ما فيه مصالحها ودعم استقلالها وانهاض الشعوب العربية لتحل في المكان اللائق بها بين الأمم .

جامعة الدول العربية

مقدمة

ليست فكرة الجامعة العربية مستحدثة في هذا العصر ، وإنما هي متأصلة في صميم نفوس الشعوب العربية التي تربطها صلات الدم واللغة . وقد ظلت هذه الفكرة أملا يهدفون الى تحقيقه من زمن طويل ، ولم يخب نور هذا الأمل رغم الأحداث السياسية في الماضي البعيد والقريب .

وهو أمل يرمى الى ايجاد رابطة قوية فيما بين البلاد العربية تجمع شتيتها ، وتوحد قواها ، وتدفعها متآزرة متعاونة الى العمل لخيرها جميعا . فلما كان صيف عام ١٩٤٣ ، بدأت الاتصالات بين رؤساء حكومات الدول العربية المستقلة ، للمشاورة في أنجع الوسائل لابرار تلك الفكرة الى حيز الوجود . فاجتمعت كلمتهم على انشاء جامعة تضم الدول العربية المستقلة ، وتهدف الى توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقا للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . ووضع ميثاق عقد في اليوم الثاني والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٤٥ بين سبع من الدول المستقلة ، وهي المملكة الأردنية الهاشمية ، والجمهورية السورية ، والمملكة العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة المصرية ، والمملكة اليمنية . وبعد التصديق عليه دخل في دور التنفيذ في الحادي عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٥ . وهكذا وحدث جامعة الدول العربية ، لا دولة فوق الدول المشتركة فيها بل أداة لتوثيق الصلات بينها ، وهيئة اقليمية من مثل تلك التي تحدث عنها ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

نظام جامعة الدول العربية

ونظم الميثاق الهيئات التي تضطلع بشؤون الجامعة وهي ثلاث: مجلس الجامعة، واللجان، والأمانة العامة.

فالمجلس مؤلف من ممثلين للدول المشتركة في الجامعة. ولكل دولة صوت واحد أيًا كان عدد ممثليها. وهو الهيئة العليا التي تتداول في اجتماعاتها الدورية المحددة بمرتين في كل عام: (مارس وأكتوبر)، وغير الدورية. وقراراتها تؤخذ بالإجماع، فيما عدا بعض الشؤون التي نص عليها الميثاق على سبيل الحصر.

على أنه يجوز أن يتخذ قرار بغير الإجماع في شأن من الشؤون، ولكن مثل هذا القرار لا يلزم إلا من وافق عليه.

وقد تضمن الميثاق ملحقا خاصا بفلسطين، فتح الباب لاشتراك فلسطين في مداورات المجلس، دون التصويت، بمندوب لها يختاره مجلس الجامعة.

أما اللجان فقد نص الميثاق على نواحي التعاون الذي تهدف الجامعة إلى تحقيقه بين دول الجامعة، وهي النواحي الاقتصادية والمالية والزراعية وشؤون المواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والشؤون الاجتماعية والصحية. ورسم طريق الوصول إلى هذه الغايات بأن قرر تأليف لجنة فنية خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة لدرس كل شأن من هذه الشؤون، ووضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعقد بين دول الجامعة. وهذه اللجان هي:

- ١ - اللجنة السياسية.
- ٢ - لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية. ويدخل في شؤونها التبادل التجاري، والجمارك، والعمل، وأمور الزراعة والصناعة.
- ٣ - لجنة شؤون المواصلات. ويدخل فيها السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد.
- ٤ - لجنة شؤون الثقافة.

٥ - لجنة شؤون الجنسية ، والجوازات ، والتأشيرات ، وتنفيذ الأحكام ، وتسليم المجرمين .

٦ - لجنة الشؤون الاجتماعية .

٧ - لجنة الشؤون الصحية .

ويجوز أن يشترك في هذه اللجان أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين . وبهذا اشترك وفد مراكش في نشاط هذه اللجان .

أعمال اللجان

ومنذ أنشئت هذه اللجان وهي توالى اجتماعاتها، فعقدت اللجنة الاقتصادية، برئاسة فخامة السيد توفيق السويدي رئيس الوزارة العراقية الأسبق، اجتماعات كثيرة لوضع أسس التعاون في الميادين الاقتصادية والمالية بين الدول العربية ، كما عقدت لجنة المواصلات اجتماعاتها ، فوضعت مشاريع معاهدات بشأن الطيران المدني والسكك الحديدية والاتحاد البريدي والمواصلات السلكية واللاسلكية وشؤون الملاحة . وقد أقر مجلس الجامعة في دورته الخامسة العادية ، المنعقدة بين ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، توصيات هذه اللجنة وهي في طريقها الى التنفيذ

وبذلت اللجنة الثقافية نشاطا ملحوظا لوضع أسس للتعاون الثقافي ، فوضعت معاهدة ثقافية تهدف الى توحيد برامج التعليم في البلدان العربية . وقد أقرها المجلس كما أقرتها الدول العربية وهي في طريقها الى التنفيذ . كذلك اتخذت اللجنة الثقافية بعض الاجراءات المهمة المتصلة باحياء المخطوطات العربية ، والتأليف ، والنشر ، والاذاعة ، والسينما ، والنهوض بالمكتبة العربية ، وتجديد التراث العربي القديم .

وكذلك نشطت لجنة الجوازات والجنسية في سبيل وضع مشروعات اتفاقات بشأن جوازات السفر ، والجنسية ، والتأشيرات ، وتنفيذ الاحكام ، وتسليم المجرمين .

ونشطت اللجنة الصحية فدرست مشكلة المخدرات ، وطريقة مكافحتها في البلاد العربية ، واقترحت أفضل الوسائل لتنظيم الشؤون الصحية في البلاد العربية وتبادل الادوية وتنظيم استعمالها .

وأما الأمانة العامة فتتألف من الأمين العام ، ومن أمناء مساعدين ، وعدد كاف من الموظفين .

أعمال الجامعة

وعلى الرغم من حداثة العهد بالجامعة فقد عالج مجلسها الكثير من المشاكل الخطيرة ، وتوالت دورات انعقاده ، فبلغت في أقل من سنتين خمس دورات ، منها دورة استثنائية في صيف عام ١٩٤٦ ببلودان خاصة بمشكلة فلسطين . ومما زاد من قوة الجامعة وأعلى من شأنها ذلك الاجتماع التاريخي الذي شهدته ملوك العرب ورؤساؤهم في انشاص قبيل اجتماع بلودان .

وقد واجهت الجامعة أول ما واجهت أزمة سوريا ولبنان ، فشدت من أزرهما في كفاحهما في سبيل تحريرهما وجلاء الجيوش الاجنبية عن أراضيها .

أما فلسطين فقد كانت شغل الجامعة الشاغل ، فاعتبرت قضيتها قضية الدول العربية جمعاء . وعقدت لأجلها المؤتمرات . والجامعة لا تزال في صراع دبلوماسي مع الحكومتين البريطانية والأمريكية في سبيل هذا القطر العربي ، الذي لا ترضى له بغير الاستقلال والسيادة كبقية الأقطار الأخرى التي يتكون منها الوطن العربي .

وكذلك نهضت الجامعة بالمطالبة بتحقيق استقلال برقة وطرابلس ، وضمان وحدتها ، والسعى لتحقيق حرية شمال أفريقية ، وهي لا تقف عند حد تأييد البلدان العربية وحدها ، وإنما تعتمد في صراحة وقوة الى تأييد القضايا العالمية . وستقف دائما أبدا الى جانب الحق والحرية . ولقد كان هذا بالفعل موقفها من أندونيسيا ، إذ أيدت حق أهلها في الحرية والاستقلال ، وقرر مجلس الجامعة أخيرا توصية دولها بالاعتراف بالجمهورية الاندونيسية كجمهورية مستقلة .

ولقد برز تضامن دول الجامعة في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة ، وفي غير هذه من المناسبات . كمؤتمر فلسطين في لندره ، وعلان تأييدها لمصر في تحقيق

أهدافها الوطنية، مما أكد أن جامعة الدول العربية قد أصبحت دعامة قوية للتآزر، والتآخي، والمودة في هذا العصر الذي آمنت فيه الشعوب قاطبة بمبدأ التعاون وتبادل المنفعة.

أهداف الجامعة

والحق الذي لا مرية فيه أن العرب لا يريدون إثارة نزاع، ولا يضمرون لأحد عداً. وإنما هم يؤمنون بالتسامح، ويدينون بالاخلاص، ويتواصلون بالتكاتف والتآزر. فجميع الناس لديهم سواسية، لا فرق بين أعجمي وعربي. ولا فضل لهذا على ذاك إلا بما يقدمه من أياد لخدمة العاجز ونصرة الضعيف وإعانة المحتاج. وهم يؤمنون كذلك بتحريم الحروب، وبأن العالم لا يستطيع أن يشهد حرباً جديدة. لذلك فهم لا يعاونون على إشعال نيران الحقد والبغضاء، وإنما يرغبون سيادة الإخاء البشري، فكافة سكان هذا الكوكب ليسوا سوى أخوة، يعملون على تحقيق نفعهم المشترك على أساس الحرية والمساواة والإخاء. ودعوة الجامعة العربية أن هي إلا دعوة المحبة، ورسالتها أن هي إلا رسالة السلام.

قناة السويس

مقدمة تاريخية

يقع برزخ السويس شمال شرق وادي النيل ، وهو لسان من الأرض يبلغ طوله حوالى مائة وعشرين كيلومترا ، يصل بين القارتين افريقيا وآسيا . ويصل بين البحرين الأبيض والأحمر ، وتتخلله مستنقعات كانت هى كل مابقى من آثار الاتصال القديم بين هذين البحرين فى العصور الجيولوجية الغابرة .

لم تكن مصر تقنع فى العصور القديمة والوسطى بطرق المواصلات البرية ، لتربط بين المشرق والمغرب ، بل كانت تنشئ ترعا صناعية بين النيل والبحر الأحمر ، ليكون لها بجانب مواصلاتها البرية ، مواصلات مائية .

ففى عهد الفراعنة فى القرن السابع عشر ق . م . (فى عهد سيتي الأول وابنه رمسيس الثانى) كانت « قناة الفراعنة » تبدأ من الفرع الشرقى للنيل (اليلوزى) بجوار بوبستيس « الزقازيق » وتسير محاذية وادى الطوميلات ، متجهة من الغرب الى الشرق ثم تميل فجأة نحو الجنوب ، الى البحيرات المرة ، وقد كانت هى الخليج من قبل .

ثم طمرت القناة حتى القرن السابع قبل الميلاد حيث فكر فرعون مصر « نخاو » فى حفرها من جديد ، ولكنه لم يتمها لان عرافا حذره فتحها ، خشية أن يتخذها البرابرة طريقا لغزو مصر ، ولما غزا الفرس مصر أعاد حفرها دارا ملك الفرس سنة ٥٢١ ق . م .

وفى عهد (بطليموس فيلادلف سنة ٢٨٦ ق . م وبرويديس سنة ٢٤٦ ق . م) أخذت القناة شكلها النهائى من النيل الى ارسينوا (السويس حالا) وأقيمت عليها

بعض الأهوسة اما لاتقاء طغيان مياه البحر كما يقول البعض أو لسهولة مرور السفن من البحر الى القناة كما يقول الآخرون .

وفي سنة ٩٨ ق.م طهر الامبراطور تراجان قناة الفراغة وأطلق عليها اسم « نهر تراجان » وربطها بمجرى النيل عند بابليون (بالقرب من القاهرة) .

وفي عهد العرب في القرن السابع الميلادى شق عمرو بن العاص القناة القديمة - التى كانت قد طمرت - وسميت « بقناة أمير المؤمنين » ، ثم ردمها أبو جعفر المنصور ، ثانى الخلفاء العباسيين ، لحصر الثوار الذين تألبوا عليه في مكة والمدينة . كما فكر العرب بعد ذلك في زمن عمرو أيضا في شق ترعة من بحيرة التمساح الى البحر الأبيض ولكنها لم تنفذ لانهم تبنوا أنها لا تخدم الا الدول الأجنبية .

وبعد ذلك ، أخذ طريق مصر التجارى ينحط سنة بعد أخرى ، وتهيأ طريق آخر للتجارة في شرق أوربا يربط بين ممالك الغرب والهند والصين على أثر الرحلات التى قام بها ماركوبولو ، ولما قويت شوكة الأتراك في شرق أوربا أحس الأوربيون أنهم في حاجة الى طريق آخر ينفذون منه الى الشرق فاتجه كريستوف كولبس يبحث عنه من ناحية الغرب ، وفاسكودى جاما يبحث عنه محاذيا الساحل الغربى لافريقيا . وقد أفلح الأخير في أن يدور حول رأس الرجاء الصالح ويبلغ سواحل الهند في ٢٠ من شهر مايو سنة ١٤٩٨ ، وأحدث كشف هذا الطريق انقلابا في التجارة مع الهند والشرق ، وظل هذا الطريق أربعمئة عام تقريبا ازدهرت فيها تجارة البرتغال والأسبان والانجليز والهولنديين أيما ازدهار .

أحس أهل البندقية الخسارة الفادحة التى نزلت بتجارتهم الواسعة مع الهند من جراء هذا الطريق الأخير ، وفكرت حكومتهم في أن تقترح على سلطان مصر أن يشق قناة في برزخ السويس ، الا أن الحرب المستمرة التى كانوا يخوضون غمارها لصد تقدم الغزاة الأتراك ، شرق ايطاليا ، والشكوك التى كانت تخامرهم في امكان تنفيذ المشروع ، والخوف من انهيار الرمال اذا ما نفذ ، والاعتقاد الخاطى بوجود اختلاف في مستوى الماء بين البحرين . كل ذلك حال بينهم وبين ابراز فكرتهم .

لقد كان لانجلترا وهولنده أن تقنعا بطريق رأس الرجاء الصالح ، فهو طريق ملائم للتجارة بينهم وبين الشرق الأقصى ، ولكن فرنسا كانت تقدر شاطئها الجنوبي وتقدر حاجة مينائها العظيم مرسيليا ، ولذلك ظلت تجارتها تنقل من الهند الى السويس ثم تحمل على ظهور الجمال الى القاهرة ثم في قناة الى الاسكندرية ثم في سفن الى أوروبا ، ولذلك لم ينقطع اهتمامها بالطريق عبر مصر لتنافس به طريق انجلترا حول رأس الرجاء الصالح ، ولم يعد اهتمام الأمتين مقصورا على السياسيين بل امتد الى التجار والمهندسين منهما ، وتنافست شركات الهند فيما بينها تجاريا وسياسيا .

ثم مضى زمن طويل في بحث ودرس الى أن قامت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، وتحولت أوروبا كلها الى مصنع عام للانتاج العالمي ، واشتدت حاجتها الى خامات الشرق وأسواقه ، فاستطالت دول أوروبا طريق رأس الرجاء الصالح وعطفت من جديد على طريق البحر الأبيض عبر مصر الى الهند والصين وما حولهما من بلدان الشرق الأقصى ، وعكف الانجليز على البحث اذ ذاك عن طريق مختصرة الى ممتلكاتهم هناك ، اما باختراق مصر والبحر الأحمر ، واما باجتياز وادي الفرات والخليج الفارسي . وعاود الفرنسيون البحث في مشروع شق طريق خلال برزخ السويس ، ولم يكن هذا الاهتمام بأمر طريق الشرق مقصورا على هاتين الدولتين ، بل ساهمت في هذا الاهتمام الدولتان الايطالية والنمساوية الى أن وصل هذا النشاط الفكري ذروته في زمن المغفور له محمد علي باشا والى مصر .

جاء محمد علي باشا وجعل من مصر دولة عصرية توافقه الى الأعمال الكبرى فحاط نفسه بخبراء في كل فن ، أتى بهم من أوروبا وأخذ يقوم بأعمال وانشاءات واصلاحات عامة عظيمة جعلت من مصر دولة مهية ، ومن هذه الانشاءات ، مثلا ، القناطر الخيرية ، أي أن محمدا عليا قد خلق الوسط والظروف المواتية التي يعمل فيها أمثال فردينان دي لسبس ، ولكن محمدا عليا كان حسيفا حذرا بعيد النظر ، فخشي على بلده من الشر الذي يصحب عادة مثل هذا الممر الدولي ، أي خشي أن يخلق في مصر بسفورا ثانيا تشقى به ، فأبى كل العروض التي تقدمت اليه ، رغما عن أنه في مدة حكمه أخذت مشكلة النقل الدولي عبر مصر تصبح ملحة الحاحا لا مرد له .

فما كان محمد على يكره حفر القناة ، وانما كان يكره أن يعطى أجنبيا امتيازاً بحفرها ، خيفة الشر الذي تخلقه المنافسة بين الأجانب ، على أنه كان يريد أن يحفرها بنفسه ، وبمعاونة مهندسين أوروبيين يلحقهم بخدمته ، لتكون القناة بعد حفرها ملكا خالصا لمصر ، وتظل على الحياد ، تتفع بها الأمم جميعا دون تمييز .

توفي محمد على ، وتولى بعده عباس الاول ، وفي عهده بدأ نزاع على : أيهما أصلح مد خط حديدى بين القاهرة والاسكندرية - وهى فكرة بريطانية - أم شق قناة بين البحرين : الأبيض والاحمر - وهى فكرة فرنسية - فرجح مد الخط الحديدى ونفذ فى عهده .

تنفيذ المشروع

وما أن ارتقى سعيد باشا ولاية مصر ، بعد وفاة عباس ، حتى خرجت فكرة شق القناة الى الوجود . كان سعيد باشا صديقا حميما لفردينان دى لسبس يقدره قدره ، فما مر وقت طويل على ارتقائه الحكم حتى حضر دى لسبس الى مصر وعرض على صديق صباه هذا المشروع الضخم ، وحظى منه بعقدى امتياز ، الأول فى ٣٠/١١/١٨٥٤ ، والثانى فى ١/٥/١٨٥٦ يعطيانه حقا شخصيا فى تكوين وإدارة شركة « عالمية » لحفر قناة فى برزخ السويس ، واستغلالها على أن تقسم الأرباح بنسبة ١٥ ./. للحكومة المصرية ، و ١٠ ./. للمؤسسين و ٧٥ ./. لحملة الأسهم . واشترط لنفاذ الامتياز تصديق الباب العالى . اما صفة العالمية التى نعتت بها الشركة يوم منح الامتياز فانها تبين فكرة سعيد باشا ، فى المشروع ، أى أن ما كان يريده هو ألا يكون هناك احتكار لدولة دون أخرى ، بل كان يريد أن يكون عملا عالميا لخدمة المدنية والانسانية ، الا أن عقد الامتياز جاء للأسف بسبب الثقة الكبرى التى كان يضعها سعيد فى دى لسبس مبهما مجملا ، كثير السخاء فى المنح ، مغفلا لحق الحكومة المانحة ، ففتح أبوابا كثيرة للتأويل والتخريب ، أقحمت مصر فى التزامات كان سعيد يعتقد انها منح .

توفي سعيد ، وجاء اسماعيل ، وكانت مياه البحر الأبيض لم تصل بعد الى بحيرة التمساح ، ولم يكن اسماعيل كارها للقناة ، بل على النقيض من ذلك كان متحمسا لها ، اذ كان يؤثر عنه قوله : « لا يوجد فى العالم من هو أكثر منى تحمسا

لمشروع القناة ولكنى أريد أن تكون القناة لمصر لا أن تكون مصر للقناة . ولكن صادق نيته للقناة لم يكن كافيا ليخفف من وقع انذار تركى بعث به الباب العالى تحت الضغط البريطانى الى الشركة فى يوليو سنة ١٨٦٣ يطلب فيه أن توافق الشركة قبل التصديق منه على أمرين : (١) رد أراضى نزلت عنها مصر للشركة لا حاجة للقناة اليها (٢) خفض عدد العمال المصريين المسخرين للحفر اذ كان قد بلغ عددهم ٢٠ ألفا يعملون و ٢٠ ألفا معدين للعمل و ٢٠ ألفا عائدين من العمل . وكان على الوالى والشركة أن يجدا طريقة لتنفيذ هذه الطلبات .

انتقلت المفاوضات الى باريس ورضى الفريقان - مصر والشركة - بحكم الامبراطور نابليون الثالث ، فقضى الامبراطور برد الأراضى ومنع سخرة العمال مقابل تعويضات بلغت ٣ ملايين جنيه تدفعها مصر فى ١٥ سنة . « هذا ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن شركة قناة السويس تكونت برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك مقسمة على ٤٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد ٥٠٠ فرنك وطرحت للاكتتاب العام فى العالم وقد اكتتب بأكثر من نصف الأسهم فى فرنسا وحدها .

سار العمل سريعا بعد ذلك ، وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٦٩ تم وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر وفتحت القناة للملاحة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ بحفل بالغ الروعة والجلال ، حضره أمراء وأميرات وعظماء ، وسار موكب الافتتاح فى القناة يتقدمه اليخت الامبراطورى « النسر » وعليه الامبراطورة أوجينى ودى لسبس . وقد اشتركت فى هذا الموكب ٦١ سفينة ، منها ١٤ انجليزية ، ١١ فرنسية ، ٧ مصرية ، ٣ بروسية ، وسفيتان هولنديتان ، وسفينة سويدية ، وسفينة دانيماركية وأخرى أسبانية دخلت جميعها القناة .

كلفت القناة مصر غالبا ، من أرواح وعرق ومال . وقد بلغ مجموع ماتحملته مصر بسبب القناة مبلغا يقرب من ستة عشر مليونا من الجنيهات .

ولو أن الأمر وقف عند هذا الحد لكان الخطب ، فقد اجتاحت مصر بعد سنوات من افتتاح القناة أزمة مالية قاسية ، اضطرتها فى سنة ١٨٧٥ الى بيع أسهمها (١٧٧٦٤٢ سهما) فى شركة القناة (بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات تقريبا) الى انجلترا فى عهد دزرائيلى ، والى بيع نصيبها فى أرباح الشركة الى فرنسا سنة ١٨٨٠ (فى عهد توفيق) بمبلغ ٨٨٠ ألف جنيه .

القناة من يوم انشائها إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

مركز القناة الدولي

لم تكن القناة منذ بدء انشائها في فكرة مانح الامتياز ومتلقيه وسيلة سياسية لاحتكار المواصلات الى الشرق ، وانما كانت عملا تجاريا محضا كما يدل على ذلك عقدا الامتياز الصادران في ٣٠/١١/٥٤ و ٥٦/١/٥٦ . فقد نص فيهما على تكوين شركة مساهمة عالمية مؤلفة من رأسماليين من جميع الأمم لشق القناة وادارتها ، واشترط لاستغلالها شرطان أساسيان : حرية الملاحة فيها ، والمساواة في رسوم المرور بين الأمم جميعا على السواء .

الا أن بريطانيا حرصت منذ فتح القناة على أن تبعد عنها كل دولة يمكن أن تصبح يوما ما خطرا على طريق الهند ، وأخذت ترقب الفرصة ليكون لها على هذا الشريان العالمي مركز خاص ، وقد واثتها الفرصة لتحقيق غايتها بمشترائها نصيب مصر في أسهم القناة وباحتلالها أراضي الوادي .

ولما أصبحت قوات انجلترا بجانب القناة أخذت انجلترا تفاوض الدول على حرية المرور في القناة للجميع في جميع الظروف والأحوال على شرط أن تحتفظ لنفسها بحق حماية القناة، الا أن الدول لم ترض بهذا العرض ، وسارت المفاوضات بعد ذلك وثيدة تتعثر الى سنة ١٨٨٨ حيث تمخضت عن معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وهي دستور القناة . أما المبادئ التي بنيت عليها هذه الاتفاقية فهي حيدة القناة التامة أو بمعنى أدق حرية الملاحة فيها . فالقناة حرة ومفتوحة دائما في زمن الحرب وفي زمن السلم على السواء لكل سفينة تجارية أو حربية بغير تمييز بين أعلامها ولا تقام عليها تحصينات دائمة ولا تخضع للحصار ، وأنه في حالة الحرب لا يحق لأي دولة أن تأتي بعمل يعوق الملاحة الحرة أو يؤدي الى سد القناة لا في القناة نفسها ولا في موانئها ولا في دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال حول هذه الموانئ ولا تبقى سفن الدول المحاربة في بورسعيد أو في مسالك الماء في السويس لمدة تزيد على ٢٤ ساعة ولا تأخذ تلك السفن من التموين الا القدر الضروري جدا . أما عن حماية القناة ، وهي الأمر الهام في الموضوع فقد اتفق على بقاء هذا

الحق الطبيعي لمصر دون سواها ، وأضيف أنه في حالة عدم كفاية الوسائل المصرية في الدفاع تستدعي مصر تركيا - الدولة صاحبة الولاية - لانجادةا .

احترمت انجلترا هذه الاتفاقية عمليا ولكنها لم تتبعها رسميا الا بعد أن وقعت مع فرنسا اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ الذي عوض على فرنسا في مراكش ما فقدته من نفوذ في مصر والذي أوجد التفاهم الحسن بين الدولتين الكبيرتين .

ثم جاء خطر ألمانيا اذ كانت هي الأخرى قد تطورت تطورا صناعيا سريعا وزادت قوتها الحربية ، ففكرت - منافسة منها لقناة السويس - في أن ترجع الطريق البري الشمالي الذي سلكه ماركوبولو منذ قرون للذهاب الى الشرق بأن تنشيء سكة حديدية بين برلين وبغداد تمتد فيما بعد الى الخليج الفارسي ، ولكن مقام انجلترا في الكويت سد مسالك هذه السكة الحديدية عند مخرجها الى الخليج الفارسي .

ثم رمت الشركة بنظرها الى مد أجل الامتياز أربعين سنة أخرى بعد أجله المحدد في الامتياز . ولكن الشعب المصري رأى في مد أجل الامتياز مدا في التدخل الأجنبي في شؤونه الخاصة . حتى أنه لما عرض الاقتراح على الجمعية العمومية المصرية رفض بالاجماع وكان ذلك في أبريل سنة ١٩١٠ .

نشبت الحرب العظمى الأولى ودخلتها تركيا في صف قوات أوروبا الوسطى . أما مصر فانها رأت أن تقف الى جانب الحلفاء ، فانقطع بهذا الوضع آخر خيط في تبعية مصر لتركيا .

وكان على الحكومة المصرية أن تحمي القناة عملا بحقها الطبيعي والقانوني المستمد من معاهدة سنة ١٨٨٨ فأمرت في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤ أن تخلي منطقة القناة من كل سفينة معادية ، خشية أن تغرق نفسها في القناة فتسدها ، وأمرت السفن المعادية التي ازدحمت في موانئ القناة - لتجنب الأسر - أن تبرح القناة فورا . ولما تبينت الحكومة المصرية التلكؤ من تلك السفن أبعدها الى ما وراء الحد المضروب وهو الثلاثة الأميال . وسيطر الأسطولان البريطاني والفرنسي في شرق البحر الأبيض المتوسط ، فحال دون وقوع أضرار بالقناة من البحر ، وشرعت تركيا بمساعدة ألمانيا في حملة برية لغزو مصر قاطعة القناة ، معتمدة في

ذلك على ظن خاطيء من قيام ثورة في مصر ، ولكن المصريين آثروا أن ينجحوا الى جانب الحلفاء ، ليفوزوا بالاستقلال ، وجلاء الجنود الانجليزية بعد النصر .

فشل الهجوم التركي وتراجع الأتراك ولم يعد ثمة خوف على القناة . نجت القناة ، ولكن ظهر خطر جديد وهو الغواصات ، فقد تبين بوضوح أن أمن القناة لا يمكن أن يفصل عن أمن البحار المؤدية اليها ، وأنه في زمن الحرب لم تكن القناة مأمونة العبور ، لا بسبب القناة نفسها ، وإنما بسبب ضيق البحر الأبيض وكثرة مخابيء أوكر هذا السلاح الجديد ، ولذلك عادت قوافل التموين الى طريق فاسكودى جاما القديم ، أى طريق رأس الرجاء الصالح .

القناة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى

انتهت الحرب وجاء مؤتمر فرساي ، الا أن أبوابه أغلقت في وجه مصر رغم ما أبدته من خدمات لقضية الحلفاء ، وفي هذا المؤتمر تقرر انتقال السلطات التي كانت مخولة لتركيا في معاهدة سنة ١٨٨٨ الخاصة بالقناة الى انجلترا . كما تقرر ذلك فيما بعد في مؤتمرات سان جرمان وتريانون وسيفر .

وكانت مصر اذ ذاك نائرة لأن آمالها خابت ، وعزتها جرحت ، فاتصلت الدولتان انجلترا ومصر بمفاوضات شاقة وطويلة لتسوية الخلاف ، ولكن تلك المفاوضات ، كانت كلها تتحطم على صخرتى القناة والسودان .

ثم جاءت الحرب الايطالية الحبشية ، ووقعت عصبة الأمم عقوبات اقتصادية على ايطاليا ، وسمعت دعوة الى اغلاق القناة في وجه سفن حملتها على الحبشة ، وظن كثيرون أن اغلاق قناة السويس في وجه سفن ايطاليا ، يعتبر من قبيل قطع العلاقات التجارية معها ، ويدخل في نطاق الجزاءات المنصوص عنها في المادة ١٦ من الميثاق .

ورأى آخرون نقيض هذا الرأي ، وهو أن اغلاق القناة يعتبر أكثر من عمل اقتصادي ، ذلك :

(١) لان عهد عصبة الأمم لم يقض على مبدأ الحياد للأمم التي لا تريد أن تشترك في المنازعات الدولية وتحل محله مبدأ التضامن الدولي .

(٢) أن عهد العصبة كفل حرية وصيانة المواصلات والمرور .

(٣) أن معاهدة فرساي ارتضت معاهدة عام ١٨٨٨ الخاصة بالقنال وقررت مبادئها في صلبها .

فكان لهذا الرأي الأخير الغلبة على الرأي السابق ، فلم تغلق القناة وبقيت مفتوحة مدة الحرب الإيطالية الحبشية ، وما أن انتهت الحرب الإيطالية الحبشية ، حتى أخذت إيطاليا تسعى لتنشئ لنفسها مركزا خاصا هي الأخرى على القناة ، اذ نادت بأن طريقا مائيا له مثل هذا الخطر يجب ألا تديره شركة خاصة ، بل على النقيض ينبغي أن تديره شركة عالمية ، وتشرف على أعمالها سلطة دولية . ولكن لم يستمع أحد الى ندائها ، اذ كان فيه افتئات على حقوق المساهمين الشرعية وحقوق مصر التي ستؤول اليها القناة في نهاية أجل الامتياز .

وفي عام ١٩٣٦ أحس العالم بظل ثقيل لحرب عالمية ثانية قادمة ، وأخذت الدول تتكتل لدرء خطرهما ، وارتبطت مصر مع انجلترا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لهذه الغاية نفسها ، وقد نص في تلك المعاهدة ضمن نصوص أخرى على الترخيص لانجلترا بأن تضع في الأراضي بجوار القناة قوات معينة ، لمعاونة مصر في الدفاع عن القناة الى أن يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها .

الحرب العالمية الثانية

نشبت الحرب المتوقعة فعلا ، وقد ظهر فيها خطر جديد على الملاحة فى القناة غير خطر الغواصات وهو الطائرات ، فقد شلت الطائرات المادية الملاحة وأرجعتها سيرتها الأولى قبل شق القناة ، فكانت المؤن والذخائر الواردة عن طريق الشرق تفرغ فى السويس ، وتنقل برا الى الاسكندرية أو الى الصحراء الغربية .

والآن وقد انتهت الحرب الثانية ، ووقعت دول العالم عدا دول المحور ميثاق سان فرانسكو ، لنا أن نتساءل : ما أثر هذا الميثاق فى دستور القناة وفى نص معاهدة عام ١٩٣٦ الخاص بالقناة أيضا ؟

الجواب هو :

عن السطر الأول :

ان ميثاق الأمم المتحدة قرر ما لم يكن مقررا في ميثاق عصبة الأمم :
أ - التضامن الدولي بين الأمم الموقعة للميثاق في السلم والحرب .
ب - انشاء مجلس أمن ذى قوات دولية لوقف المعتدى واسعاف المعتدى عليه .

ج - أخذ الميثاق على الأمم المتحدة عهدا بأن يقطعوا - بناء على أمر مجلس الأمن - المواصلات البحرية على المعتدى والمهدد للسلم والأمن الدوليين - لا كما فعلت معاهدة فرساي على بقاء معاهدة سنة ١٨٨٨ .

اذن فليس لدولة معتدية الحق فى أن تطالب ببقاء القناة مفتوحة فى وجه قواتها المعتدية .

عن السطر الثانى :

ان تجارب الحربين الماضيتين . أثبتت أنه لا يمكن كفالة أمن المرور فى القناة زمن الحرب ، فقد شلت الغواصات فى الحرب الأولى والطائرات فى الحرب الثانية حركة النقل فيها تماما ، وأرجعت النقل الى طرق المواصلات القديمة التى كانت موجودة قبل انشاء القناة ، أى الى طريق رأس الرجاء الصالح ، وطريق مصر البرى . فلم يعد الدفاع عن القناة اذن دفاعا لتأمين المواصلات زمن الحرب ، انما صار الدفاع عنها دفاعا عن سلامتها ، حتى لا يصيبها عطب يمنع من استخدامها بعد انتهاء الحرب ، مثلها فى ذلك مثل كل بقعة أو منشأة أخرى فى مصر .

فالدفاع عن الأراضى المصرية والمنشآت فيها ، حق طبيعى لمصر وحدها تقوم به بوسائلها الخاصة ، حتى يأتيها عون مجلس الأمن عند الضرورة .

لهذا لم يبق لوجود قوات أجنبية على ضفاف القناة باسم الدفاع عنها أى مسوغ . كما أن وجود هذه القوات يتنافى تنافيا صريحا مع المبادئ التى قررها ميثاق الأمم المتحدة . وهذا هو السبب فى تقرير انجلترا سحب قواتها التى قررت معاهدة سنة ١٩٣٦ أن تعسكر على ضفاف القناة .

الصحافة ..

يقولون في أوروبا ان العناية بنشر الاخبار واذاعتها على الناس بدأت في أيام الامبراطورية الرومانية ، اذ كان النساخون ينسخون الأخبار في نشرة أو نشرات ترسل الى المقاطعات والأقاليم بواسطة النقل البطيء . ويقول بعض المؤرخين ان الصين أصدرت مثل تلك النشرات في القرن السابع للميلاد ، وفعلت بها ما كان يفعله الرومانيون . ولكن الواقع الذي لا مرأى فيه أن المصريين القدماء هم أول من أدركوا أهمية اذاعة الأنباء ونشر الأخبار .

ولقد كان ملوك الفراعنة ينقشون على جدران معابدهم أهم الأنباء والحوادث في حياتهم الجارية ، ليقرأها الناس ويعرفوا كنهها ومدلولها ويلتزموا حدودها . وانما وقع اختيارهم على المعابد لنشر الأخبار ، لأنها كانت في ذلك الوقت الأمكنة المقدسة التي يحج إليها الناس من كافة أنحاء البلاد للزيارة ، والتقرب الى الآلهة بتقديم القرابين ، وحضور الحفلات والطقوس الدينية . ومن أجل ذلك حرص الملوك الفراعنة ورجال الحكومة والولاة على أن يكتبوا ما يريدون اذاعته من أخبار على جدران هذه المعابد أو على أحجار وألواح كبيرة توضع عند مداخلها وفي الممرات والطرق المؤدية إليها، ليقرأها الزائرون القادمون من شتى البلاد ، ويذيعوها على غيرهم عند ما يعودون الى بلادهم وقراهم .

وقد أشارت بعض الوثائق الأثرية الى هذه الطريقة الاخبارية اذ جاء فيها: « ان الملك نفر - كى - رع Nefer-Ke-Re يأمر بأن تنقش صورة هذه الوثيقة الوثيقة على الحجر وتوضع في مدخل معبد كوبتوس Koptos حتى يراها سكان تلك الناحية ... »

ونقل البطالسة والولاة من الرومان وعمالهم في الأقاليم المصرية هذه الطريقة عن الملوك والحكام الفراعنة . وقد عثر المنقبون من علماء الآثار على

لائحة مكونة من ٦٦ سطرا منقوشة باللغة الاغريقية على واجهة معبد « هيبس » تضمنت القانون الذي يجب أن يخضع له الحاكمون والرعية ، ضمانا لحسن سير العدالة ، وسردت قواعد جباية أموال الدولة ، وأنذرت بالعقاب من يرتكب الجرائم التي كانت متفشية ، وأهمها الرشوة والبلاغ الكاذب ، كما بينت اللائحة أنظمة التحقيق وطرائق البحث والفصل في القضايا المدنية .

وكذلك عثر المنقبون من علماء الآثار على أحجار نقش عليها باللغة الاغريقية أوامر ، ونواه ، ونصائح وتحذيرات ، وانذارات ، وجهها المحافظ الروماني في عصر تيبوس كلوديوس قيصر روما الى الاهالى والى المحصلين الذين يطوفون البلاد لجباية الاموال ، ثم تطورت طريقة النقص على الأحجار في عهد الملوك البطالسة ، اذ أخذوا يذيعون أوامره وأخبارهم على ورق البردى .

وتطورت طريقة نشر الاخبار بعد ذلك مرة أخرى بعد انتشار الاسلام الى اذاعة أنباء الجهاد والدعوة الى الدين من فوق ما آذن المساجد والمنابر . وهكذا نرى أن المنابر والمآذن في المساجد أخذت تؤدي رسالة صحفية في ذلك العهد ، فلما اتسع العمران في مصر ، وأخذت تسير في طريق التقدم ظهرت طريقة جديدة هي استخدام المنادى لاذاعة الأوامر والأنباء ، ولا تزال هذه الطريقة معمولا بها في بعض القرى ، فينطلق المنادى في شوارع القرية مذيعا نبأ وفاة أحد الاهالى وموعد تشييع جنازته ، أو نبأ فقدان طفل أو أى شئء مطالبا برده الى صاحبه .

كان هذا قبل اختراع المطابع . أما بعد ظهورها فقد بدأت الصحف تظهر في أوربا قبل ظهورها في مصر بنحو قرنين في شكل نشرات . والمعتقد أن أول ما صدر من هذا النوع بانتظام كان عبارة عن نشرة ألمانية تدعى « نشرة أو جريدة العلاقات » وقد طبعت أول ما طبعت في عام ١٦٠٩ ، أما في مصر فكان أول العهد بالصحف المطبوعة على عهد الحملة الفرنسية التي جاءت بقيادة الجنرال نابليون بونابرت ، وجاءت معها بالآلة للطباعة كانت أول آلة من نوعها . وقد بدأت الصحف حينئذ في شكل منشورات تتضمن أوامر قائد الحملة وتعليماته . وكانت تلصق على الجدران في الميادين وعلى رؤوس الطرق وأبواب المساجد .

ثم تطورت هذه المنشورات ، فأخذت تصدر في شكل الصحف المعروفة الآن وذلك بأن أصدر الجنرال بونابرت صحيفتين فرنسيتين في مصر هما « لو كورييه

دى ليحييت « Le Courrier de l'Egypte » أى جريدة « بريد مصر » ومجلة « لاديكاد ايجيسيان » La Décade Egyptienne . وكانت الأولى جريدة اخبارية قصد بها اذاعة أبناء الحملة الفرنسية على الرعايا الفرنسيين وغيرهم ممن يعرفون الفرنسية، أما الثانية فقد كانت مجلة علمية يحررها العلماء الفرنسيون ، الذين صاحبوا الحملة الى مصر .

أول صحيفة عربية في مصر

ولما تولى محمد على باشا الكبير ، مؤسس مصر الحديثة ، شؤون مصر في عام ١٨٠٥ ، كان في مقدمة اصلاحاته الجديدة انشاء « جريدة الوقائع المصرية » فكانت أول جريدة عربية ظهرت في مصر ، وكانت جريدة رسمية ، تنشر الاوامر والقرارات ، الا أنها كانت أيضا تنشر أخبار المديريات ، والاخبار التي ترد من الحجاز والسودان وبعض الجهات الأخرى ، كما كانت تنشر مقالات أدبية وبحوثا اجتماعية وتوجيهات اصلاحية .

وقد شملت جريدة « الوقائع المصرية » الحياة الفكرية والعلمية ، فكانت معلما لأدباء الشرق والمفكرين من المصريين وغيرهم ، وكان يقرأها طلاب البعثات في الخارج وأبناء الجاليات العربية والمصرية في كريت والشام وبلاد العرب والسودان . ولا تزال تصدر حتى الآن الا أنها اقتصرت على نشر الانباء الرسمية .

وصدرت في عهد الخديو اسماعيل أول مجلة علمية طبية ، وهي مجلة « يعسوب الطبي » ثم مجلة « روضة المدارس » لعلى باشا مبارك وزير المعارف في ذلك الحين .

وبدأت مصر بعد ذلك تدرك أهمية الصحف وأثرها البالغ في نهضة البلاد وتوجيه سياستها والدعاية لها . فصدرت صحف كثيرة مختلفة، لعبت جميعها أدوارا هامة وخطيرة في حياة مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأدبية وبخاصة في أثناء ثورة عرابي باشا وما بعدها . ثم كانت ثورة عام ١٩١٩ بدء تاريخ الصحافة المصرية المعاصر .

نهضة الصحافة في مصر

ومنذ ذلك الحين أخذت الصحافة المصرية تدرج مع البلاد والشعب في مدارج النهضة والرقى والكمال ، حتى أصبحت من أرقى أنواع الصحافة في العالم تحريرا وطباعة واخراجا ، وتبوأت زعامة الصحافة في سائر الاقطار العربية . كما أصبح لها خطرها الاكبر في توجيه دفة السياسة المصرية . ولا نغالى اذا قلنا انها كانت سببا في اسقاط حكومات وقيام أخرى ، وفي تغيير نظام وقيام نظام آخر ، مستوحية في ذلك ميول الرأى العام واتجاهاته .

وكانت الصحف اليومية قبل الحرب الأخيرة تصدر في ١٢ و ١٦ و ٢٠ صفحة ثم أخذ عدد صفحاتها يهبط بسبب الحرب وقلة انتاج الورق . فأصبحت تصدر اليوم في ٤ و ٦ و ٨ صفحات .

آلات الطباعة

وتستخدم الصحف والمجلات الكبرى في الصف آلات اللينوتيب والانتريب ذات الحروف العربية أو الافرنجية . كما تستخدم في الطبع آلات من أحسن الآلات المعروفة . وأوصى بعضها في أمريكا وأوروبا على آلات سريعة من أحدث ما تخرج المصانع .

وهناك آلات للطباعة بالروتوغرافور الملون من أحسن طراز أيضا وتطبع عليها المجلات الكبرى .

وللصحف اليومية والاسبوعية الكبرى مكاتب خاصة ومراسلون في أكثر العواصم والبلدان الهامة في سائر أنحاء العالم .

نقابة الصحف

وللصحفيين المصريين نقابة صدر بتكوينها قانون ، وهي تضم نخبة ممتازة من الصحفيين المثقفين الذين اتخذوا الصحافة مهنة لهم ، وكرسوا حياتهم لخدمتها . وقد أنشأت لهم ناديا كما أخذت في تشييد دار فخمة في قلب القاهرة .

عدد الصحف

ويبلغ عدد الصحف المرخص باصدارها في مصر الى اليوم ٤٤١ صحيفة (عدا الصحف الرسمية والمدرسية وصحف السلطات العسكرية) منها ٣٤ جريدة يومية و ٢٠١ جريدة اسبوعية و ١٥ جريدة نصف شهرية و ٦٧ جريدة شهرية . وهذه جميعها تصدر باللغة العربية ، أما الصحف التي تصدر بلغات أجنبية فمنها ٣٠ صحيفة يومية ، و ٣٥ اسبوعية ، و ٥ نصف شهرية ، و ٣١ شهرية و ٣٣ صحيفة دورية .

ويصدر من هذه الصحف في القاهرة وحدها ٣٢٦ صحيفة منها ٣٧ صحيفة افرنجية ما بين يومية واسبوعية ونصف شهرية وشهرية ، وبقاياها تصدر باللغة العربية منها ١٥ يومية و ١٥٢ اسبوعية و ١٢ نصف شهرية و ٦٠ شهرية عدا ٢٠ صحيفة دورية منها ١٢ عربية و ٨ افرنجية ، وبعض الصحف والمجلات لا تصدر الآن بانتظام بسبب أزمة الورق .

واللغات التي تصدر بها الصحف في مصر هي : العربية والفرنسية والانجليزية واليونانية والايطالية والایرانية والعبرية والأرمنية .

وقد ساهمت الصحف المصرية في الحرب الأخيرة بأوفر نصيب في نصره الأمم الديمقراطية والدعوة الى تعضيدها في العالم العربي ، وكان لها أكبر الفضل في حفظ الروح المعنوية عالية في أشد الأوقات حلقة .

التعليم في مصر

مقدمة تاريخية

التعليم من الشؤون العامة التي يتضح فيها بجلاء فرق ما بين العهدين: العهد الذي كان فيه النفوذ الأجنبي مسيطرا على البلاد موجهها لسياستها العامة، والعهد الذي صارت فيه مقاليد الأمور لأبنائها، مستقلين بإدارتها وتوجيه سياستها في ظل حكم ديمقراطي نيابي.

ففي عهد النفوذ الأجنبي كان التعليم محصورا في أضيق الحدود، مقصورا على تخريج طبقة من صغار الموظفين لدواوين الحكومة، وكانت سياسة التعليم تحول دون نشره بين سواد الشعب، وتحاذر أن يصل اليهم نوره فيستيقظ وعيهم القومي ويشعروا بكرامتهم الانسانية، فيكون في ذلك أكبر الخطر على وجود الأجنبي المتسلط وما يتمتع به من مركز ممتاز. وكانت تلك السياسة حريصة أيضا على ألا تفتح أمام المصريين مجال الدراسات العلمية الواسعة التي تخلق قادة الفكر، فكانت المدارس العليا القليلة مهنية، تعد من فيها لسد الحاجة التي تتطلبها أعمال الحكومة.

وكانت المدارس والمعاهد القليلة التي أنشئت لهذا الغرض، تهمل كل ما من شأنه أن يذكى الروح القومي، أو يحرك الطموح للنهوض بالشعب ورفع مستواه، وبلغت من ذلك أن كانت تحارب اللغة القومية وتعلم أكثر المواد باللغة الأجنبية، وكان نظام التعليم نظاما صارما آليا، يقتل الحرية ويطلع المتعلمين بالجبن والرضوخ، لذلك ظلت البلاد مفتقرة الى الكفايات الأجنبية. واهملت الشؤون القومية وقتلت الحرية وازعفت الشخصية. وقد حاولت الأمة بجهودها الحرة أن تخرق هذا النطاق وتشر التعليم عن غير طريق الحكومة، فأسست الجمعيات الخيرية التي

أنشأت المدارس في البلاد ، كما شاركها في ذلك بعض الأفراد والهيئات وسدت بذلك بعض النقص . ولما أنشئت مجالس المديرية بفضل جهاد البلاد المستمر خطت في ذلك السبيل خطوات واسعة بقدر ما سمحت به مواردها المحدودة ، ولكن التقدم الصحيح في شؤون التعليم انما جاء بعد أن ظفرت البلاد باستقلالها وقامت فيها حياة نيابية حرة ، ففي ذلك العهد تغيرت النظرة للتعليم تغيرا أساسيا وأصبحت البلاد تحس أنه ضرورة قومية ، لا بد لكل فرد أن يأخذ منها بالقسط الذي يجعله مواطنا صالحا مستنيرا يعرف حقوقه وواجباته . وان من واجب الدولة لذلك أن تيسر أسبابه للجميع ، وأن تتعهد ذوى الاستعدادات الممتازة وترقى بهم في مدارك التعليم لآخر مراحلها ، حتى تتوفر في البلاد الكفايات المتنوعة وتستغنى بها عن العنصر الأجنبي .

بهذا كانت سياسة التعليم في عهد الاستقلال والحياة النيابية ، سياسة التوسيع في التعليم ونشره بين طبقات الشعب جميعا ، والنهوض به واستحداث كل أنواع التعليم الضرورية ، لسد حاجات الشعب وتوفير الكفايات الفنية على اختلاف أشكالها ورعاية الاعتبارات القومية ، والعناية بكل ما يتصل بالبلاد من موضوعات الدراسة . والاهتمام بالنواحي الاجتماعية التي تتطلبها البيئة ومسايرة النظم الحرة في التربية التي تكشف عن الاستعدادات الفردية ، وتقوى الشخصية وتربى روح الجماعة والتعاون في مجتمع حر .

ولكن هذه المقابلة انما تتضح حين نعالج هذه الجوانب كلها بشيء من التفصيل المدعم بالأرقام .

التوسع في التعليم

يلخص النشاط الحكومي في التعليم في عهد النفوذ الأجنبي في هذه الصورة الموجزة :

كانت هناك بضع مدارس عليا لتخريج رجال القضاء والمهندسين والاطباء والمعلمين . وكانت هناك الى أوائل العقد الثاني من هذا القرن أربع مدارس ثانوية ، وكانت هناك مدرسة ابتدائية في عاصمة كل مركز ومحافظة وبضع مدارس في القاهرة ، وكانت بالبلاد بضع مئات من المدارس الأولية ، وكانت هناك مدرستان

صناعيتان ، وكان عدد من يتعلمون في تلك المدارس جميعا لا يتجاوزون بضع عشرات الالوف من التلاميذ .

وكان التعليم فيها جميعا مقابل مصروفات مدرسية والقبول فيها مقيدا بأشد القيود .

وفي العقد الثاني ازداد عدد المدارس قليلا تحت ضغط الرأى العام وبفضل جهود مجالس المديرية كما أشرنا اليه من قبل .

ولكن النهضة الحقيقية التى تشبه أن تكون انقلابا بدأت بعد سنة ١٩٢٤ وظلت فى نمو مطرد الى اليوم كما يتبين من هذه المقابلة الرقمية :

التعليم الأولي :

كان عدد المدارس الأولية قليل سنة ١٩٢٤ يبلغ ٣٣٦٣ مدرسة منها ١٤٥ تديرها الوزارة ، ٦١١ تديرها مجالس المديرية ، ٢٦٠٧ مكاتب حرة تعينها المجالس ، وكان مجموع من يتعلم بها ٢٥٩٦٩٢ تلميذا .

وقد أخذت الوزارة منذ بدء الحياة النيابية فى التوسع فى هذا التعليم تنفيذا لما نص عليه الدستور ، من أن يكون التعليم الأولي الزاميا للأطفال من بنين وبنات ، فأنشأت فى السنة التالية ١٢٥ مدرسة أولية ، واستمر توالى الإنشاء حتى أصبح عدد المدارس الأولية على اختلاف أنواعها فى ١٩٤٤/١٩٤٥ يبلغ ٥٧٩٦ مدرسة بها ١٠٣٤٤٥١ تلميذا وتلميذة .

رياضة الأطفال :

أدخل نظام رياض الأطفال سنة ١٩١٨ ولكنه بقى محدودا فى مدرستين اثنتين الى قليل سنة ١٩٢٤ بهما ٣٠٦ أطفال ، وقد كان من أثر الاتجاه الجديد أن بلغ عدد رياض الأطفال ٤٩ روضة بها ١٢٤٩٤ طفلا .

التعليم الابتدائى :

كان عدد المدارس الابتدائية التى تديرها الوزارة قليل سنة ١٩٢٤ يبلغ ٣٨

مدرسة منها ٣ مدارس للبنات ، وعدد من بها من التلاميذ والتلميذات ١٣٠٦٢ وكان عدد المدارس التي تديرها مجالس المديريات ٧٤ مدرسة منها ١٣ للبنات وبها جميعا ٩٩٢٨ تلميذا وتلميذة .

وقد اتجهت السياسة العامة في العهد الجديد للتوسع في هذا النوع من التعليم وحصره جميعا تحت ادارة الحكومة لتتفرغ مجالس المديريات للتعليم الاولى ، وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في سنة ١٩٤٥ (٢٦٩) مدرسة منها ٦٠ للبنات وبها جميعا ٧٨٠١٩ تلميذا وتلميذة .

التعليم الثانوى :

كان عدد المدارس الثانوية قبل سنة ١٩٢٤ يبلغ عشر مدارس منها مدرسة للبنات وبها جميعا ٤٢١٣ طالبا ، فأصبح في سنة ١٩٤٥ (٥٩) مدرسة منها تسع للبنات وبها جميعا ٣٤١٤٥ طالبا .

التعليم الفنى :

كانت المدارس الفنية قبل سنة ١٩٢٤ هى مدرسة واحدة متوسطة للصنائع وأربع ورش صناعية ومدرسة متوسطة للفنون والزخارف وأخرى للفنون الجميلة ومدرسة للتجارة ومدرسة للتدبير المنزلى بها جميعا ١٥٢٠ طالبا .

وقد غنى العهد الجديد بالتعليم الفنى عناية كبرى ، فجعله على مراحل أولية ومتوسطة وعالية ، واهتم بكل جوانبه فانشئت خمسة معاهد فنية عليا للهندسة الصناعية والزراعة والعلوم المالية والفنون الجميلة والفنون التطبيقية ، بها نحو ١٥٠٠ طالب .

وأصبح عدد المدارس الصناعية المتوسطة ٢٤ بها ٨٦٩٠ طالبا ، ومدارس التجارة المتوسطة سبعا بها ٣٦٢١ طالبا ، ومدارس الزراعة المتوسطة أربعا بها ٩٦٤ طالبا ، ومدارس الصناعات الأولية ١١ بها ٨٤٧ طالبا .

معايير اعداد المعلمين :

كانت معاهد اعداد المعلمين قبل سنة ١٩٢٤ مكونة من مدرسة عليا للمعلمين

بها ٢٦١ طالبا ، ومدرسة لمعلمي اللغة العربية وهي دار العلوم وبها ٢٥٨ طالبا ، ومدرسة متوسطة للمعلمات وهي المعلمات السنية وبها ١٢٩ طالبة ، وكان هناك ٢١ مدرسة لمعلمي والمعلمات المدارس الاولية تدير الوزارة منها ١٢ وتدير مجالس المديرية ٩ وبها جميعا ١٥٢٨ طالبا وطالبة ، وقد أصبح اعداد المعلمين متنوعا متدرج المراحل ، فصار هناك معهدان عالين للتربية للمعلمين ومدرسة عليا للمعلمين ومعهد تربية عال للمعلمات ، ومعهد عال لمعلمات الفنون ، وبها نحو ٢٥٠٠ طالب وطالبة ، وهناك أربعة معاهد لمعلمي المدارس الابتدائية بها ٨٤٧ طالبا ، و١٧ مدرسة لمعلمي ومعلمات المدارس الاولية بها ٣٥٩٦ طالبا وطالبة .

استحداث أنواع جديدة :

لم يقف التوسع عند زيادة عدد المدارس القائمة وترقية أنواعها بل جاوزه الى استحداث أنواع جديدة من التعليم تكمل هيكل نظام التعليم وتسد حاجات ضرورية في البلاد ، وكان أظهر ما استحدث في :

أولا - التعليم النسائي

ثانيا - التعليم الريفي

ثالثا - التعليم الجامعي

أولا - التعليم النسائي :

ففي التعليم النسائي أنشئت مدارس للتربية النسوية ، يلحق فيها من أتمن دراستهن الأولية ، ويتلقين من التعليم في الشؤون النسوية ما يعدهن اعدادا صالحا للحياة المنزلية كالتدبير المنزلي وأشغال الابرورة ورعاية الطفل والتمريض ، فكانت تلك المدارس معاهد لبنات الشعب الفقيرات تخرج منهن ربوات بيوت صالحات .

وأنشئت مدارس الثقافة النسوية ، وهي معهد مماثل يلتحق به بنات مثقفات ممن يتعلمن بالمدارس الابتدائية والثانوية ، ويتلقين دراسات نسوية تعدهن لإدارة بيوتهن ، فكانت كسابقتها سادة لحاجات الطبقة الوسطى في تلك الناحية .

وأنشئت مدارس للفنون الطرزية يتخصص فيها الفتيات في التفصيل والخياطة والتطريز فيستطعن كسب رزقهن عن طريق العمل الحر .

وأنشئت كلياتان خاصتان لبنات الطبقة العليا ، يتلقين فيها ثقافة واسعة غير
مقيدة بقيود الشهادات الدراسية العادية .

وأنشئت أقسام للحضانة يلحق بها الاطفال فيما دون الرابعة ، ويكونون
فيها تحت رعاية صحية وتهذيبية من معلمات وممرضات .

ثانيا - التعليم الريفي :

أنشئت مدارس أولية ريفية مزج فيها التعليم بالعمل الريفي ، وقد نجحت
هذه التجربة في اعداد الاطفال ليستثم وتزويدهم بوسائل العمل في الريف ، سواء
في الناحية الزراعية أو الصناعات الريفية ، وقد كان نجاح هذه التجربة مشجعا
على التوسع فيها ، ووضعت خطة لمواصلة هذا التوسع حتى يحول عدد كبير من
المدارس الأولية لهذا النوع .

ثالثا - التعليم الجامعي :

كانت البلاد تتطلع من عهد بعيد لايجاد حياة جامعية ممتازة على رأس نظامها
التعليمي ، وكانت السياسة الأجنبية تناهض هذا الاتجاه ، وقد تكونت جامعة حرة
كوتتها الأئمة بجهودها وتبرعاتها ، وكانت بها دراسات أدبية وفلسفية ، ولم تك
البلاد تستقل بشؤونها حتى ضمت هذه الجامعة الى الحكومة وضمت اليها المعاهد
العليا القائمة ، وتكونت جامعة فؤاد الأول ، تضم كلية الحقوق والطب والهندسة
والزراعة والعلوم والآداب والتجارة والطب البيطري ، واستكملت لها أسباب
النجاح من أساتذة ومعدات ، وبنيت لها مبان خاصة وظهرت فيها روح قوية للبحث
العلمي والانتاج الفكري ، وأصبحت هذه الجامعة تضم آلاف من الطلبة .

ورئي بعد ذلك انشاء جامعة فاروق الأول بالاسكندرية تخفيفا للضغط
الواقع على جامعة فؤاد الأول وتحقيقا لتعميم التعليم الجامعي في البلاد ، واستكملت
كل الطلاب وأصبح بالجامعتين نحو ١٥٠٠٠ طالب ، بعد أن كان كل طلبة التعليم
العالي قبل انشائهما حوالي ٤٠٠٠ طالب .

ومن مظاهر التطور في التعليم في عهد الدستور افساح المجال لتعليم البنات
في مراحل التعليم العليا ، حيث أصبحت كليات الجامعتين تضم عددا وافرا من البنات

اللاتى يتعلمن - الى جانب الشبان - الحقوق والآداب والعلوم والطب والهندسة والزراعة وغيرها . وساعد على ذلك ما أتيح للبنات من اتخاذ المهن الحرة حرفا لهن ، بعد أن كان ذلك ممنوعا أو على الأقل غير معروف في العهد السابق .

البعثات :

تميز هذا العهد بالناية بارسال عدد من الشبان الممتازين على نفقة الحكومة الى كثير من الجامعات والمعاهد الأجنبية ، للتخصص في فروع الدراسات النظرية والعملية ، وذلك لسد حاجة التعليم الجامعى والمؤسسات الثقافية . فبلغ عدد أفراد هذه البعثات فى سنة ١٩٣١ (٥١٠) طلاب وطالبات ، عدا ضعف هذا العدد من الطلبة تحت اشراف وزارة المعارف ، وبلغ عدد الموفدين فى سنة ١٩٤٦ (٥١٩) تنفق عليهم الحكومة ٢٥٥٨٤٥ ر.جنيها .

ميزانية التعليم

وليس أوضح للمدى الذى بلغته نهضة التعليم فى هذا العهد من أن الميزانية العامة للتعليم بعد انقضاء ٢٣ سنة على ازدهار الحياة النيابية قد تضاعفت ست مرات ، حيث كانت ١٦٨٩ ر.٧١٤ فى سنة ١٩٢٤ فارتفعت الى ٢٣٧ ر.٧١٠ فى سنة ١٩٤٦ .

تفسير التعليم :

كان من الطبيعى أن تتجه الحكومة فى العهد الجديد الى تذليل كل العقبات التى كانت تحول دون نشر التعليم بين كل الطبقات ، وكان أول ما اتجهت اليه فى ذلك اتاحة الفرص للفقراء ذوى الاستعدادات الحسنة للانتقال من موارد المجانية فى كل أنواع التعليم ومراحله .

ونظرا لحاجة البلاد الى الكفايات الفنية جعل التعليم الصناعى مجانيا ، كما جعلت المصروفات المدرسية فى التعليم الزراعى والتجارى محتملة . وظلت الحكومة تواصل سياسة التوسع فى المجانية ، حتى صار نصف تلاميذ

المدارس الثانوية يتمتعون بالمجانة . كما جعل التعليم الابتدائي كله بالمجان أسوة بالتعليم الأولى .

وكان من مظاهر التيسير العمل على ايجاد المدارس في المدن والقرى ، حتى لا يتكبد التلاميذ مشقة في الانتقال الى معاهد التعليم فيقعدهم ذلك عن مواصلته . وخفت قيود القبول تخفيفا جعل اللحاق بكل مدرسة أمرا ميسورا لكل راغب .

تطور التعليم :

على أن الانقلاب الحقيقي لم يقف عند حد التوسع والاستحداث والتيسير بل كانت أهم مظاهره في خطط الدراسة وبرامجها وروح التعليم في المدارس والمعاهد .

فقد أصبحت الدراسة تعنى عناية هامة بتركيز التعليم حول مصر ، فالتاريخ الذي كان يدرس دراسة موضوعية ، تتناول تاريخ الأمم كلها وتاريخ العصور المختلفة من غير اهتمام خاص بشؤون مصر أصبح يخص مصر بأكثر العناية ، وانما يدرس تاريخ الأمم الأخرى درسا عاما ، ثم يعنى بعلاقة هذا التاريخ بمصر وتأثيرها فيه .

وكذلك الحال في الجغرافيا وغيرها من المواد الاجتماعية ومنها مادة التربية الوطنية .

وازدادت العناية بالناحية العملية التطبيقية في كل المواد حتى يكون التعليم متصلا بالحياة الواقعية .

وأدخل أسلوب النشاط المدرسي الحر الذي يمكن التلاميذ من متابعة ميولهم واستعداداتهم بجهود خارجة عن المقرر مكملة لثقافتهم العامة .

ولم يقف التجديد في التعليم عند حد تغيير الخطط والمناهج ، بل تعداه الى تجربة كثير من طرق التربية التقدمية الجديدة كطريقة المشروعات وطريقة دلتن . وبذلك سائر التعليم النهضة التربوية العالمية . واستخدم الوسائل الحديثة وخاصة السينما والاذاعة .

الناحية الاجتماعية :

كان من أثر شيوع الروح الديمقراطية في البلاد زيادة الاهتمام بالناحية الاجتماعية في محيط المدارس ، وكانت مظاهر هذا الاهتمام عدا ما سبقت اليه الإشارة من التوسع في المجانية :

أولا - تغذية تلاميذ المدارس .

ثانيا - زيادة الاهتمام بصحة التلاميذ وتوفير أسباب الوقاية والعلاج والتقوية لهم .

وقد شملت التغذية قسما كبيرا من تلاميذ التعليم الأولى ، والاتجاه سائر نحو تعيمها بينهم .

وأُسست الوحدات الصحية المتعددة واعتنى بفحص التلاميذ طبيا واتخاذ الوسائل للقضاء على الأمراض المتوطنة بينهم . كما رتبت وسائل العناية بنظافتهم وعلاج مرضاهم ، يضاف الى هذا ما قرر أخيرا من تأمين الطلبة اجتماعيا بتوفير أسباب الحياة المنزلية المطمئنة لهم ، ومساعدة من تتغير ظروفهم العائلية تغيرا يؤثر على سيرهم الدراسي .

تعليم الكبار :

لم تقف جهود الأئمة في التعليم عند حد نشره بين الصغار ، بل لقد كان لمحاربة الجهل في الكبار نصيب كبير من عنايتها ، وقد صدر قانون مكافحة الأمية بين الكبار وهو يفرض اتخاذ الوسائل لتعليمهم ، وشرعت الحكومة في تنفيذه وقد شمل ذلك مئات الألوف منهم ، ثم رأت تعجيل خطاه ، فرتبت حملة قوية على الجهل والمرض والفقر ، ينتظر أن تكون لها أكبر النتائج في ازالة وصمة الأمية عن الأئمة وفي تحسين الأحوال الصحية ورفع مستوى المعيشة .

وكان مما أشأته لتثقيف الكبار الذين لم يتموا دراساتهم ، جامعة شعبية بالقاهرة مدت لها فروعا بالاقاليم ، تقدم في فصول مسائية كل ألوان الثقافة للراغبين ، وقد بدت بوادر نشاطها فيما تنظم من محاضرات ومناظرات واجتماعات وحفلات وشدة اقبال الجمهور عليها .

السُّوْرَةُ الثَّقَافِيَّةُ الْعَامَّةُ :

على أن المعهد لم تقف عنايته بالتعليم ونشر الثقافة عند حدود المدارس والكليات والمعاهد ، بل تعداها الى العمل على زيادة الانتاج الثقافى وتشجيع الجهود الثقافية الحرة ، وانشاء المؤسسات التى تعالج النواحي الثقافية العليا .

فشجع الترجمة والتأليف وخصص الجوائز لمكافأة المنتجين ، حتى تقوى المكتبة العربية وتشمل كل ألوان الانتاج الفكرى مما يسد حاجة الناشئين والمثقفين .

وأسس المجمع اللغوى للعمل على خدمة اللغة العربية وتشجيع دراساتها ومساعدتها على التطور والنهوض بمقتضيات الحياة الحديثة .

ورعى الفنون الجميلة وشجع مؤسساتها ومعارضها .

وقوى دار الكتب وأخذ يشجع تأسيس المكتبات العامة وتيسير الانتفاع بها .

وشجع الجمعيات العلمية كالجمعية الجغرافية الملكية والجمعية التاريخية الملكية وجمعية الاقتصاد والتشريع وجمعية الحشرات وأكاديمية العلوم وغيرها من الجمعيات العلمية النافعة .

وبالاجمال كان عهد الاستقلال عهدا ذهبيا للتعليم والثقافة ، وسع مجالهما وورقى روحهما وأساليبهما ، وفتح أبواب التزود منهما للنجمور .

الأزهر ..

تاريخ الأزهر

الأزهر جامعة المسلمين الكبرى، ومعهد الثقافة الدينية العربية. أفتتح للعبادة في سنة ٣٦١ هـ (٩٧٢ م). واتخذ معهدا للدراسات الاسلامية في سنة ٣٧٨ هـ (٩٨٨ م)، ثم تطور حتى غدا نموذلا للثقافة الدينية والعربية وموجها للحركة الفكرية، وأصبح كعبة العلماء والطلاب يفدون اليه من الأقطار الاسلامية جميعا. وفي أوائل القرن التاسع عشر أرسلت من أبنائه البعث العلمية الى أوروبا، فنهيا لهم الجمع بين الثقافة العربية والثقافة الغربية، وشاركوا في أسباب الحياة العامة، وأدخلوا مواد جديدة في التعليم الأزهرى.

وفي سنة ١٨٧١ وفد الى مصر الزعيم الاسلامى السيد جمال الدين الأفغانى، فدرس لطائفة من أبناء الأزهر، وأنشأ المدرسة الاصلاحية الفكرية التى تزعمها الامام محمد عبده من بعده، فكانت عاملا قويا في تجديد الحركة الفكرية الاسلامية.

وفي مفتتح الحياة النيابية بمصر سنة ١٩٢٤ م، ارتفع التعليم فى الأزهر ليساير النهضة العامة فى البلاد. وكان اصلاحه فى هذا الدور يرمى الى غرضين أساسيين: أولا - الاحتفاظ بالتراث الفكرى العلمى الدينى الاسلامى، والعناية بمعرفته وفهمه، بعد تنقيته مما علق به - وليس منه - فى عصور الضعف والركود، ثم الاعتزاز به وجعله أساسا للنهوض. ثانيا - مسايرة العصر بما يقره الدين ولا تأباه التقاليد الصالحة، والاجتهاد فى ايجاد حلول لمشاكل العصر الطارئة وقضاياه، واقتباس النافع الموافق لنا من طرق الغرب فى التفكير ونظمه فى الحياة.

تعديل قانون الأزهر

وفي سنة ١٩٣٠ صدر قانون للأزهر ، ثم عدل بقانون آخر في سنة ١٩٣٦ وبمقتضى هذين القانونين أضيف الى العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية التي تدرس في الأزهر طائفة من المواد الحديثة واللغة الانكليزية والفرنسية ، وبعض اللغات الشرقية كالفارسية والصينية ليسلح أبناء الأزهر أنفسهم بسلاح العصر الحديث وليستطيعوا أداء رسالتهم التهذيبية التعليمية في مصر وسائر بلاد الشرق الاسلامي على خير وجه .

ولقد عدلت هذه القوانين لتحقيق هذا الغرض على وجه أتم وأكمل ، بقانوني سنة ١٩٣٧ ، وسنة ١٩٣٨ .

وقد أصبح الأزهر يتألف من ثلاث كليات عالية ، وعشرة معاهد للتعليم الأزهرى الابتدائي والثانوي في القاهرة والاسكندرية وطنطا والزقازيق وشبين الكوم وأسيوط ودسوق ودمياط وقنا وسوهاج . كما يشرف على خمسة معاهد حرة للتعليم الابتدائي في المنصورة وسمنود وبلصفورة وجرجا وطهطا .

وللأزهر مكتبة تعد بما تحويه من نفائس ومخطوطات وكتب نادرة من المكتبات العالمية الهامة . فهي تحوى نحو ١٢٠ ألف مجلد في مختلف العلوم الدينية والعربية وغيرها .

وسيداً قريباً في تنفيذ مشروع المدينة الجامعية الأزهرية . وبهذا المشروع تجتمع الدور الخاصة بكليات الأزهر ومكتبته في مكان واحد ، وتضم إليها قاعة كبرى للمحاضرات العامة .

ولقد جعلت الدراسة في الأزهر على نوعين : النوع الاول الدراسة المنظمة المقيدة بالنظم والقوانين المعينة والمعروفة بالدراسة النظامية . وهذا النوع من الدراسة هو الغالب في الأزهر وكلياته ومعاهده النظامية المختلفة . أما النوع الثانى فهو الدراسة الحرة التي ليست مقيدة بمثل ما تقيدت به الاولى ، بل هي تجرى على النمط القديم الموروث . ولها معاهد معينة في مصر وفي الأقاليم تابعة للأزهر ، وتعرف بالاقسام العامة .

وبهذا الاجراء استطاع الأزهر أن يحافظ على النظم التعليمية الحديثة ضبطاً

للأمور ، وتمشيا مع روح العصر وان يعطى الفرصة لمن يريد أن يتتقف لمجرد الثقافة غير ناظر للحصول على شهادات معينة وغير طامع فيما يترتب على هذه الشهادات من حقوق ، ولمن لم تتوفر فيهم شروط الانتساب الى معاهد الأزهري النظامية . وبذلك يكون قد عمل على نشر الثقافة بين المسلمين بكافة الوسائل .

نشر الثقافة الإسلامية

وان الأزهري في عهد الحياة النيابية قد ضاعف مجهوده في نشر الثقافة ودراسة العلوم ، وقد تمشى مع النهضة وسائرهما ، ومن دلائل ذلك ما نراه من نمو ميزانية الأزهري نموا يصاحب مضاعفة المجهود في هذا العصر ، اذ ان هذه الميزانية قد كانت في سنة ١٩٢٤ - ١٥٩٠٠٦٣ جنيها ، فأصبحت في سنة ١٩٤٦ - ٧٤٢٠٠٠ جنيها منها ٦٧٩٢ جنيها لنشر الثقافة الإسلامية في البلاد النائية . ولقد أصبح عدد طلبة الأزهري في السنة الدراسية الحالية يزيد على الستة عشر ألفا ، منهم ما يقرب من الألف من سائر الشعوب الإسلامية في الأقطار المختلفة . وعناية الأزهري بهؤلاء الطلبة الوافدين اليه من مشارق الأرض ومغاربها تفوق في هذا العصر ما كان لأمثالهم في كل عصر سبق ، حتى يستطيعوا التفرغ لما بعثوا له ، ويتزودوا بأوفى نصيب من ثقافة الأزهري الدينية الإسلامية العربية ، فيكونوا بذلك رسل عداية ودعاة نهضة واصلاح في بلادهم .

وهو يرسل الآن البعث من أبنائه المتخرجين فيه الى كثير من البلاد الإسلامية ليقوموا بمهمة التعليم والارشاد واصلاح النظم الدراسية ، وليسندوا حاجة اخواننا المسلمين في هذا الباب ويلبوا طلباتهم .

كذلك يساهم الأزهري في حضور المؤتمرات العلمية والقانونية والدينية ، وقد قرر مؤتمر القانون المقارن الدولي المنعقد في مدينة لاهاي فيما بين ٤ و ١١ أغسطس سنة ١٩٣٧ القرارات الآتية :

- (١) اعتبار الشريعة الإسلامية شريعة مستقلة كل الاستقلال عن الشرائع الأخرى ، والاعتراف بأنها ليست منقولة أو مقتبسة من القانون الروماني
- (٢) ان الشريعة الإسلامية تحمل العناصر الكافية التي تجعلها صالحة للتطور مع حاجة الزمن والمدنية .

تراث مصر القديمة

تعتبر مصر بلا شك البلد الذي يملك أقدم الآثار والكنوز ، وأهمها شأنا وأبعدها صيتا . ويرجع ذلك الى تاريخها الحافل بآيات المجد والسلطان ، ومدنيتها الفرعونية التي ضربت بسهم في سائر الفنون . كما تدل عليه الآثار التي خلفتها المدينة المصرية القديمة في وادي النيل . وانه وان جاور مصر بلاد بلغت فيها المدنية من التقدم والازدهار ما بلغته فيها ، الا أنها لم تخلف من الآثار ما يضارع ما خلفته بفضل جفاف جوها وموقعها الجغرافي الفريد . ولقد كان للصحرى الفسيحة التي أحاطت بأراضيها فضل المحافظة على قبور القدماء في سائر العصور . وسهلت حفظ رفات الموتى وما كان معها من آثار الطقوس الجنائزية وغيرها من العروض .

ان كنوز الآثار في مصر التي نجت بهذه الصورة من التلف والتخريب تتعلق بجميع عصور التاريخ ، فمنها الفرعوني ، والاغريقى الرومانى ، والمسيحي ، والاسلامى ، ولكل من هذه العصور متحف كبير أقامته الدولة ، وهى على التقابل المتحف المصرى بقصر النيل بالقاهرة ، والمتحف الاغريقى الرومانى بالاسكندرية ، والمتحف القبطى بمصر القديمة ، والمتحف العربى بباب الخلق ، وكل من هذه المتاحف يوالى جمع نفائس الكنوز المصرية الزاخرة بآثار مختلف العصور .

وأهم هذه المتاحف هو المتحف المصرى الذى تأسس عام ١٨٦٣ بحى بولاق على يد مارييت باشا ونقل فى سنة ١٩٠٢ الى قصر النيل . ولقد أصبح هذا المتحف بعد عمر بلغ ٩٤ سنة كانت تتزايد التحف والنفائس فيه مما تثر عليه البعثات العلمية المشتغلة بالآثار فى مصر ، نقول أصبح أغنى وأفخم مجموعة أثرية فى العالم ، مما أدهش زائريه وملاهم بمزيد الاعجاب . ويمكن القول ان كل



(Photo Alban)



(Photo Alban)

حديقة الأندلس بالقرب من القاهرة
The Moorish Garden, Cairo
Le Jardin Mauresque, Le Caire

منظر ريفي
A Rural Scene
La Campagne



(Photo Kodak)



(Photo Alban)

حديقة زهور بالقرب من القاهرة The Botanic Gardens, Cairo Le Jardin des Plantes, près du Caire



حديقة الحيوان بالقرب من القاهرة

The Zoological Garden, near Cairo

Le Jardin Zoologique, près du Caire

المجموعات الأثرية ممثلة فيه . فقد حوت قطعا من أغلى وأندر ما يوجد تتراوح أعمارها بين عصر ما قبل التاريخ وعهد الامبراطورية الرومانية .

في هذا العالم القديم الذي قدر له البعث ، يستلفت النظر بنوع خاص مجموعتان لا نظير لهما في العالم ، ولا يمكن أن يوجد ما يقارن بهما سواء من حيث الجمال ، أو من حيث الأهمية . المجموعة الأولى : تمثل صناعة التماثيل في عصر الاهرامات (من القرن ١٨ الى القرن ١٤ قبل الميلاد) حيث يرى تماثيل خفرن جالسا (مصنوعا من حجر الديوريت) وهو من أروع آثار النحت والتصوير . والمجموعة الثانية : هي كنوز الآثار القديمة ، وبفضل الاكتشافات الأخيرة أُلقت هذه الكنوز ضوءا على مبلغ ما وصل اليه التاريخ الفرعوني من الازدهار في ذلك العصر .

ففيما يتعلق بعصر الدولة القديمة عثر على أمتعة الملكة حتب هرر أم الملك كيوبس الذي اكتشفها رزرن سنة ١٩٢٦ بالقرب من الهرم الأكبر بالجيزة . وفيما يتعلق بالدولة الوسطى عثر على مصاغات دهشور اكتشفها مورجان . وفيما يتعلق بالدولة الحديثة عثر على كنوز توت عنخ آمون وجدها كارتر سنة ١٩٢٦ .

وهذه المجموعة الأخيرة ، التي تفوق قيمتها حد التصور ، تملأ وحدها بهوين من أهباء المتحف . وأخيرا في سنة ١٩٤٠ أضيف الى نفائس المتحف الكثير من الملابس والأواني الذهبية والفضية ، بفضل جهود مسيو موتا الذي يتولى الحفر في منطقة تانيس لحساب الحكومة الفرنسية وحساب جامعة استراسبورج

ليست الآثار المصرية مجموعة كلها في متحف القاهرة والاسكندرية ، بل هناك كنوز غاية في الأهمية منتشرة في أنحاء البلاد ، وأهمها بالنسبة للعصر الفرعوني المعابد والقبور . ومن المحقق أن كثيرا من معابد مصر القديمة لم يكن له حظ البقاء الى الآن ، وخصوصا في المناطق الآهلة بالسكان كالدلتا مثلا ، التي كانت فيها المعابد على الدوام عرضة للهدم ليتفجع الناس بأنقاضها في الحصول على الجير وحجر البناء . وعلى العكس من ذلك الصعيد حيث قل ازدحام السكان في العصور الوسطى ، وحتى صدر القرن الأخير ، سلمت مجموعات هامة من الآثار أصبحت لمصر اليوم منها ثروة أثرية تبلغ حدا فريدا في النفاسة والأهمية .

فهناك أولا مجموعة آثار طيبة في الأقصر وما حواليتها. فمنذ دمر الآشوريون طيبة سنة ٦٦٣ قبل الميلاد - وقد كانت عاصمة الشرق العظيمة - لم تقم لها قائمة ، وإنما تكونت بعض القرى الفقيرة حول خرائب المعابد الرائعة التي شيدها تحتمس ورمسيس. وقد حالت الانقراض التي تراكمت في أفيتها دون تخريبها وساعدت على حفظها حتى أيامنا هذه . تلك هي معابد الكرنك والأقصر ، التي يقابلها من الضفة الأخرى للنيل المعابد الجنائزية لتحتمس في الدير البحري ، ولسيتي الأول ورمسيس الثاني في القرنة ، ولرمسيس الثالث في مدينة أبو . فاذا أضفنا إليها هياكل سيتي الأول ورمسيس الثاني في أبيدوس ، وهي التي سلمت من التخريب للأسباب السابقة ، خلصنا بنتيجة أن مصر تملك من آثار القرون ١٦ و ١٥ و ١٤ و ١٣ و ١٢ قبل الميلاد ثروة أثرية لا نظير لها . وهي بعد معين تاريخي بالغ الأهمية ، ليس فقط بفضل نقوشها أو رموزها ، وإنما بما تخلقه من جو يعيد إلى الذهن صورة من صور العصور القديمة ، خصوصا في الجهات التي بقيت الآثار فيها سليمة لا تشوبها شائبة .

ولقد تكررت المعجزة مرة أخرى ، وبصورة أيسر ، في معابد بطليموس التي بقيت سليمة في صعيد مصر (دندره وكوم أمبو وفيله) ففي ادفو يمكن القول أن المعبد بقي سليما لم يمس بسوء إلى حد أن الزائر ليتصور أن طقوس وتراويل آخر العبادات الوثنية التي كان يتلوها كهنة ذلك الزمن تقرر سمعه .

أما فيما يتعلق بالقبور، التي حفظتها رمال الصحراء من التخريب ، فإن الثروة الأثرية المصرية منها أعظم وأعلى . تلك هي قبور الأسرتين الأوليين من أسر الفراعنة (سنة ٣٣٠٠-٢٧٧٨ قبل الميلاد) .

وفي الوقت الحاضر تجرى حفائر في شمال حلوان ، بفضل رعاية جلالة الملك فاروق الأول الذي يتولى الانفاق عليها . وقد أمكن أن تكتشف في هذه المنطقة وتستخرج آلاف من أجداث الموتى القدماء التي ضمتها مقابر مدينة هليوبوليس القديمة . ومقابل هذه المنطقة في الصحراء التي تمتد على الضفة الأخرى من النيل من أبي رواش إلى دهشور، والتي تقوم فيها الأهرامات الملكية والمصاطب (وهي قبور عظماء ذلك الزمان) . تقوم مقابر مدينة منفيس عاصمة مصر في عصر الدولة القديمة .

وقد حوت تلك المصاطب من النقوش الرائعة ما مثل جميع صور الحياة الخاصة في ذلك الزمن.

أما قبور الدولة الوسطى فتمتد على طول وادى النيل ، وعلى مقربة من عواصم المقاصد القديمة ، ولعل أشهرها - لأنها أغناها بالنقش والتصوير - قبور أمراء بنى حسن الى جنوب النيا.

بقيت قبور الدولة الحديثة المنحوتة فى الجبل مقابل الأقصر . ما الذى تدل عليه وثائقها التاريخية ، التى لا ينضب لها معين ، وما كشفه ولا يزال يكشفه علماء الآثار المصرية من آثارها وأخبارها ؟

ان العالم كله يعلم مبلغ ما لمقابر وادى الملوك من الشهرة والأهمية ، حيث اكتشف منها أربعون مقبرة ، ولا تزال بقيتها مطمورة فى الرمال . هذه القصور المشيدة تحت الأرض - ومنها ما يبلغ عمقه مائة متر فى الصخر - تزدان بنقوش بلغت غاية الجمال ، مما يتصل بالعقائد الجنائزية لذلك العصر . هذا فضلا عن أربعمائة مقبرة خاصة تسمى مقابر الأشراف مدرجة فوق التل الصحراوى بقرب القرنة ، حيث تزدان أعماقها - ليس فقط بالنقوش الدينية - بل بنقوش تصور حياة الموتى الخاصة . فعدت بذلك مصدرا تاريخيا لا يقل من حيث الغنى والصلاحية والمناسبة عن مصاطب عصر منفيس ونقوشها .

هذه كلمة عن ثروة مصر الاثرية ، تلك الثروة الفريدة بين آثار العالم . ومن المهم أن نضيف أن مصر الحديثة ، ايمانا منها بما لتلك الثروة من الأهمية ، تعنى عناية خاصة بالمحافظة عليها ، والتوسع فيها ، والنشر عنها بوسائل النشر الحديثة .

ان مصلحة الآثار ، المتخصصة فى هذا الفرع ، تشغل مكانا هاما بين ادارات الدولة ، وتتلقى منها معونة مالية تتزايد سنة بعد سنة طبقا لحاجاتها وتوسعها المتواصل .

الفنون الجميلة

تعتبر مصر بمثابة متحف كبير يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر ، حيث المعابد والآلهة ، والتماثيل العظيمة ، والاهرامات ، وأبو الهول ، وآثار الملوك ، تتلأأ أشباحها منذ ٥٠٠٠ سنة على صفحة نهر عظيم يجرى فوق أرضها بالحصب والنبات والرخاء . فينزل منها منزلة الراعى المقدس .

فالفنون الفرعونية والرومانية والاقريقية والقبطية والاسلامية، تلك العهود الزاهرة من المدنية ، فاضت آثارها في أرجاء الأرض حتى شملت العالم أجمع . هذا هو تاريخ الأرض التي لها منزلة القداسة لدى العالم المتمدين ، والتي تتكشف وتتزايد أخبارها وآثارها على مرور الأيام ، وهو بعينه الذى حدا بالمشرفين على القسم المصرى بالمعرض الدولى للفنون والصناعات الذى عقد فى باريس سنة ١٩٣٧ ، أن يضعوا على واجهة هذا القسم العبارة الآتية : « مصر أم الفنون والصناعات » .

فاذا كان الأمر كما ذكر ، فهل غاض معينها المبارك الميمون ؟ كلا ! فانه يكفى أن تشير ، لا الى الماضى الزاخر بالآثار والأخبار ، وانما الى نهضة الفنون بمصر التى تجدد شبابها ، حتى بلغت ما وصلت اليه البلاد الغربية فى هذا الميدان .

ويرجع فضل ذلك الى أحد الأمراء من أسرة محمد على الكبير، الذى تدين له الفنون والفنانون المصريون بالشكر والعرفان . ولم يلبث ذلك الصوت العالى طويلا حتى لقي صدها فى عون كبار الرجال المشتغلين بالفنون والآداب ورجال العلم والسياسة . وكان ثمار ذلك أن تأسست مدرسة للفنون الجميلة تجمع بين فنانين من المصريين والأجانب تحت ادارة أحد الأساتذة الفرنسيين . كان ذلك بداية متواضعة ، لم تلبث أن أعقبها رحيل طائفة من الشباب المولعين بالفنون الى

روما وباريس للاستزادة من العلم والمعرفة. ولقد برز كل من مختار وسعيد وناجي وعياد ومحمد حسن ، حتى تجاوزت شهرتهم حدود مصر ، ونالوا في الخارج صيتا ذائعا ، وليس أدل على ذلك مما ذكره الفنان الفرنسى الكبير دسيو فى الاشادة والتقدير ، لما كان معروضا فى القسم المصرى من آيات الفن المصرى الجميل .

ولقد حلت مدرسة الفنون الجميلة المصرية محل « مرسى » الاستاذ لابلينى حيث يتعاون الاساتذة الأجانب والوطنيون فى أداء رسالة الفن ، وأخيرا ظفرت جهود الفنانين فى مختلف فروع الفن ، سواء كانت العمارة ، أو الرسم ، أو النحت ، أو الزخرفة ، أو الموسيقى ، أو التمثيل ، بأسباب التنظيم والتنسيق والتقدم ، عند ما أنشئت ادارة جديدة للفنون الجميلة بوزارة المعارف .

ومن الانصاف أن نقرر ما كان لجمعية أصدقاء الفنون الجميلة من أثر فى تشجيع هذه النهضة ، حيث أقامت فى مصر وفى الخارج عددا من المعارض حاز نجاحا باهرا ، ونكتفى بالإشارة الى أبهج تلك المعارض وهى :

- ١ - معرض الفن الفارسى فى سنة ١٩٣٤
- ٢ - معرض الفن البلجيكى فى سنة ١٩٣٥
- ٣ - معرض فناني شمال أفريقيا سنة ١٩٣٧
- ٤ - معرض الفنون والصناعات بفرنسا سنة ١٩٣٨
- ٥ - معرض رودان والنحاتين الفرنسيين سنة ١٩٣٩

وفوق ذلك قد أقيمت معارض سنوية (صالونات) ، كانت على الدوام تخطو فى سبيل التقدم خطوات واسعة موفقة ، هذا فضلا عن معرض فينيس سنة ١٩٣٩ الذى اشترك فيه طائفة من الشباب الفنانين المصريين ، رسامين وحفارين ومثالين .

أما القسم المصرى فى معرض باريس للفنون والصناعات ، فقد كان من أجمل - ان لم نقل أجمل - أقسام المعرض المذكور ، كما شهد بذلك جميع الأجانب ولجان المحكمين الدولية التى عملت فيه .

ولقد أنشئت فى مصر متاحف عدة ، منها متحف الفن الحديث فى القاهرة ، الذى حوى مجموعة من القطع الفنية تمت الى الأثرزة الاوربية المختلفة كالهولاندى

والايطالى والانجليزى والفرنسى ، وهذا الأخير بنوع خاص غنى بآيات الفن الرومانيكى ، والفن الامبرسيونست ، وبه مجموعة يزدان بها ولا شك أى متحف حديث فى أوربا .

ومتحف الاسكندرية يحتوى على نخبة من الصور ذات الطابع القديم والطابع الرومانيكى ، فضلا عن طائفة من أحسن ما أخرجها الفنانون المصريون .

أما متحف بور سعيد فقد أخرجت الحرب أقامته الى أجل .

وتقام للمثال مختار ذكرى سنوية ، حيث يعتبر أول من مهد الطريق للنهضة الفنية المصرية ، وتتولى شخصيات مصرية رفيعة رعاية هذه الذكرى ، كما كانت تتولى رعاية الفقيه فى حياته ومعاونته ، ويصحب هذه الذكرى عادة معرض من الأعمال الفنية التى كان للمثال مختار فضل وحيها ، وتمنح جوائز للمتفوقين فيها .

ولقد أنشئت مدرسة حديثة للنقد الفنى باللغتين الفرنسية والعربية ، اشترك فيها أحمد راسم بك وناجى والديب وبقطر وبلوم وريشار موصيرى وغيرهم .

وتعنى طائفة من المصريين ، وفى مقدمتهم محمد محمود خليل بك الذى اختص بفن القرن التاسع عشر الفرنسى ، باقتناء مجموعات نفيسة خاصة فى قصورهم ودورهم فى القاهرة والاسكندرية ، وان كانت مباحة الزيارة لهواة الفنون ، وهذه المجموعات بلغت من الصيت شوطا بعيدا جعلها تضارع أمثالها فى أوربا .

ولقد كان للحرب من الاثر ما عطل حركة النشاط الفنية ، ومع ذلك فقد استطاعت جمعية أصدقاء الفنون أن تتابع أعمالها فأقامت :

- ١ - معرض الفن الفوتوغرافى الدولى فى سنة ١٩٤٠
 - ٢ - معرض فن المستعمرات البلجيكي فى سنة ١٩٤٣
 - ٣ - معرض الفن الأمريكى سنة ١٩٤٣
 - ٤ - معرض الفن الانجليزى الحديث ، الذى تولى تنظيمه المعهد البريطانى سنة ١٩٤٣ حيث كان لرئيسه المستر فرنس فضل كبير فى تنظيمه .
- كما استطاعت الجمعية أن تفتتح فى يناير الماضى المعرض الثانى الدولى للفن

الفوتوغرافى ، وفى الربيع المقبل ستفتتح المعرض الدولى للفن الحديث .

من هذا يمكن الانسان أن يقدر للفنون الجميلة فى مصر مستقبلا زاهرا ، خصوصا انها قد شملت الرعاية الملكية بعطفها وتشجيعها ، ولا عجب فقد كانت الفنون فى جميع العصور فى رعاية الملوك .

والآن فى أى طريق سوف تسير مصر فى هذا الميدان ؟ ألا يزال فنانوها يرنون بأبصارهم نحو الغرب ؟ أم سوف يتجهون نحو الشرق مهد الفنون الساحرة التى امتدت آفاقها الى أوروبا ؟

هل ترد مصر مناهلها الفنية القريبة الخاصة ، وتصيخ الى الأصوات السحرية المنبعثة من أعماقها ، لتستلهم من وحيها ما تؤدى به رسالتها الفريدة .

لقد كان للفنانين الحديثين فى مصر من الأثر ما رفع بلادهم الى مكان رفيع بين الأمم الحديثة ، فعدت مصر فى نظر العالم وكأنها حارسة مفاتيح الشرق والغرب معا ، وستزيد السنوات المقبلة هذا المعنى تأكيدا .

وكم هو واجب جليل القدر لشباب الفنانين فى مصر أن يشيدوا صرح تلك المعانى الخالدة ، وأن يشغلوا مكانة تضارع مكانة بلادهم عن جدارة واستحقاق فى ظل ملك عظيم ، وعهد مبارك .

الشؤون الاجتماعية

مقدمة

كانت عناية مصر وحكوماتها بالشؤون الاجتماعية ، ورعاية الطبقات الفقيرة على الدوام عناية فائقة . فلم يقف اهتمامها بهذه الشؤون عند جهود المصالح المتعددة والجمعيات المختلفة ، ووزارة الاوقاف التي تشرف على ادارة وجوه البر والاحسان ، بل عمدت الى انشاء وزارة جديدة سنة ١٩٣٩ أولتها اختصاص الشؤون الاجتماعية زيادة في الحرص على رسم برنامج شامل لاصلاح تلك الشؤون ، وتركيز الجهود المتفرقة التي تضطلع بها الهيئات المختلفة .

سُوء العمل والعمال

ولقد كان أول ما عنت به هذه الوزارة الفتية الناشئة شؤون العمال، فوجهت اهتمامها الى بحث مشاكلهم وتحسين أحوالهم ورفع مستواهم، وتنظيم الصلة بينهم وبين أصحاب الاعمال ، وسنت لذلك طائفة من التشريعات التي تساعد على تحقيق هذه الاغراض أهمها :

- ١ - قانون تنظيم تشغيل الاحداث من الجنسين في الصناعة .
 - ٢ - قانون تنظيم تشغيل النساء في الصناعة والتجارة .
 - ٣ - قانون تحديد ساعات العمل في بعض الصناعات .
 - ٤ - قانون التعويض عن اصابات العمل .
 - ٥ - قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل .
 - ٦ - قانون عقد العمل الفردى الذى ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل .
- وقد اقترنت النهضة العمالية بنشاط ملحوظ فى تكوين هيئات تنظيم طوائف

العمال ، فأشئت نقابات عدة لعمال الصناعة والتجارة ، وأصدرت الحكومة قانونا لتنظيم هذه النقابات التي بلغ المسجل منها الى الآن نحو خمسمائة نقابة تضم نحو مائة وأربعين ألفا من الأعضاء .

وتقوم العلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال في كثير من المصانع والشركات على أساس متين من التعاون المتبادل ، وتبذل بعض هذه الشركات للعمال من المعونة والرعاية فوق ما تفرضه قوانين العمل ، فهذه ، مثلا ، شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى يبلغ عدد عمالها خمسة وعشرين ألفا قيمة أجورهم مليون ونصف المليون من الجنيهات سنويا ، ويكلفها تنفيذ الالتزامات التي تفرضها قوانين العمل ، وهي الاجازة السنوية بأجر ، والمساعدة الطبية والمالية في أثناء المرض ، والمكافأة عند الخروج من الخدمة ، والتعويض عن الاصابات ، مبلغ ١٢٥ ألف جنيه في السنة .

ومع ذلك فقد أنفقت الشركة المذكورة فوق هذا مليونا ونصف المليون من الجنيهات في مدى ثلاث سنوات ، لإنشاء مساكن للعمال ومدارس ومستشفى ومسجد ومطاعم وحمامات وأندية رياضية . وتقدم الشركة لعمالها كثيرا من الخدمات الاجتماعية ، فتفقد نحو مائة ألف من الجنيهات في السنة ، لشراء ملابس لهم وللمساهمة في تقديم وجبات رخيصة ولتشجيع الرياضة البدنية بينهم واعانة نقاباتهم .

وتشجع الحكومة المصرية هذه الروح التي تهدف الى معاونة العمال ورفع مستواهم ، وتعمل على نموها بين أصحاب الأعمال وعلى بثها بين سائر الشركات ، وتعد في الوقت الحالى مشروع قانون للتأمين الاجتماعى الإلزامى ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة يكفل مستقبل العمال وعائلاتهم في هذه الاحوال ، تساهم في نفقاته الدولة وأصحاب الأعمال والعمال أنفسهم ، وقد استقدمت خيرين عالميين من مكتب العمل الدولى لمعاونتها في وضع هذا القانون .

تحسين مال سطر الريف

وتهتم الحكومة أيضا بالعمل على تحسين حالة سكان الريف من الفلاحين وعمال الزراعة ، وقد أنشأت المراكز الاجتماعية في مناطق مختلفة من القطر ، وهي تضم عيادة طبية تعالج المرضى وتصرف لهم الدواء مجانا ، ووزارة صحة تشرف

على دار لرعاية الأم والطفل ، وتقوم بزيارة المنازل لارشاد ربوات البيوت ومساعدة الحوامل وتوليدهن ، ومرشدا زراعي اجتماعيا يعمل على ارشاد الفلاحين الى أحسن الوسائل لتحسين زراعاتهم وتنمية غلاتهم وتصريف محصولهم .
وتعمل الحكومة على تعميم هذه المراكز الاجتماعية في جميع أرجاء مصر في خلال عشر سنوات ، بحيث يكون هناك مركز اجتماعي يخصص لكل عشرة آلاف نسمة من السكان .

التعاون

والحكومة تشجع الحركة التعاونية فقد تكونت جمعيات تعاونية في كثير من القرى والبلاد يزيد عددها على الالفين ، تضم نحو ثمانمائة ألف من الاعضاء تبلغ قيمة معاملاتها نحو ثمانية ملايين من الجنيهات في العام ، والقانون ينظم هذه الجمعيات وينسق أعمالها .

وتدرس الحكومة مشروع انشاء بنك خاص للتعاون .

مساعدة الطبقات الفقيرة

وتنال الطبقات الفقيرة والطفولة المشردة عناية خاصة ، وقد أنشأت الحكومة عددا من الساحات الشعبية التي يتاح فيها لأبناء الاحياء الفقيرة ممارسة شتى أنواع الرياضة ، كما تدير عددا من المطاعم الشعبية التي تقدم طعاما صحيا للفقراء مجانا أو مقابل ثمن زهيد ، وتقدم كذلك وجبة من اللبن للأطفال الفقراء .

وتعمل الحكومة على رفع مستوى المعيشة بين صغار الفلاحين عن طريق نشر الملكيات الصغيرة وحمايتها من التفتت ، وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، ووضع حد أدنى للأجور ، وذلك كله تحقيقا للعدالة الاجتماعية المنشودة .

أعمال الخير

والى جانب هذه الجهود الحكومية ينفق من ايراد الاوقاف الخيرية في أعمال الخير والبر ورعاية الفقراء جانب كبير لاعانة الأسر التي أخنى عليها الدهر ، فتمد نحو أربعة آلاف منها باعانات شهرية تستعين بها على سد حاجاتها في الحياة .

وأنشئت كذلك من أموال الاوقاف معاهد صناعية لايواء الاطفال اليتامى ذكورا واناثا، لتعليمهم مبادئ العلوم والفنون والصناعات بما يؤهلهم لكسب العيش ويعد البنات للحياة العائلية الصالحة وغير ذلك مجانا ، فضلا عن صرف الاغذية والاكسية لهم .

وتستضيف فريقا من طلبة العلم الاجانب الوافدين على مصر للالتحاق بالازهر الشريف . وتقدم لهم المأوى والغذاء والمعاونة المالية .

وأنشئت كذلك من أموال الاوقاف بالاقطار الحجازية في مكة وفي المدينة دار ضيافة تصرف فيها الاغذية للفقراء مجانا ، كما ترتب للأسر الفقيرة هناك مرتبات شهرية للاستعانة بها على الحياة .

المساجد

وفضلا عما تقدم فان أموال الاوقاف ينفق منها على انشاء المساجد وعمارتها وادارتها ، ويبلغ عددها نحو ألف وخمسمائة مسجد . وهذه المساجد فضلا عن أهميتها في اقامة الشعائر الدينية تعتبر من أهم مراكز الدعوة الى الفضائل والتهذيب والاصلاح والنظر في شؤون الناس التي تتصل بحياتهم ومعاشهم . وكثير من هذه المساجد يعتبر من أجمل وأروع الآثار التاريخية التي تدل بعمارتها وطرارها على تاريخ مختلف العصور والازمان .

الجمعيات الخيرية

وقد عمت المجتمع المصري فوق ما تقدم موجه من النشاط الاجتماعي فتكونت هيئات وجمعيات مختلفة ، تهدف كلها الى الاصلاح وتقوم بأعمال البر وتساهم السيدات المصريات في هذا النشاط بنصيب كبير ، فيدرن بعض هذه الجمعيات ويشركن في بعضها الآخر بكفاءة ونشاط يدعو الى الثناء والاعجاب . وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية عليها وتقدم لها الاعانات السخية ، وقد صدر قانون لتنظيم هذه الجمعيات وتسجيلها ، فبلغ عدد المسجل منها طبقا لهذا القانون ألفا وسبعمائة جمعية .

الصححة

تقوم وزارة الصحة بالاشراف على شؤون الصحة العامة في مصر ، وتتألف من المصالح الآتية :

١- مصلحة المعامل :

كان بمصر قبل سنة ١٩٢٤ معمل رئيسي بالقاهرة ، يجرى فحص العينات التي ترسل اليه من القاهرة أو خارجها .

وفي عام ١٩٢٤ أنشئ معملان للفحص البكتريولوجي ، أحدهما بالسويس والثاني ببور سعيد .

وفي عام ١٩٢٦ أنشئ معملان آخران بمدينة اسيوط وبندر الاقصر .

وفي عام ١٩٢٩ أنشئ معمل بكتريولوجي بمستشفى حيات العباسية حيث كان يعزل فيه جميع حالات الأمراض المعدية في مدينة القاهرة ، كما أنشئ في نفس العام معمل كيماوى لفحص المواد الغذائية بأسيوط .

وتوالى الاهتمام بالاكتثار من فروع المعامل في جميع الانحاء حتى صارت كما يلى :

(١) معمل بكتريولوجي في القاهرة ، يتبعه أحد عشر فرعاً في كل من السويس ، وبور سعيد ، وأسيوط ، والاقصر ، ومستشفى حيات العباسية ، والمنصورة ، والفيوم ، والمنيا ، وطنطا ، وحيات امبابه ، والاسكندرية .

(٢) قسم كيماوى يتبعه معملان أحدهما بأسيوط والآخر بطنطا .

(٣) قسم باثولوجى يتبعه فرع فى مستشفى الدمرداش ، ومعمل للفحوص الكيمائية الحيوية بمستشفى حىات العباسية .

(٤) قسم خاص بالادارة الرئيسية بالمعامل فى القاهرة لفحص المياه كيمائيا وبكتريولوجيا .

(٥) قسم خاص للابحاث الفنية المختلفة .

وفى عام ١٩٣١ أنشئ معهد خاص للكلب بالقاهرة يتبعه فرع بالاقصر لعلاج المصابين بعقر حيوانات كلبية أو مشتبه فى اصابتها بداء الكلب .

وفى عام ١٩٤٠ أنشئ معمل خاص للأمصال واللقاحات بالعجوزة ، ويقوم بتحضير أهم أنواع اللقاحات والأمصال التى تحتاج إليها البلاد لمكافحة الأمراض المعدية ، كالمادة الجدريه ولقاح التيفوئيد ومصل الديفتريا . وقد أمكن هذا المعمل تصدير ما تحتاج اليه البلاد الشرقية المجاورة من الأمصال واللقاحات .

ب - مصلو الصحة الاجتماعية :

لم يك قبل العهد النيابى قسم خاص لرعاية الطفل والأُمومة ، حتى أنشئ هذا القسم عام ١٩٢٧ وافتتح فى ذلك العام ست وحدات . وقد توالى افتتاحها حتى بلغت فى الوقت الحاضر سبعين وحدة .

وأنشئ قسم لعلاج الامراض التناسلية والجلدية والوقاية منها ، تتبعه الآن ٣٨ وحدة فى مختلف أنحاء القطر . وأنشئ مركز خاص لعلاج المرضى بالجرب فى عاصمة القطر ومركز آخر فى العاصمة للرقابة من الامراض التناسلية ، كما أنشئ مكتبان لفحص الراغبين فى الزواج فحصا طيبا فى مدينة القاهرة . والمأمول التوسع فى هذا النظام .

وينظر البرلمان الآن مشروع قانون بمكافحة الامراض الزهرية وحماية النسل .

وفى عام ١٩٣٨ رأت الوزارة انشاء قسم خاص لنشر الدعوة الصحية بين الاهالى وارشادهم الى القواعد الصحية العامة وأسس الصحة الشخصية . وقد أصبح لهذا القسم فى الوقت الحاضر سبعة عشر فرعا . ويسترشد فى نشر الدعوة بأحدث الأساليب ، كعرض الأشرطة السينمائية ، وتوزيع النبذ ، وعرض

التمثيليات الصحية ، والاستعانة بالمذيع ، والقاء المحاضرات على الجمهور وفي المدارس والمجتمعات .

وعنيت الوزارة بمكافحة السل ، حتى بلغ عدد مستوصفات الأمراض الصدرية في الوقت الحاضر ٢١ مستوصفا ، يتبعها ١٢ فرعاً لعلاج هذه الأمراض ملحقه بالمستشفيات المركزية . كما أنه يوجد ١٢ قسماً داخلياً ملحقه ببعض المستوصفات الموجودة في عواصم المديرية ، وأربع مصحات لعلاج الدرن الرئوي ، واثنان لسل العظام ، ومصحات وقائية لاطفال المسلولين ، ومستعمرة للناقمين من هذا المرض في إحدى البلاد القريبة من القاهرة .

جـ - مصلحة الطب العلاجي :

كان عدد المستشفيات العمومية ١٩ مستشفى ، فأصبح الآن عددها ٨٧ مستشفى . أما المستشفيات المخصصة لعلاج الأمراض الرمدية فقد كان عدد الوحدات الثابتة ١٨ والمتنقلة منها خمساً ، فبلغ عددها في الوقت الحاضر الثابت منها ٨٤ والمتنقل ١٥ . وتتبع هذه المستشفيات أحدث وسائل العلاج المعمول بها في مستشفيات الدول الأوروبية .

د - مصلحة الأمراض المتوطنة :

تبلغ وحدات هذا القسم الآن ثلاثين محطة ثابتة وستة مستشفيات متنقلة وسبعين مأمورية . ويسير على أحدث الطرق المتبعة في مقاومة اليرقات والبعوض الناقل لحمى الملاريا والقضاء عليها .

من أخطر الأمراض المتوطنة في القطر المصري مرضا البلهارسيا والانكلستوما . وكانت هناك ست وحدات لعلاجها قبل العهد النيابي ، فأصبحت في سنة ١٩٤٦ ثمانين وتسعين وحدة موزعة توزيعاً منتظماً ، بمعدل وحدة لكل مركز إداري من مراكز القطر . وقد اتبعت الوزارة منذ عام ١٩٤٦ نظاماً خاصاً لايواء بعض المرضى بهذه الأمراض . كما أن الوزارة تبذل عناية خاصة لعلاج تلاميذ المعاهد والمدارس . هذا وقد وضعت أخيراً نظاماً للعلاج بهذه الوحدات حتى تعالج فيها كذلك الأمراض الأخرى غير الطفيلية كالذئبة والبلهارسيا .

وقد استصدرت الوزارة في عام ١٩٤١ قانونا لمعالجة أهالى مديرية الفيوم بالطريق الاجبارى من مرضى البلهارسيا والانكلستوما.

أما عن مرض الجذام وهو من الأمراض المتوطنة في مصر ، فقد أنشأت الوزارة قسما خاصا به . وقد بدأت بإنشاء عشر عيادات خارجية لاكتشاف مرض الجذام وعلاجه ، ألحق بكل منها معزل يتسع خمسة وعشرين مريضا . ثم أنشأت مستشفى بالقاهرة للعزل والعلاج ومستعمرة متسعة كاملة العدة بناحية أبى زعبل لايواء المجذومين . وهناك مشروع آخر قيد البحث لتوسيع هذه المستعمرة كى تأوى خمسة آلاف مريض . وإنشاء مستعمرتين أخريين احدهما خاصة بايواء وعلاج مجذومى الوجه البحرى وأخرى لمجذومى الوجه القبلى . والأمل كبير فى تعميم العيادات بجميع المديرىات لاحصاء المجذومين وعلاجهم ، حتى يتسنى استئصال هذا المرض العضال من القطر المصرى بصفة نهائية.

وفى سنة ١٩٣١ أنشئ معهد لأبحاث أمراض البلاد الحارة والأمراض التوطنة والطفيليات، فأدى رسالته وكشف عن بعض الأمراض الطفيلية ، ودورة حياتها وعلاجها ومدى انتشارها ومكافحتها ، وأدت جهوده الى تعميم الطريقة المتبعة الآن فى ابادء قواقع البلهارسيا بمادة سلفات النحاس ، كما كشف عن دودة الفلاريا وطرق مكافحتها.

ولما كان مرض البلهارسيا من أشد الأمراض خطرا وأكثرها انتشارا بين المصريين ، فقد أنشئ فى سنة ١٩٤١ قسم خاص بابادة القواقع الناقلة لهذا المرض . وقد أقر البرلمان فى عام ١٩٤٦ ما تقدمت به الوزارة ضمن برنامج السنوات الخمس لتعميم عمليات الابادة فى جميع أنحاء البلاد ، واعتمدت لهذا الغرض ٧٥٠٠٠٠ جنيه . والمأمول أن يطرد استئصال هذه القواقع فى المدة المناسبة ، وأن يتلاشى هذا المرض من القطر أو على الأقل تنخفض نسبة الاصابة به بين المواطنين.

٥ - مصلحة الصحة الوقائية :

كان يتبع هذه المصلحة الى عام ١٩٢٤ مائة وتسعة عشر مكتبا للصحة وسبعة مستشفيات لعزل وعلاج الحميات ، بها ٢٢٧ سريرا . وتبعها لتقدم الأداة والأعمال

الصحية في البلاد ، زيد عدد مكاتب الصحة الى ١٩٢ مكتبا ومستشفيات احميات الى ١٨ مستشفى بها ١٦٣٠ سريرا . كما رأت الوزارة ضرورة اقامة خمسة عشر معزلا بها ٢٠٤ أسرة ، وثمانية وعشرون كردونا يلحق بها ٣٣٦١ سريرا للاستعانة بها في مكافحة الأوبئة .

وقد أنشأت الوزارة قسما خاصا بمراقبة غش وفساد المواد الغذائية بمصر ، كما أنشأت قسما لمراقبة المواد الغذائية التي ترد الى البلاد من الخارج . وتوجد الآن بجميع عواصم المديرية والمحافظات والمراكز الهامة بالقطر المصري وموانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس فرق ومفتشو أغذية مخصصون لمراقبة المواد الغذائية حتى لا يسمح بدخول أو استهلاك المواد الغذائية التالفة أو المغشوشة .

ومنذ سنة ١٩٣٧ بدىء فى إنشاء وحدات صحية بالريف بلغ عددها حتى الآن ١٢٥ وحدة بعضها يحتوى على أسرة داخلية للعلاج .

وتقوم هذه الوحدات بالأعمال الطبية والعلاجية والوقائية للأهالى القاطنين فى دائرة كل منها ، وتخدم كل وحدة عددا من القرى يقرب عدد سكانها من عشرين ألفا ، وتضم فرعا خاصا للمسائل الخاصة بالأئومة ورعاية الطفل ، كما زود بعضها بحمامات ومغاسل لفقراء القرى .

و - مصلحة الأمراض العقلية :

وتدير وزارة الصحة مستشفيين أحدهما بالعباسية والآخر بالخانكة لعلاج المرضى بالأمراض العقلية بهما ٣٣٣٤ سريرا . وقد بلغ المتوسط اليومي للمرضى المحجوزين بهما ٤٨٧٥ مريضا .

ز - مصلحة المستشفيات الجامعية :

وتشرف هذه المصلحة على المستشفيات الآتية بالقاهرة :
مستشفى فؤاد الأول - وقد وضع حجره الأساسى جلالة المغفور له الملك فؤاد الأول عام ١٩٢٨ ، وابتدأ فى استقبال المرضى عام ١٩٣٦ . ويبلغ عدد أسرته الآن ١٤٤١ سريرا موزعة على ثلاثين قسما . كان عدد المرضى الذين قبلوا

للعلاج به فى سنة ١٩٣٧ (١١٩٥٥) فأصبح ٢١٠٦٩ ر٢١ فى عام ١٩٤٦ ، وتلحق بهذا المستشفى عيادة خارجية نظم العمل بها ، حتى أصبح العلاج مستمرا طوال النهار صباحا ومساء . وفى سنة ١٩٤٦ بلغ عدد المرضى المترددين عليها ١٠٢٨٥٥٦ ر١٠ مريضا .

مستشفى قصر العينى - وقد أدخل على هذا المستشفى كثير من التعديلات والانشاءات ، حتى أصبح عدد الأسرة به ١٢٠٠ سرير ، وفى سنة ١٩٤٥ بلغ عدد المرضى الذين عولجوا به ٢٢٨٢٢ ر٢٢ مريضا .

مستشفى فؤاد الأول للأطفال - كان هذا المستشفى قبل عام ١٩٢٤ تابعا لجمعية رعاية الطفل ، وكان عدد أسرته ٦٣ سريرا ثم ضم الى مستشفيات الجامعة وأصبح عدد الأسرة به ١١٨ سريرا . وكان عدد المرضى بالعيادة الداخلية عام ١٩٣٦ (١٢٤٦ مريضا) وصل الى ٢٥٠١ ر٢ فى عام ١٩٤٥ .

وفى سنة ١٩٣٦ كان عدد مرضى العيادة الخارجية ٣٥٢ ر٣٢٥ مريضا ، وفى سنة ١٩٤٥ بلغ عددهم ٥٧١ ر٨٥٥ مريضا .

المرافق العامة

أنشئت فى أوائل عام ١٩٣٦ وكالة وزارة للمرافق العامة ، واختصت بالاشراف على المجالس البلدية والمحلية وعلى الشؤون القروية . وكان عدد المجالس المذكورة ٩٣ ، فأصبح الآن ٢١٢ مجلسا تعمل لتوفير المياه الصالحة للشرب ، وانشاء محطات توليد الكهرباء للإنارة ، وانشاء الطرق وصيانتها ، والمجارى ، وتصريف المياه ، والفضلات ، والمتنزهات ، والمذابح ، والمطافئ ، والمصايف ، والمشاتى ، والحمامات الشعبية ، والمعازل الصحية ، والمكاتب العمومية ، ودور التمثيل والسينما ، والنوادر الرياضية ، والاشراف على المرافق بالمدن والقرى والبنادر . وتقوم أيضا بتنفيذ قوانين البناء ، وتقسيم الأراضى المعدة له والتنظيم للمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، والصرف فى المستنقعات ، وانشاء الآبار والصحارىج أو ازالتهاء، والاعلانات وغيرها من القوانين . وأما الشؤون القروية . فأنشئت لها مصلحة تابعة لهذه الوكالة تقوم بالاعمال

المذكورة بالقرى ، كما تقوم بانشاء المغاسل والحمامات الشعبية ، وانشاء مجموعات صحية كل منها معد لفائدة حوالى خمسة عشر ألفا من السكان بالريف ، وانشاء دورات مياه صحية بالمساجد ، وغير ذلك من الاعمال .

وقد تم انشاء مشروع محطة مياه العزب بالفيوم لفائدة سكان مديرية الفيوم البالغ عددهم ستمائة ألف نسمة ، وبها من القرى ٨٤ قرية علاوة على العزب الملحقة بها .

وبدىء بانشاء محطة للمياه فى بساط كريم الدين عام ١٩٣٩ بفارسكور بمديرية الدقهلية لينتفع منها ستمائة ألف نفس أيضا . على أن قيام الحرب العالمية قد أدى الى وقف العمل بهذه المحطة ، وقد شرع الآن فى تنفيذ هذا المشروع وسيتم فى مدى عامين .

وينشأ فى المناطق التى تصلح مياهها الجوفية للشرب عمليات مياه صغرى بواسطة طلمبة تدار بآلة صغيرة لرفع المياه . وقد تم الى الآن ١١٢ عملية من هذا النوع فى ١١٢ قرية توزع فيها المياه مجانا لسكان هذه القرى .

ومنذ انشاء مصلحة الشؤون القروية ردم ١٣٧٠ بركة مساحتها ٩٧٠ فداناً تكلف ردمها ٨٦٢ ألفاً من الجنيهات . كما تم أيضا انشاء ١٦٢ مجموعة تشمل حمامات ومغاسل شعبية ومدرسة شعبية مجانية وأحواض غسيل الملابس مجهزة بالمياه الساخنة .

الحجر الصحى

وقد تم للوزارة تمصير مصلحة الحجر الصحى وتزويدها بأحدث النظم والمعدات والمنشآت ، لما لمصر من مركز جغرافى هام من الناحية الوبائية ، وما تضطلع به هذه المصلحة من أعمال صحية وقائية دولية هامة . وقد وقت القطر شر الحمى الصفراء وقت أن كان مهددا بها .

الأسغال العمومية

لم تشهد مصر الحديثة عهدا بلغت فيه الاصلاحات المتصلة بالأسغال العمومية ما بلغته في ربع القرن الأخير . فمعالم البلاد في هذه الفترة قد تشكلت واكتسبت مظهرا من أفخم وأبهى المظاهر فوق الخيرات العميمة التي حققتها تلك الاصلاحات . ولقد أقيمت في البلاد منشآت عظيمة يمكن أن توضع في مصاف المنشآت العالمية سواء من الناحية الفنية العلمية أو من ناحية الرونق والجمال . شملت هذه الاعمال الري والصرف وتنظيم مياه النيل والمباني ، وتنسيق المدن وتجميلها الى غير ذلك من فروع الأسغال العمومية المختلفة .

الري :

يعتبر النيل مصدر الحياة في مصر كلها ، وهو وحده وسيلة الري للزراعة المصرية . لذلك كان الاهتمام بتنظيم مياهه وتوفيرها والمحافظة عليها وحسن القيام على توزيعها وصرفها ، سواء في مصر أو في السودان ، من أهم ما تقوم به وزارة الأسغال العمومية . حيث يتولى المهندسون المصريون الذين حصلوا على أعلى الاجازات في العلوم الهندسية السهر على القيام بتلك الأعمال .

خزان اسوان :

يعتبر خزان أسوان ضابط مياه النيل الأول ، والمستودع الذي تودع فيه مياه الفيضان للانتفاع بها طول السنة . وقد رُئي أن يضاف الى بنائه تعليتان لزيادة طاقته من الخزن ، فأدت هاتان العمليتان الى أحسن النتائج . حيث زاد مقدار ما يخزن فيه من الماء من مليار ونصف الى خمسة مليارات من الأمتار المكعبة . وخزان

أسوان من روائع الفن الهندسى فى العالم . وهو فوق فائده العيمة للرى فى البلاد يعتبر بناؤه من أفخم وأجمل فنون البناء.

فرازه بيل الأولياء :

وأنشأت وزارة الأشغال فوق ذلك خزاناً آخر ببجل الأولياء فى السودان لزيادة المخزون من المياه ، وبالتالى زيادة المساحة المنزرعة فى مصر .

قناطر محمد على :

وأقامت الوزارة قناطر جديدة عند دلتا النيل هى قناطر محمد على لتنظيم توزيع مياه النيل فى دلتاه ، حلت محل القناطر الخيرية التى أنشأها محمد على الكبير رأس العائلة المالكة منذ مائة سنة تقريباً لتنظيم الرى فى الدلتا والأراضى الواطئة .

قناطر فؤاد الأول :

كما أقامت قناطر كبرى أخرى سميت «قناطر فؤاد الاول» فى نجع حمادى تم بناؤها فى سنة ١٩٢٩ لتحسين الرى وزيادة مساحة الأراضى التى تزرع فى هذه المنطقة رياً صيفياً .

اصلاح الترعى والمصارف :

ولم تكن سياسة انشاء هذه الأشغال الكبرى لتؤتى ثمرتها ، الا اذا اقترنت بحملة واسعة النطاق لاصلاح وزيادة وسائل الرى والصرف . لذلك أقبلت الوزارة المختصة على هذا العمل بكل همة ، فزادت أطوال الترعى من ١٧٩٠٠ كيلو الى ٢٢٠٠٠ كيلو ، كما زادت أطوال المصارف من ٦٨٠٠ كيلو الى ١١٧٠٠ كيلو .

وبهذه التدابير أمكن مصر فى ربع القرن الأخير أن تتخذ بوسائلها وبواسطة رجالها الفنيين التدابير لتنظيم مياه النيل والاستفادة منه فى الزراعة وغيرها على صورة تدعو الى الغبطة والارتياح . ولا يزال الفن الهندسى قديراً على المزيد

من هذه الأعمال ، حتى تتمكن البلاد من زيادة استغلال الخيرات التي تخرجها أرضها لمقابلة النمو المطرد في عدد السكان .

تنظيم المدن :

وكذلك أولى المسئولون عن الأشغال العمومية المدن الكبرى بالغ عنايتهم فأصبحت القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وغيرها من مدن القطر بفضل تلك العناية المتواصلة من أجمل البلاد وأبهجها ، ولا سيما القاهرة والاسكندرية اللتين تعتبران من مدن العالم الكبيرة الجميلة .

وتعتبر حدائق الحيوان بالجيزة وحدائق مورو وحديقة الاندلس بالجزيرة والحديقة اليابانية بحلوان وحديقة الازبكية بالقاهرة ، من أجمل الحدائق تنسيقا وجمالا وأشملها بصنوف الزهور والأشجار .

وكذلك عني بالاسكندرية وتنسيقها وتجميلها عناية فائقة ، وهي تعتبر الآن من أجمل ثغور البحر الأبيض المتوسط بفضل كورنيشها العظيم وشوارعها وميادينها الجميلة وحدائقها الغناء .

العمارة :

أقيمت في مصر في ربع القرن الأخير مبان بالغة الفخامة رائعة الجمال جمعت مختلف الأطرزة والأشكال ، فمنها الفرعوني كضريح الزعيم سعد زغلول واليوناني كالجامعة المصرية والمحكمة المختلطة بالقاهرة ، والبيزنطي كمسجد محمد علي بالقلعة الذي أعيد بناء قبابه ، والعربي كبنك مصر ومسجد أبي العباس ، ويعتبر مسجد البرلمان على صفوه تحفة فنية من تحف الفن العربي الدقيق .

كما أنشأت وزارة الأشغال في السودان مدرسة ثانوية على أحدث طراز ومسجدا في الملاكال ودارا ومكتبا للخير الاقتصادي في الخرطوم ، تعتبر كلها عنواناتنا حسنا لفن المعماري في مصر .

أعمال البنيان والكهرباء :

تكاد تعم الكهرباء في الوقت الحاضر أغلب المدن في مصر كما يعتمد عليها

اعتمادا كبيرا فى الرى والصرف والصناعات الهامة . لذلك عنيت الحكومة عناية خاصة بهذا الامر ، حيث أنشأت ثلاث محطات لتوليد الكهرباء بالعطف وبلقاس والصف تبلغ قوتها مجتمعة ٣٠ ألف حصان، وكذلك أنشأت شبكة كهربائية و ١٩ محطة طلبات صرف وثلاث محطات رى تدار كلها بالكهرباء . كما أنشأت شبكة كهربائية للرى والصرف فى مديرية أسوان، وكذلك ١٢ محطة طلبات عائمة ببلاد النوبة لرى الأراضى بها.

وأنشأت محطة هيدروليكية قوتها ٣٥٠٠ حصان من مساقط المياه بقناطر فؤاد الأول بنجع حمادى ومحطة هيدروليكية قوتها ٣٥٠٠ حصان أيضا من مساقط المياه بمديرية الفيوم.

مشروع توليد الكهرباء من هزان أسوان :

ولا تزال الحكومة توالى دراسة مشروع توليد الكهرباء من مساقط خزان أسوان . وهو مشروع يعتبر من المشروعات العالمية الكبرى قدرت نفقاته الأولية بعشرة ملايين من الجنيهات . ويتنظر أن يعطى قوة كهربائية مقدارها ٣٠٠٠٠٠ كيلو وات .

ومن المتوقع أن تستخدم القوى الكهربائية المتولدة منه فى استخراج معدن الحديد من صحراء أسوان وإنشاء مصنع للسجاد ومد الصناعات المختلفة بالقوى الكهربائية اللازمة لها . ويتنظر أن يكون لذلك المشروع الجليل من الأثر ما يحدث انقلابا فى الاقتصاد المصرى على العموم والصناعة على وجه الخصوص .

محطة انارة القاهرة :

ومن بين المشروعات التى هى تحت التنفيذ مشروع إنشاء محطة كهربائية قوتها ١٢٠٠٠٠ كيلو وات بمدينة القاهرة تمدها بالنور الكهربائى ، كما تمد المصانع المحيطة بها بالقوة المحركة اللازمة .

طرق المواصلات

السكك الحديدية

تعتبر مصر في طليعة البلاد التي سخرت البخار في المواصلات ، وسابقت الأمم الأخرى في استخدام القطار ، ففي سنة ١٨٥٦ ، أى بعد نحو ثلاثين سنة فقط من انشاء أول خط حديدى فى إنجلترا ، احتفل بافتتاح أول خط حديدى فى مصر بين القاهرة والاسكندرية .

واليوم - أى بعد قرابة قرن - تبلغ أطوال السكك الحديدية التي تمتلكها الحكومة المصرية نحو ٤٩٢٤ كيلومترا ، وعدد محطاتها ٥٦٠ محطة ، بينما كانت فى سنة ١٩٢٤ (٣٠٣٤) كيلومترا ، وعدد المحطات ٣٣٦ محطة . وتتولى الحكومة المصرية ادارة هذه الخطوط واستغلالها بواسطة مصلحة السكك الحديدية . وتستخدم هذه المصلحة من الموظفين والعمال نحو ٦٧٠٠ يتقاضون نحو مليونين ونصف مليون جنيه فى السنة ، كما أن لها نظامها التشريعى والادارى والتنفيذى ، فلها قلم قضاياها المستقل ، وبوليسها المسمى بحكمداية السكك الحديدية ، وادارة مباحثها الخاصة .

والى جانب هذه المصلحة الحكومية الكبيرة تقوم عدة شركات أخرى باستغلال خطوط حديدية ، وقد أخذ عدد هذه الشركات فى التناقص ، نتيجة لتوسع الحكومة فى تولى شؤون السكك الحديدية حتى لم يبق منها الا ثلاث ، وهى : شركة سكة حديد الوجه البحرى ، ويمتد نشاطها فى مديرتى الشرقية والدقهلية . والشركة المصرية للسكك الحديدية الضيقة ، ويمتد نشاطها فى مديرتى البحيرة والغربية . وشركة سكك حديد الفيوم ، ويمتد نشاطها فى منطقة الفيوم . وأساس منح الامتياز لهذه الشركات تسهيل نقل الحاصلات الزراعية

والسكان من القرى الى المدن والعواصم ، وهذا الموضوع من أهم الموضوعات التي تهم بلدا زراعيا كمصر ، وقد اتبعت هذه الطريقة فيها منذ سنة ١٨٩٦ أخذاً عن بلجيكا التي اتبعتها منذ سنة ١٨٨٤ . وتبلغ أطوال السكك الحديدية التي تقوم باستغلالها هذه الشركات حوالى ١٥٠٠ كيلومتر ، وعدد محطاتها ٣١٢ محطة .

وقد قامت السكك الحديدية المصرية بما لديها من معدات واستعداد كاف بأكبر نصيب فى نقل الجيوش والعتاد الحربى فى أثناء الحرب ، فظلت تعمل ليل نهار زهاء ست سنوات فى هذا السبيل الى جانب تيسير نقل التموين المدنى .

وقد ارتفع رقم الركاب الذين نقلتهم القطارات من ٢٦ مليون راكب فى سنة ١٩١٠ الى ٥٧ مليون راكب فى سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ . وزاد الرقم فى الفترة الأخيرة من الحرب ، حتى وصل فى الستة الأشهر - من أكتوبر سنة ١٩٤٤ الى مارس ١٩٤٥ - ٣٨ مليون راكب ، كما نقلت من البضائع خمسة ملايين طن فى هذه المدة ، وهى أرقام قياسية ، وكان صافى أرباح المصلحة فى سنة ١٩١٠ مليوناً ونصف المليون من الجنيهات ، فأصبح نحو ستة ملايين ونصف مليون جنيه فى سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ . ورأس مال المصلحة الآن ٤٢ مليون جنيه ، وميزانيتها نحو ثمانية ملايين من الجنيهات .

وقامت مصلحة السكك الحديدية منذ انشائها بمشروعات هامة ، منها اقامة كبار كبيرة على النيل فى عدة أماكن ، وانشاء محطة للكهرباء بأبى زعبل ، وخزانات مازوت فى باطن الأرض وفوقها لتغذية القاطرات بالمازوت بدلا من الفحم ، وتقوم بتنفيذ برنامج واسع لتعميم بناء محطاتها على نسق يتفق مع النهضة الحديثة فى مصر ، وهى تؤدى خدمات كبيرة لعمالها ، حيث أنشأت لهم مستعمرة ، ووحدة صحية فى أبى زعبل .

ولم تقف الحرب الأخيرة دون تنفيذ مشروعات السكك الحديدية . وأهم هذه المشروعات وصل الصعيد بساحل البحر الأحمر لتسهيل التجارة بين صعيد مصر وبلاد العرب وايجاد طريق قصير بين مصر والحجاز ، ومد خطوط مرسى مطروح الى السلوم على الحدود المصرية ، حتى يتم اتصال خطوطنا المصرية بأنحاء شمال أفريقيا .

ويقوم اتصال الخطوط المصرية بأنحاء آسيا عن طريق خط سيناء الذي أنشئ في الحرب العالمية الأولى ، مارا بشبه جزيرة سيناء ومنها الى فلسطين ، وقد مدت السلطات العسكرية في خلال الحرب الأخيرة خطوط سكة حديد فلسطين الى سوريا ومنها الى حدود تركيا ، حيث اتصلت بشبكة خطوطها الحديدية . كما أن السلطات العسكرية أنشأت في سنة ١٩٤٢ قنطرة للسكك الحديدية على قنال السويس عند الفردان ، وامتدت عليها السكة الحديدية من الفردان الواقعة بين الاسماعيلية والقنطرة ، ومنها الى خط سكة حديد سيناء ، وبذلك أصبحت شبكة الخطوط الحديدية المصرية متصلة بشبكة الخطوط الحديدية الاسيوية . كما أن السفر من مصر الى أوروبا بطريق اكسبريس الشرق سيصبح في القريب أمرا ميسورا .

وقد أعدت المصلحة برنامجا ضخما سمي « برنامج ما بعد الحرب » أرصد له نحو خمسة ملايين من الجنيهات . هذا الى جانب الاستمرار في تنفيذ المشروعات المرسومة .

الطرق والكبارى

والى جانب الطرق الحديدية ، تقوم الطرق الزراعية بدور عظيم في ربط البلاد بعضها ببعض ، وتنمية الاقتصاد القومي ، وزيادة الثروة العامة . وقد أنشئت مصلحة الطرق الرئيسية في أواخر سنة ١٩١٢ وضمت اليها بعد الحرب الكبرى الأولى مصلحة الكبارى ، وزاد نشاط هذه المصلحة منذ سنة ١٩٢٣ تحقيقا للرغبات البرلمانية ، فزادت أطوال الطرق زيادة كبيرة ، ورصفت كثيرا من الطرق كما قامت المصلحة في السنوات الأخيرة بإنشاء مئات الكبارى وتجديد القديم منها ، فأصبحت الطرق متصلة بعضها ببعض اتصالا وثيقا ، حتى جاءت سنة ١٩٣٦ وما لابسها من التزامات المعاهد المصرية الانجليزية ، فأرصدت في الميزانية مبالغ كبيرة لرصف بعض الطرق الرئيسية المهمة ، وقد بلغ طول هذه الطرق وغيرها مما أنشئ للاشتراك في المجهود الحربى في الحرب الأخيرة ١٩١٤ كيلومترا ، كلفت الخزانة نحو ثمانية ملايين من الجنيهات .

وقد تزايد تبعا لصلاحية هذه الطرق ، عدد الشركات التى تسير عليها

سيارات لنقل الركاب ، حتى بلغ عددها عشر شركات ، وبلغت سياراتها ١٢٠٠٠ سيارة ، وتستفيد من هذه الطرق عدة آلاف من السيارات في نقل البضائع والحاصلات وغيرها الى الاسواق ومحطات السكك الحديدية القريبة ، مما كان له أثر بارز في حالة الرواج .

وقد تضمن مشروع السنوات الخمس الذي وافق عليه البرلمان في العام الماضي برنامجا كبيرا لتوسيع ورصف ١٢٥٠ كيلومترا من الطرق الزراعية ، وتجديد وانشاء الاعمال الصناعية المتعلقة بها بما تقدر تكاليفه بحوالى خمسة ملايين من الجنيهات . هذا الى جانب استمرار المصلحة في تنفيذ سياستها المرسومة العادية عن مشروعات توسيع ورصف الطرق الزراعية ذات الأهمية الأولى في جميع أنحاء القطر وتقدر أطوالها بحوالى ٤٠٠٠ كيلومتر ، وتبلغ تكاليفها حوالى ٢٠ مليون جنيه ، ويوجد الى جانب ذلك برنامج واسع لانشاء وتجديد عدد كبير من الكبارى الملاحية على النيل والرياحات تقدر تكاليفها بحوالى ٧ ملايين جنيه ، ستمتع المصلحة في تنفيذه فورا بعد انفراج أزمة الاستيراد .

وقد بلغ عدد الكيلومترات الممهدة في مصر حتى آخر ابريل سنة ١٩٤٦ ١٣٨٢٧ كيلومترا ، منها ٢٠٩٠ كيلومترا مرصوفة ، و ١١٧٣٧ ترابية ، وكلها صالحة للنقل ، يتراوح عرضها بين ٦ أمتار و ١٢ مترا . بينما كانت سنة ١٩٢٤ ٤٣٩٨ كيلومترا ترابيا و ٥٥٥ مرصوفا .

الملاحة النيلية

ويكون النيل ، بما يتصل به من ترع متشعبة ، شبكة من القنوات الملاحية تجرى فوقها مئات السفن الشراعية والمراكب البخارية والصنادل التى تنقل آلاف الاطنان من حاصلات مصر الزراعية سنويا الى العواصم والمدن للاستهلاك المحلى ، والى الموانئ المصرية لتصديرها الى خارج البلاد .

التلغراف والتليفون والاسلكى

وقد تضاعفت عناية الحكومة بوسائل المواصلات التليفونية والتلغرافية والاسلكى

وامتدت الخطوط التلغرافية لجميع أنحاء القطر ، كما شملت الجهات المترامية الواقعة على الحدود حتى أصبحت جميع البلاد مرتبطة بعضها ببعض ، ارتباطا تلغرافيا ، وتوجد الآن مكاتب تلغراف في جميع أنحاء البلاد الكبيرة ومعظم القرى .

ويبلغ عدد المكاتب الرئيسية بالقطر المصرى الآن ١٨٣ مكتبا علاوة على ٤١٣ مكتبا ، يقوم بالعمل بها موظفو مصلحة البريد أو السكك الحديدية بالقرى و ٧٩ مكتبا بضواحي المدن الكبيرة ، وقد شملت خطوط التلغراف السلكية السودان ، كما امتدت الى فلسطين وسوريا ولبنان ، وامتد قريبا الى شرق الاردن والعراق وايران شرقا ، والحشة جنوبا .

وقد استعمل التلغراف اللاسلكى سنة ١٩٢١ لربط البلاد النائية مثل الواحات المنعزلة وأجزاء القطر المتطرفة بالعاصمة . وتوجد علاوة على ذلك محطة لاسلكية ذات قوة عالية بأبى زعبل ، قامت بإنشائها شركة ماركونى بترخيص من الحكومة للاتصالات اللاسلكية من الخارج ، وتتولى هذه الشركة نقل كافة المخابرات اللاسلكية الخارجية ، كما توجد محطات أخرى حكومية فى المأظرة والجيزة بمصر ورأس التين بالاسكندرية ، وتقوم هذه المحطات بتبادل الاشارات اللاسلكية من البواخر وتعيين اتجاه الطائرات وتبادل الاشارات التلغرافية والتليفونية من الطائرات المارة بالقطر المصرى .

وقد أنشأت الحكومة المصرية فى عام ١٩٣٤ محطة للإذاعة على الموجة المتوسطة للإذاعات القومية للتعليم والتسلية ، وإلى جانبها محطة اضافية للإذاعات الأجنبية والبرامج الاضافية . وتوجد غير ذلك محطتان اضافيتان بالاسكندرية وأسيوط ، لتقوية الإذاعة على الموجة المتوسطة ، وهناك أيضا محطة على الموجة القصيرة ، تشترك مع محطة الموجة المتوسطة فى إذاعة البرامج المسائية خدمة للبلاد العربية المجاورة .

وقد تقرر إقامة محطة إذاعة كبرى على الموجة المتوسطة قوتها ٥٠ كيلووات ، وأخرى على الموجة القصيرة قوتها ٢٥ كيلووات ، وعدد من المحطات الاضافية فى عواصم الوجه القبلى لتحسين الإذاعة ، ورصدت الأموال اللازمة لذلك ، وبحث عطاءات توريدها ، وسيبدأ العمل فيها فورا .

وقد بلغ عدد رخص الراديو بالقطر المصرى ١٣١٥٣١ رخصة فى أواخر السنة المالية الماضية .

أما التليفون : فقد أنشئت مراكز له فى جميع بلاد القطر ، وكثير من القرى الصغيرة ، وله ادارة خاصة ملحقة بمصلحة السكك الحديدية ، وقد استعمل التليفون الاوتوماتيكى فى مصر بالقاهرة لأول مرة فى سنة ١٩٢٦ ، ثم استعمل فى الاسكندرية والمنصورة وطنطا وبور سعيد ، ويجرى العمل على تعميمه فى بلاد القطر جميعا . ويتصل بالستراتالات الاوتوماتيكية عدد ٤٠٣١٣ مشتركاً ، كما حولت معظم الستراتالات بالمديريات الى نظام البطارية المشتركة ، ويتصل بها عدد ٩٢٩٨ مشتركاً ، وقد امتدت شبكة خطوط الترنك لجميع الجهات ، وزاد عدد الخطوط زيادة كبيرة لمواجهة الزيادة المطردة فى المخابرات الخارجية ، وقد امتد أول كابل أرضى بين القاهرة والاسكندرية فى مايو سنة ١٩٣٠ ، كما شرعت المصلحة فى استعمال الدوائر المحملة

وامتدت الخدمة التليفونية للسودان والكثير من البلاد المجاورة ، مثل فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق ، كما يزمع امتدادها الى ايران وتركيا .

وقد بلغت جودة الخطوط الحد الدولى المقرر على معظم الدوائر ، وستشرع المصلحة قريباً فى استعمال نظام طلب المخابرات آلياً على خطوط الترنك ، وذلك لسرعة توصيل المخابرات ، والاقتصاد فى التشغيل .

وقد أدخل نظام المخابرات التليفونية اللاسلكية بين القطر المصرى وأوروبا سنة ١٩٣٢ ، وأصبح فى الاستطاعة الآن الاتصال بمعظم أنحاء العالم وبعض البواخر عبر البحار عن طريق حلقات الاتصال المباشرة بين مصر ولندن وباريس وروما ونيويورك ، وشرعت المصلحة فى انشاء لوحة تحويل خاصة بالمخابرات الدولية السلكية واللاسلكية ستجهز بأحدث النظم .

البريد

بدأت الحكومة تتولى شؤون البريد فى مصر منذ أول يناير سنة ١٨٦٥ .

وكان يتولى شؤونه قبل ذلك ادارات أهلية . ولما كانت المراسلات من أهم ما يعنى به الجمهور ، فقد استخدمت مصلحة البريد كل جديد في صدد تبادلها ، فنشطت حركة التبادل حتى بلغت في سنة ١٩٤٥ (١٤٧٨٨١ر٠٠٠) رسالة ، كما نهضت المصلحة بالبريد المستعجل وبدىء باستخدامه في سنة ١٩٢٢ ، حتى بلغ مجموع رسائله في سنة ١٩٤٥ (٨٩٥ر٤٤٤) رسالة بعد أن كان في سنة ١٩٢٤ (١٢ر٠٣٨) رسالة . وقد أصبح عدد مكاتب البريد ٦٨٥ مكتبا ، بعد أن كان في سنة ١٩٢٤ (٤٥٢) مكتبا وذلك عدا المكاتب المؤقتة ، وقد امتدت الخدمة الى القرى والجهات المترامية بانشاء خطوط البريد الطوافة ، ويبلغ عددها ٥١٥ خطا . وقد استخدمت المصلحة الخطوط الجوية في نقل البريد الى الخارج وبين بعض المدن الكبرى في الداخل ، وذلك بواسطة شركات نقل الركاب بطريق الجو .

وقد ربطت مصر بالبلاد العربية بشبكة بريدية جوية محكمة ، وبلغ عدد المراسلات المتبادلة بالبريد الجوى في سنة ١٩٤٥ (٣٩٠٠ر٥٩٨) ، بعد أن كانت (١٨ر١٥٢) مراسلة في سنة ١٩٢٤ .

وتقوم المصلحة بنقل النقود بالوسائل البريدية ، وقد بلغت حركة النقود (١١٢ر٨٧١ر٩٠٨) جنيهات في سنة ١٩٤٥ ، بعد أن كانت (٤١ر١٠٦ر١٤٢) ، جنيتها في سنة ١٩٢٤ .

وقد أنشأت المصلحة صندوق التوفير في أول مارس سنة ١٩٠١ ، وكان له أثر طيب في بث روح الادخار في البلاد والمحافظة على الثروة الاهلية ، وقد بلغ رصيده (٣٣ر٤٤٣ر٠٠٨) جنيهات في سنة ١٩٤٥ ، بعد أن كان رصيده (١ر٧٧٣ر٣٣٥) جنيتها في سنة ١٩٢٤ .

واشتركت مصر في جميع المؤتمرات الدولية للبريد منذ أول مؤتمر عقد في سنة ١٨٧٤ ، كما عقد مؤتمر البريد العالمى العاشر في القاهرة سنة ١٩٣٤ . واشتركت المصلحة أخيرا في اجتماع مجلس الخبراء في شؤون البريد التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

الطيران

وقد جرت مصر على الأخذ بكل مستحدث وجديد في وسائل النقل ، فما

كادت الطائرة تشغل مكانها كوسيلة منتظمة من وسائله حتى كانت مصر في مقدمة الدول التي استخدمتها ، ووضعت النظم الكفيلة بتنظيم الطيران ورقابة الطائرات التي تطير في أجوائها .

وتاريخ الطيران المدني في مصر يرتبط أوثق ارتباط بتاريخ شركة مصر للطيران ، وهي إحدى المؤسسات المصرية التي حملت مهمة استغلال جميع طرق النقل الجوية باستخدام الطائرات وتنظيم التعليم العملي والفنى للطيران والملاحة الجوية في مصر ، وإنشاء مطارات ومحطات لتخزين واستقبال الطائرات .

وقد بدأت هذه الشركة اعتبارا من منتصف يولييه سنة ١٩٣٣ بتنظيم الملاحة الجوية في الداخل ، فأصبح لها الآن خط من مصر الى الاسكندرية وبالعكس ، ويبلغ طوله حوالى ١١٢ ميلا ، وخط الدلتا وهو يمتد من القاهرة الى بورسعيد ثم الى الاسكندرية وبالعكس ، ويبلغ طوله حوالى ٢٣٠ ميلا . وخط الصعيد ويمتد من القاهرة الى اسيوط ثم الى الأقصر وبالعكس ويبلغ طوله حوالى ٣١٧ ميلا .

وقد امتد نشاط هذه الشركة الى الدول العربية فأنشأت خط القاهرة - حيفا ويبلغ طوله ٣٠٥ أميال ، وخط فلسطين ويبلغ طوله ٢٥٥ ميلا ، وخط دمشق ويبلغ طوله ٣٠٨ أميال ، وخط بيروت ويبلغ طوله ٣٦٠ ميلا ، وخط بغداد ويبلغ طوله ٨١٣ ميلا ، وخط قبرص وله شعبتان : الاولى من مصر الى قبرص ويبلغ طولها ٤٨٧ ميلا ، والاخرى من مصر الى بيروت ثم الى قبرص ويبلغ طولها ٥١٨ ميلا .

وهكذا ترتبط مصر في الداخل بشبكة من الخطوط الجوية كما ترتبط بالدول العربية ، فتقوم الطائرات المصرية بدورها الهام في توثيق العلاقات وتقوية الروابط بين مختلف هذه البلاد .

وقد نشطت حركة الطائرات المصرية نشاطا ملحوظا في المدة الأخيرة حتى بلغ عدد الأميال التي قطعتها في سنة ١٩٤٦ حوالى ١٣٩٤٩٤٤ ميلا وعدد الساعات التي طارتها طائراتها خلال هذا العام ١١٠٤٢ ساعة ، كما بلغ عدد ركابها في خلال هذه المدة ٣٣٦٣٦ راكبا ، وزنة طرودها ٥٧٦٠٠٠ كيلو ، وزنة البريد الذي حملته ٤٥٨٠٩ كيلوات .

والشركة دائبة على التوسع فى نشاطها ، ومد خطوطها الى أوروبا ، ومن المشروعات التى تضعها الشركة موضع التنفيذ الآن ، مد خط الى تركيا ، وآخر الى اثينا ، وآخر الى الخرطوم ، والتوسع فى الخطوط الداخلية . كما تفكر الشركة فى ربط مصر بايطاليا من جهة وايران من جهة أخرى بخطوط جوية منتظمة .

وتشغل مصر ، بالنسبة لمركزها الجغرافى ، مركزا دوليا هاما فى طرق مواصلات الطيران العالمى ، وهى محطة متوسطة لعدة شركات عالمية ، منها شركة اتحاد الطيران البريطانى B.O.A.C. ، ويمتد أحد خطوطها من مصر الى أوروبا ، ثم الى انجلترا عن طريق أوروبا الوسطى وشمال افريقيا . وشركة T.W.A. الأمريكية ، ولها خط يمتد من مصر الى أمريكا ، ويعتبر أطول خط جوى فى العالم ، عن طريق اثينا وايطاليا وجنيف وباريس وانجلترا ثم أمريكا . وشركة Air France ، ولها خط ما بين فرنسا ومصر . والشركة الحبشية ويمتد نشاطها بين الحبشة ومصر عن طريق الخرطوم . والشركة العراقية ويمتد نشاطها بين العراق ومصر عن طريق فلسطين . والشركة اللبنانية ويمتد نشاطها الى بلاد الشرق الأوسط . وغيرها من الشركات التى يسمح لطائراتها بالمرور المؤقت ، حتى توضع اتفاقية شيكاغو موضع التنفيذ .

وقد أنشأت الحكومة المصرية ، مسابقة لنهضة الطيران ، عدة مطارات جمركية وموانئ جوية ، يبلغ عددها عشرة ، تشرف عليها مصلحة الطيران المدنى ، وهى مصلحة حكومية أنشئت منذ سنة ١٩٢٩ لتنظيم حركة مرور الطائرات بالقطر المصرى والبلاد المتاخمة . ومن بين هذه المطارات الميناء الجوى فاروق ، ومطار المازة ، وقد بلغا مستوى فنيا عظيما يجعلهما من المطارات حرف ب حسب المستوى الذى وضعته هيئة الطيران المدنى الدولى التى تشغل مصر عضوية مجلس ادارتها .

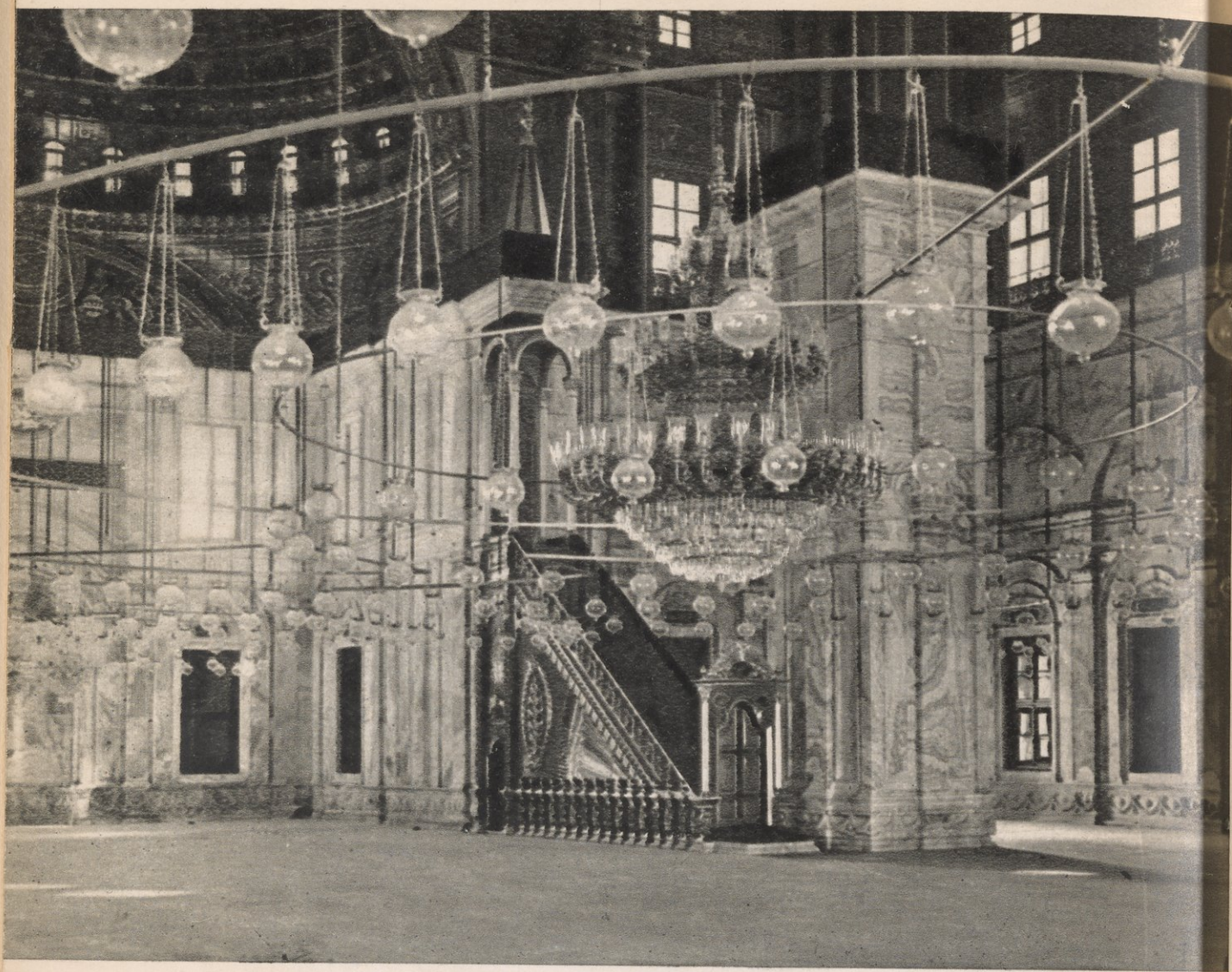
وقد مثلت مصر فى عدة مؤتمرات دولية للطيران المدنى ، كان آخرها مؤتمر الطيران المدنى الدولى المنعقد فى شيكاغو فى أواخر عام ١٩٤٤ ، وقد أسفر هذا المؤتمر عن عدة اتفاقات وقع منها ممثلو مصر معاهدة الطيران المدنى الدولى والاتفاق الخاص بمرور الخطوط الجوية المنتظمة ، وقد امتنعت مصر عن توقيع

الاتفاقية الرابعة التي أسفر عنها هذا المؤتمر ، وهي اتفاقية النقل الجوي المعروفة باسم « اتفاقية الحريات الخمس » ، وكان اعتراض مصر منصبا على الحرية الخامسة التي يجوز بمقتضاها لطائرات الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ان تهبط في أراضيها جميعا لنقل الركاب والبضائع ، وذلك حماية لطيرانها الوطني الناشئ من منافسة الدول القوية ، محتفظة بحقوقها في عقد اتفاقات ثنائية مع الدول التي ترغب في خلق نوع من التعاون الجوي معها ، وقد وقعت فعلا اتفاقيين من هذا النوع مع إنجلترا وأمريكا في العام الماضي .

وتوثيقا للروابط بين الدول العربية ، وتنسيقا للتعاون بينها في مضمار الطيران المدني ، وضعت الجامعة العربية اتفاقية ثنائية نموذجية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة ، وذلك لتهتدى كل دولة عربية بهديها عند عقد اتفاقية ثنائية بينها وبين إحدى الدول الأجنبية .

وتزعم الدول العربية عقد معاهدة جماعية بينها ، لتنظيم الطيران في هذه المنطقة الحيوية للطيران الدولي الى جانب تنظيم طرق النقل الأخرى .

وتدور الآن فكرة في رؤوس المشتغلين بشؤون الطيران في مختلف الدول العربية لانشاء شركة موحدة بين الدول العربية ، تقف على قدم المساواة أمام الشركات القوية الأخرى ، وعند ذلك تستطيع البلاد العربية أن تمنح الحرية الخامسة لجميع الدول وهي مطمئنة .



جامع محمد علي من الداخل

The Mosque of Mohamed Aly. Interior view

La Mosquée de Mohamed Aly, vue de l'intérieur



(Photo K)

La Mosquée de Mohamed Aly, au Caire *The Mosque of Mohamed Ali, Cairo* مع محمد علي بالقاهرة



Photo Kodak)

La Mosquée d'El Mouayad, au Caire

The Mosque of El Muayyad, Cairo

جامع المؤيد بالقاهرة



جامع ابن طولون بالقاهرة

The Mosque of Ibn Tulun, Cairo

La Mosquée d'Ibn Touloun, au Caire

الزراعة والصناعة والزراعة

مميزات الزراعة في مصر :

تعتبر مصر بحق أقدم حقل للتجارب الزراعية في العالم، فيها خرج المصري الأول من طور الرعي الى فلاحة الأرض ، فبقرها وأثارها في العصر الحجري بفؤوس من الظران ، وشقها بجذع شجرة معقوف تطورت به التجارب حتى أصبح المحراث البدلي الذي تجره الماشية . ورفع الماء لسقي الزرع بأوان من سعف النخل وبالشادوف ، وهدته التجارب الى ابتكار الساقية والطمبور وغيرهما من آلات الري ، وجلب الفراعنة وملوك مصر من بعدهم ألوانا من المحصولات وأشجار الفاكهة والظل ونباتات الزينة وغيرها ، واستجلبوا مختلف حيوانات الزراعة كالبقر والجاموس والغنم والماعز والحيل والجمال وأنواع الدجاج وما إليها . وأجروا عليها التجارب لتحسينها ووقايتها وحفظ منتجاتها بطرق أدهشت العالم وحيرت عقول العلماء ، وبذلك بنى الفلاح المصري بخبرة القرون الطويلة صرح الزراعة المصرية ، وطبعه بطابعه المصري الخاص .

العوامل المؤثرة في الزراعة :

وقد تأثرت الزراعة المصرية بعوامل ثلاثة: ١ - طبيعة التربة، ٢ - استقرار الاحوال الجوية على وتيرة تكاد تكون واحدة، ٣ - فيضان النيل

والتربة المصرية كلها رسوبية ، كونها النيل من طميه على ممر الدهور والأجيال . وهي لذلك مخلخلة لم يلق الفلاح المصري في شتى عصور التاريخ أية صعوبة في خدمتها . ومن هنا كانت آلات الحرث والفلاحة المصرية بسيطة التركيب ، لم يدخلها أى تحويل يذكر طوال عصور التاريخ حتى الآن . وكان

لخصوبة التربة المصرية ، التي تتجدد كل عام بفيضان النيل وما يجلبه من الطمي ، أكبر الأثر في سهولة خدمة الأرض وصلاحيتها لأغلب الحاصلات ، فكثر أنواعها وزاد نموها وارتفعت غلتها على نحو لا تجد له مثيلا في أى بلد آخر . ولا استقرار الجو في مصر أكبر الأثر في تكييف زراعتها ، فشتاؤها قصير دافئ ، وربيعها مبكر ، وصيفها طويل ، وجوها صحو طول السنة . ولذلك كان الفلاح مطمئنا على زرعه ، لا يخشى عليه ما يتتاب البلاد الاخرى من التقلبات الجوية المفاجئة ، وأمكنه أن يحدد من أقدم العصور مواعيد زرع الحاصلات تحديدا دقيقا جعله يتغنى به في أمثاله . وطراوة الجو في أسفل أرض مصر ، ودقوه في صعيدها ، أتاحا الحصول على ثمار الأرض في أوقات مختلفة من السنة ، مما لا نظير له في أى بلد آخر . فحين ينقطع العنب مثلا في الوجه القبلي تراه لا يزال مثمرا في الشمال ، ولا ينقضى موسم الخضروات الصيفية في الوجه البحري حتى يستمر جمعها شتاء في الصعيد ، وهكذا .

والنيل هو العامل الأساسي في نجاح الزراعة بمصر : بمائه يسقى الفلاح زرعه لقلة الامطار ، وثبات دورة فيضانه ساعده ، مع حالة الجو ، على تحديد مواعيد الزراعة وخدمة الأرض ، كما دفع مينا الاول مؤسس الأسرة الاولى ، الى وضع التقويم الشمسي القبطي الذي لا يزال الزارعون المصريون يعتمدون عليه حتى اليوم . وبحكم الفيضان قسم الفلاح مواسم الزراعة من أقدم العصور الى نيلية وشتوية وصيفية . فالزراعة النيلية يحل موسمها مع ورود مياه الفيضان وتشتمل زراعة الذرة الشامية ، والارز ، والشتوية تزرع محصولاتها بعد انحسار مياه الفيضان عن أرض الحياض ، ومنها القمح والشعير والبقول والكتان ، والصيفية تزرع في الربيع ، وترفع المياه اللازمة لسقيها ، كالقصب والقطن والارز والذرة الصيفية .

وبحكم فيضان النيل أيضا أوجد الفلاح الاول نظام الري بالحياض ، وهو نظام غالب الدهر واستمر الى اليوم ، ورفع ماء النيل بالآلات الرافعة لرى الارض المرتفعة وزرعها صيفا .

تطور الزراعة :

وقد استمر نظام الزراعة المصرية دون أن يطرأ عليه أى تغيير جوهري ،

اللهم الا دخول محصولات جديدة على يد البطالسة كالبرسيم والقمح الهندي ،
أو العرب المسلمين كالقصب والأرز والقطن الأسيوى والموز والموالح ، أو فى
عهد دولة المماليك كالذرة الشامية والدخان .

فلما تبوأ محمد على عرش مصر أدخل النظم الزراعية الحديثة ، وعنى
بالتوسع فى الرى الدائم ، وأنشأ لذلك القناطر الخيرية وحفر الترعى والرياحات ،
وتوسع فى الزراعات الصيفية ، من القطن والقصب والأرز ، وأدخل نباتات
جديدة لتجربتها .

وتلاه العصر الذهبى للزراعة ، عصر اسماعيل ، فقد بدأ الحركة العلمية
وأنشأ أول مزرعة للتجارب فى الجزيرة قرب القاهرة ، وجرب فيها مختلف أنواع
الحاصلات المستجلبة من الخارج ، كأصناف القطن والقمح والدخان وغيرها ، كما
استجلب أصنافا متنوعة من الغنم الانجليزية المشهورة بصوفها ، وكذلك أدخل أنواع
الدجاج والدواجن وغيرها . وفى عهده ظهرت دودة ورق القطن ودودة اللوز
العادية ، فقام بحملة علمية واسعة ، وأقيمت بحوث قيمة لمقاومة هاتين الآفتين
تلاها فيها اسم العلامة الطبيعى المصرى عثمان باشا غالب ، وعلى فهمى الصيدلى ،
ولكل منهما بحوث قيمة فى هذا المضمار . وأدخل فى عهده كل حديث من طرق
مقاومة الآفات والأمراض كمخلوط بردو ، ومعالجة الياض بالكبريت ،
ومسحوق البيرثروم وغيرها .

وأخذت حركة البحوث الزراعية العلمية الحديثة تجد السير بخطى واسعة ،
وطبقا لبرامج موضوعة ، عند ما أنشئت وزارة الزراعة سنة ١٩١٣ . واتسعت
أعمالها بإنشاء أقسامها الفنية للحشرات وأمراض الزرع والوقاية ، وتربية
النباتات ، والبساتين ، والكيمياء ، والمزارع ، والاكتثار والتجارب الزراعية ،
وفحص البذور ، وتربية الحيوان ، والقسم البيطرى ، والتفتيش الزراعية وغيرها .

قسم الحشرات :

وقد أسدت هذه الأقسام للزراعة المصرية أجل الخدمات ، وزادت الدخل
القومى . فالى مجهودات أقسام الحشرات والوقاية والتفتيش الزراعى ، فى مقاومة
الحشرات القشرية بالتدخين ، يرجع الفضل فى نجاح زراعة الموالح وانتشارها
بعد أن تلف معظمها بسبب شدة فتك هذه الحشرات بها ، ولا ننسى ما للحجر

الزراعى الجمركى والداخلى ، الذى أوجده وزارة الزراعة ، من الفضل فى وقاية الثروة الزراعية من تسرب الآفات الاجنبية الى البلاد . فسنت القوانين التى تمنع دخولها ، وأخذت تنفذها بالدقة فى ثغور البلاد ودخلها . وقد كانت مصر تخسر سنويا ، بسبب ديدان لوز القطن العادية والقرنفلية ، ما يبلغ ٣٥ الى ٤٠ ٪ . من محصول القطن فى الوجه البحرى ، ونحو نصف ذلك فى الوجه القبلى ، فأُسفرت بحوث قسم الحشرات عن نجاح بعيد الاثر فى مقاومتها . ففي سنة ١٩١٩ طبقت نتائج هذه البحوث بتدخين بذور القطن فى المحالج لقتل هذه الديدان ، فهبطت الاصابة بها فى السنة التالية بمقدار الثلث ، واستمر الهبوط حتى أصبحت الاصابة فى السنوات الاخيرة نحو ١٥ ٪ . فى الوجه البحرى و ٨ ٪ . فى الوجه القبلى . وقد ترتب على هبوط نسبة الاصابة تحسن واضح ، فى رتب القطن فوق الجود بالوجه البحرى ، من حوالى ٢٠ ٪ . فى سنة ١٩٣١ - وهى أول سنة أعلنت الوزارة فيها الرتب - الى ٧٧ ٪ . فى سنة ١٩٤٢/١٩٤٤ . على أن بعض هذا التحسن راجع الى العناية بجمع القطن وفرزه

قسم البساتين :

ولقسم البساتين الفضل فى انتشار بساتين الفاكهة وانشائها طبقا للاصول العلمية ، وزراعة أصناف الحضر الممتازة ، وانشاء المشاتل ومراقبتها ، ونشر زراعة الزيتون فى الصحارى والواحات ، وتأسيس الصناعات الزراعية ، كصناعة صلصة الطماطم المحفوظة ، وحفظ الفاكهة والخضروات وتجفيفها . وقد كانت مساحه الموالح ، فى المدة من ١٩٢٤ الى ١٩٢٨ ، نحو ٨٢٥٠ فداناً ، فأصبحت ٥٠ ألف فدان فى سنة ١٩٤٤ . وأدخلت أصناف الموالح الممتازة التى لم تكن موجودة بمصر من قبل ، مثل البرتقال أبو سره والقالشياء وأصناف الجريب فروت وغيرها . كما أدخلت أصناف العنب الفاخرة من الخارج ونشرت بين الزراع ، فازدادت مساحات كرومها زيادة عظيمة ، من ٤٠٨٤ فداناً فى سنة ١٩١١ الى ١٠٤٧٣ فداناً فى سنة ١٩٤٤ ، فأغنت البلاد عن واردها من الخارج . ونجحت زراعة البرقوق اليابانى فى مناطق القطر المتعددة ، وزراعة الكمثرى ، نجاحا يشرب مستقبل طيب فى شمال الدلتا . وأدخلت زراعة البيرثروم سنة ١٩١٧ من الخارج ،

فاتسعت زراعته وصنعت منه المبيدات الحشرية بكميات كبيرة لمقاومة الذباب المنزلى وبق الفراش والبعوض وغيرها.

واستفادت البلاد أيا فائدة من بحوث اصلاح التربة المتدهورة ، وتجارب التسميد ، وتحسين الاسمدة العضوية المتعددة ، والانتفاع بالمتخلفات الزراعية فى صنع الاسمدة العضوية الصناعية.

قسم المزارع :

وقد جاء انشاء قسم المزارع بنتائج عملية ، لها أثر بعيد فى تحسين الثروة الزراعية . فالمزارع التابعة له ومساحتها نحو ٣٠٠٠٠ فدان تعتبر بحق مدرسة عملية ، يتخرج فيها زراعيون فنيون ذوو خبرة فى ادارة المزارع من الوجهتين الفنية والادارية . وكثيرا ما يستعيرهم كبار الملاك ، فى مصر والبلاد العربية المجاورة وبعض الدول الشرقية الاخرى ، لادارة مزارعهم . كما أن فرع المزارع الاهلية التابع لهذا القسم يشرف على ٣٠٤ مزارع أهلية بمجموع مساحتها ٦٠ ألف فدان ، يمدّها بالارشادات والتوجيه الفنى الذى يؤدى دائما لرفع مستوى انتاجها . ولهذا القسم ثمانية تفتيش ، أى مزارع كبيرة ، فى الوجهين البحرى والقبلى ، لاكتثار التقاوى المنتخبة للحاصلات ، ولاجراء مختلف تجارب الأقسام الفنية فيها .

قسم تربية النباتات :

والى قسم تربية النباتات يرجع الفضل فى استنباط معظم أصناف القطن المزروعة فى مصر الآن ، والتي سنت الوزارة القوانين للمحافظة عليها . وكذلك استنباط السلالات الممتازة فى الجودة ، ووفرة الريع من القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة والفلول وغيرها ، واكتثارها فى مزارع الوزارة وبعض كبار الزراع بواسطة قسم الاكثار .

قسم فحص البذور :

ويقوم قسم فحص البذور بفحص نقاوة التقاوى ودرجة حيويتها ، وخلوها من الآفات والأمراض وبذور الحشائش الضارة . ويكفى للدلالة على نتائج

مجهودات هذه الأقسام ان تذكر على سبيل المثال ما ربحته البلاد من زيادة غلة
القدان لبعض الحاصلات في معدل السنة من السنوات الخمس التي سبقت الحرب
(١٩٣٥-١٩٣٩) عما كانت عليه في السنة من السنوات الخمس التي سبقت انشاء
وزارة الزراعة (١٩٠٩-١٩١٣) موضحة في الجدول التالي :

المحصول	المساحة بالقدان سنة ١٩٣٩	فرق الزيادة في محصول القدان	ثمن الوحدة مليم جنيه	نتيجة الربح من زيادة الغلة بالجنيه
القطن	١٦٢٥٠٠٠	١٠٣ قنطار	١٣٦ ٢	٣٥٧٦٠٠٠ ج م
القمح	١٤٤٦٠٠٠	١٠٢ أردب	٤٣٦ ١	٢١١٨٠٠٠ ج م
الشعير	٢٦٣٠٠٠	١٦٥ »	٦٨١ ٠	٢٩٦٠٠٠ ج م
الأرز	٠٤٧٠٠٠	٠٨٨ »	٠٠٠ ٢	٩٦٢٠٠٠ ج م
الدرة الشامية	١٠٤٩٠٠٠	٠٧٠ »	٠٢٠ ١	١٠٦٠٠٠ ج م
الدرة الرفيعة	٣٠٦٠٠٠	٠٩٢ »	٧٩٦ ٠	٢٢٢٧٠٠٠ ج م
				٨٢٨٥٠٠٠ ج م

صناعة الالبان وتحسين نسل حيواناتها :

وتعنى الوزارة بصفة خاصة بصناعة الالبان ومشتقاتها ، كما نجحت في
صناعة الجبن البلقاني الذي انقطع وروده بسبب الحرب . وقد زاد عدد الابقار
والجاموس والغنم والماعز وغيرها بفضل العناية بصحتها ، واجراء البحوث الخاصة
بتغذيتها ، وتحسين نسلها ، بادخال العترات النقية من البلاد الاجنبية المختلفة
وتزويجها بالحيوانات المصرية ، لاستنباط نسل يجمع بين صفات الحيوانات المصرية ،
من حيث موافقته للبيئة المصرية ، وبين الصفات المرغوبة في الحيوانات الاجنبية
كجودة الصوف واللحم في الغنم ، وادرار اللبن في البقر والجاموس وغير ذلك .

منحف فؤاد الأول الزراعى :

رأى المغفور له الملك الراحل فؤاد الأول أن يجمع ثمرة البحوث
الزراعية ، وكافة أوجه النشاط الزراعى المصرى في مختلف البلاد من كافة

العصور ، فى صعيد واحد ، ليسهل على الجمهور المصرى والاجنبى مشاهدتها والتعرف عليها ، والوقوف على ما وصلت اليه الزراعة المصرية من التقدم ، فأنشأ المتحف الذى يحمل اسمه الخالد ، وافتتحه جلالة الملك فاروق الاول فى يناير سنة ١٩٣٨ .

وهذا المتحف يعتبر الاول من نوعه فى العالم . وهو مكون من خمسة مباني : الاول للحيوانات والدواجن والاسماك والحشرات ، والصيد ، والصناعات الزراعية الحيوانية ، والرى ، والغرب ومبانيها وادارتها ومسك دفاترها ، وأمراض الانسان والحيوان ، وشؤون الفلاح والتربة والاسمدة وما يتصل بذلك . والثانى لحاصلات الحقل والبساتين والخضر ، وكل ما له بها صلة من زراعة وصناعة وتجارة وآلات ممثلة بأجهزة دقيقة تدار بالكهرباء . والمبنى الثالث به عاديات نفيسة عن تراث مصر الزراعى القديم ، كاستثناس الحيوان وتربيته ، والزراعة وصناعاتها ، وخزن الحبوب ، وأعمال الرى ، والصيد ، والعادات القديمة . والمبنى الرابع به دار فخمة تضم قسم نشر الثقافة الزراعية ، ومكتبته الزاخرة بالكتب العلمية والزراعية . كما تضم مجموعة نباتية غنية بنباتات وادى النيل ، وصحارى مصر وجبالها ، تعتبر من أعظم المجموعات النباتية فى العالم . وبه أيضا دار فخمة للسينما . وبالمبنى الخامس مكاتب الادارة .

وتحيط بهذه المباني حديقة غناء تبلغ مساحتها ٢٣ فدانا و ١٨ قيراطا يتمتع بها زوار المتحف الذى يفتح أبوابه كل أيام الاسبوع ، عدا يوم الاثنين وأيام الاعياد والعطلات الرسمية .

وفيما يلى احصائية بمعروضات أقسام المتحف :

مبنى المملكة الحيوانية :

الدور الاول	١٤٠٠٠ ر	صنف
الدور الثانى	١٠٠٠٠ ر	»
مبنى المملكة النباتية :	١٢٠٠٠ ر	»
قسم الزراعة القديمة :	٤٥٠٠ ر	أثر
	٤٠٥٠٠ ر	

الوحدات الزراعية :

ولكى يستفيد الفلاح الفائدة المرجوة من الفنيين ، قرنت الوزارة بحوثها بالتطبيق العملي وبالارشاد فى صميم الريف ، واندماج رجالها فى بيئة الفلاح ، ولهذا وضعت نظاما يقضى بانشاء وحدات زراعية فى عواصم مراكز القطر . وقد أخذت فى تنفيذه ، فأنشأت ٢٥ وحدة فى الوجه البحرى ، وهى ستشئ فى هذه السنة ٢٥ وحدة مثلها فى مصر الوسطى ، وفى سنة ١٩٤٨ سيكمل انشاء وحدات الوجه البحرى ، كما ستكمل فى سنة ١٩٤٩ وحدات الوجه القبلى . وبذلك يتم استكمال الوحدات الزراعية فى عواصم مراكز القطر كله . وسيلى ذلك انشاء فروع لكل وحدة فى قرى القطر ، على أساس انشاء فرع واحد على النظام السابق باعتبار ان لكل ١٥٠٠٠ فدان وحدة

وتتكون الوحدات مما يأتى :

- ١ - حقل نموذجى يشتمل على مشتل للأشجار الحشبية وأشجار الفاكهة والخضر علاوة على محاصيل الحقل العادية.
- ٢ - صالة للصناعات الزراعية يتعلم فيها أبناء الفلاحين الصناعات المتصلة بحياتهم فى الريف.
- ٣ - مكتب الارشاد الزراعى يتولاه موظف تابع لقسم التفتيش الزراعى للارشاد وتطبيق القوانين الزراعية.
- ٤ - حظيرة للطلائق من البقر والجاموس الممتازة والحيل والحمر والجمال.
- ٥ - مستشفى بيطرى لعلاج الحيوان والقيام بمكافحة أمراضه فى المنطقة باللحق وبغيره من وسائل العلاج . وسيقيم الطبيب البيطرى فى مقر هذه الوحدة ، ويتنقل بين قراها وعزبها ليتفقد حيواناتها ، ويرشد المزارعين ، ويطبق التعليمات والقوانين التى تساعد على تحسين الثروة الحيوانية.

نهضة الصناعات الزراعية في مصر

النهضة الصناعية الزراعية في مصر :

كانت مصر تستورد من المواد الغذائية التي يمكن انتاجها محليا ما يقدر ببضعة ملايين من الجنيهات في السنة .

وظلت الحال على ذلك الى أن قامت الحكومة سنة ١٩٢٨ بتنفيذ سياسة انشائية أهم أغراضها ادخال الصناعات الزراعية في البلاد ، والعمل على انماؤها على أسس علمية وصناعية واقتصادية سليمة . فأوفدت البعثات الى الخارج ، للتخصص في هذه الصناعات والوقوف على آخر ما وصلت اليه المخترعات العلمية . ثم أنشأت ، بين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ، معاملها النموذجية لصناعة الصلصة وحفظ الفواكه والخضراوات وتجفيف البلح وعصر الزيتون واستخراج العطور وخلاصة النباتات .

وما ان أخرجت معامل الحكومة أولى ثمرات تجاربها من منتجات الفواكه والخضر ، حتى شعر أصحاب رؤوس الأموال بأن قيام هذه الصناعات اجراء مالي مربح ، وبدأوا بانشاء المصانع مسترشدين بما تسفر عنه الأبحاث الحكومية . وحثت الحكومة هذه الصناعات الناشئة جبركيا وأعفتها من الكثير من الضرائب على ما يرد من أجهزتها وأدواتها ، وسهلت لها استيراد الخامات اللازمة لتشغيلها . بذلك ازدهرت هذه الحركة الصناعية فأنشئت مصانع العلب الصفيح والزجاج بواسطة الأفراد والشركات ، وتبوأ المنتجات المصرية مكانها في الاقتصاد القومي .

والى جانب هذا أدخلت الصناعات الزراعية ضمن برامج التعليم في كليات الزراعة والمدارس المختلفة لاعداد أبناء المستقبل اعدادا يكفل انصراف الحريجين الى هذه الناحية ، ورفعا لمستوى الصناعات المنزلية بين طبقات الشعب .

وكان لشنوب الحرب الأخيرة أكبر الأثر في الاسراع في انشاء مصانع كبيرة أهلية تناولت عدة صناعات لم تكن موجودة من قبل ، مثل صناعة النشا ، والجلوكوز ، من الأرز والذرة وتحضير الغراء من بقايا العظام والحوافر ،

وتجفيف البصل والخضراوات ، وحفظ البيض وتعبئته ، ومصانع الأسماك
والسردين المحفوظ ، ومصانع الألبان ومنتجاتها .
ويتبين المركز الاقتصادى للصناعات الزراعية سنة ١٩٤٥ من الجدول الآتى :

اسم الصناعة	عدد المصانع المشتغلة بها	الانتاج السنوى بالطن
مضارب الأرز	٢٦٠	٣٥٥٠٠٠٠
السكر وتكريره	٦	١٥٥٠٠٠٠
الزيوت	١١٥	٦٠٥٠٠٠٠
الطحن	٢٠٦٠	٣٢٢٠٠٠٠٠
الألبان ومنتجاتها	٥١٠	١٠٠٠٠٠٠٠
الثلاجات	٢٠	٣٠٠٥٠٠
الحلوى والشكولاته	٥٠	٤٥٠٥٠٠
العجائن الغذائية	٢٥	٩٠٥٠٠
الخضراوات المحفوظة	١٠	٣٠٠٠٠
النشا والجلوكوز	١٥	١٥٠٥٠٠
الحلوى الطحينية	٣٠	٣٠٠٥٠٠
التخليل	٥٠	٣٠٠٥٠٠
تجفيف البصل	٧	٣٠٥٠٠
اللحوم المجففة والمحفوظة	٣٠	٦٠٥٠٠
الأسماك المملحة	١٦٠	٣٠٠٠٠
البسكويت	١٥	٣٠٠٠٠
المياه الغازية	٦٠	١٥٠٥٠٠
العسل الأسود	٣٦٠	٣٥٠٠٠٠
الأسماك المحفوظة	٢	٢٠٠
تجفيف البلح	٧٦٠	١١٠٥٠٠
المربات	١٠	٥٠٠٠٠
الأشربة السكرية	٢٠	١٠٠٥٠٠
الحل	١	١٠٠

استعراض للصناعات الزراعية المحلية :

ولعل أهم صناعة زراعية ينتظر لها رواج كبير في المستقبل هي صناعة تجفيف البصل ، وتصدر مصر الى أوروبا من البصل الطازج ما يزيد على ١٨٥ ألف طن سنويا ، حتى في سنى الحرب .

وتعتبر صناعة منتجات اللحوم والأسماك من الصناعات الناشئة ، اذ لم يبدأ فيها الا عقب نشوب الحرب الأخيرة . ويمكن التنبؤ لهذه الصناعة بمستقبل زاهر لتوفر أنواع كثيرة من الأسماك المصرية تصلح لهذه الصناعة خصوصا أنواع السردين .

أما منتجات المحاصيل الحقلية . فأهم صناعة فيها هي النشا والجلوكوز ، وهذه صناعة ناشئة أيضا ينتظر لها مستقبل حسن لوفرة موادها الأولية وخاماتها .

وقد أنشئت ثلاثة مصانع كبيرة في الوقت الحاضر لصناعة النشا من الأرز والذرة ، وأصبح انتاجها كافيا لسد حاجة البلاد منه مما ينتظر معه الاستغناء عن النشا المستورد ، ولقد بدأت الحكومة في انشاء مصنع تجريبي لتجفيف البرسيم في المناطق الشمالية التي يوجد فيها بكثرة ويباع بأرخص الأثمان .

والى جانب هذه الصناعات قامت صناعة استخراج الزيوت من بذور القطن والكتان والفول السوداني والسمسم والخروع . وازدهرت ازدهارا كبيرا كان من أثره عدم كفاية الناتج المحلي من هذه البذور لحاجة المصانع منها ، فاضطرت البلاد الى استيراد بذرة القطن والفول السوداني من الخارج لتموين هذه المصانع . وتقدمت صناعة الصابون في مصر بسبب ذلك تقدما عظيما استطاعت معه هذه البلاد سد حاجتها وحاجة الجيوش منه . كما قامت بالتصدير منه الى الخارج .

شؤون مصر المالية

المالية العامة :

ليس ثمة حاجة للإفاضة فيما يمتاز به مركز مالية المملكة المصرية من المتانة والسلامة، إذ أن دلالة هذا مستفادة من الاقبال على تلبية نداء الحكومة كلما جد ما يدعوها الى الاقتراض ، أو من التهافت على اقتناء سندات دينها العام ، مما زاد في قيمتها في سوق المال .

وترجع هذه الثقة الى وفرة ما يجتمع لدى الدولة من المال الاحتياطي الناتج من زيادة الإيرادات على المصروفات .

بدأ انشاء الاحتياطي في مصر بعد سنة ١٨٨٠ عند ما بدأت الحاجة الى مواجهة الجمود الشديد في الإيرادات واحتمال عدم كفايته للمصروفات . وقد كان هذا الاحتياطي قليلا في سنة ١٨٨٣ ثم ارتفع بالتدريج الى أن وقعت الحرب العظمى . ثم أخذ يقل بعدها بالنظر الى النفقات التي ترتبت على الحرب . على أنه عاود الزيادة السريعة على الرغم من الحسائر التي حدثت في سنة ١٩٣١ بسبب الجهود التي بذلت لوقف استمرار الهبوط في سوق القطن .

وقد بلغ أول السنة المالية الحالية ، أي في أول مايو سنة ١٩٤٦ مبلغ ٦٧٨ مليوناً من الجنيهات معظمه موظف في البنوك المالية والزراعية وفي القطن .

من هذا يتبين أن المالية المصرية قائمة على أسس سليمة ، فالاحتياطي الآن يبلغ حوالى السبعين مليوناً من الجنيهات ، والميزانية متوازنة في كل سنة ، والإيرادات في نمو مطرد ، وقد سارت الحكومة في السنوات الأخيرة على سنة الموازنة دون اللجوء الى الاحتياطي ، مما يوطد الثقة بالمالية المصرية في حاضرها ومستقبلها .

هذا وان كانت الديون العامة قد بلغت ٨٦ مليوناً من الجنيهات تسدد في مدى ٢٧ عاماً. يكاد يبدو تناقضاً أن تلجأ دولة توافرت لديها هذه الأموال الضخمة الى الاقتراض . غير أن نظرة الى تفصيل الأمر تنفى كل تناقض .

الدين العام :

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أثقلت المالية المصرية بدين عام يناهز مائة مليون من الجنيهات مقومة بغير النقد المصرى ، وواجبة الدفع في بلاد غير المملكة المصرية . تجمع في فترة قصيرة من سنة ١٨٦٢ الى ١٨٧٣ . وعقد بشروط باهظة أعجزت المالية المصرية عن سداده ، أو القيام بخدمته ، وأدت الى خضوع المالية المصرية للرقابة الدولية . بتدخل حكومات البلاد الدائنة ، ثم بإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، ثم بصور قانون التصفية سنة ١٨٨٠ وعقد مؤتمر لندن سنة ١٨٨٥ وصور قانون توحيد الديون سنة ١٩٠٤ . وهى حوادث تعاقبت على المالية المصرية ، وأضحت اليوم من الذكريات المرة .

وبالغاء صندوق الدين في ١٧ يوليو سنة ١٩٤٠ ، قطعت مصر مرحلة هامة ، ثم أعقبتها مرحلة أخرى ، هى جمع شتات الدين العام القديم والعمل على سداده وتحويله الى دين داخلى أخف حملاً ، ومحدد الأجل للسداد . ففي ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ بالاذن لوزير المالية فى تحويل الدين العام كله أو بعضه الى دين أخف حملاً ، وفى أن يعقد قروضاً لاآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة . بالشروط والأوضاع التى يحددها بموافقة مجلس الوزراء وفى نطاق حد أقصى لا يتجاوز أربعين مليوناً من الجنيهات . على أن يكون الغرض منها استهلاك جانب من الدين العام وسداده .

وقد كانت جملة الدين المصرى قبل ذلك التحويل والاستهلاك ١٠٢ر١٨٥ر٠٦٢ جنيهاً ، فأصبحت بعد اجراء هذه العملية ٨٥ر٠٠١ر٨٦ جنيهاً ثم استهلك منها قرض قصير الأجل قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

وفى أواخر سنة ١٩٤٥ ، فكرت الحكومة فى عقد قرض لتمويل محاصيل

القطن للتخفيف عن الاحتياطي العام ، ولسحب جانب من الأموال القابلة للاستثمار من السوق الحرة ، فصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ بالترخيص لوزير المالية في اصدار قرض بمبلغ ٣٠ مليون جنيه لمدة سبع سنوات على الأكثر وبفائدة ٢ ١/٤ ٪ . لتمويل القطن الذي تشتريه الحكومة ، وفي اصدار أذون على الخزانة لمدة ثلاثة أشهر بمبلغ لا يزيد على ١٢ مليونا من الجنيهات .

ومما تجدر ملاحظته فيما يتعلق بسياسة الاقتراض أن الحكومة المصرية كانت تلجأ في تمويل مشروعات الإصلاحات منذ أكثر من نصف قرن الى مواردها العادية دون الالتجاء الى القروض الا في حالات استثنائية . كما حدث في سنة ١٩٣٣ لحماية الثروة العقارية ، وفي سنوات ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٦ لتمويل محصول القطن . وقد انفتحت الحكومة في السنوات الستين الماضية - من مواردها العادية - ما لا يقل عن ٩٠ مليونا من الجنيهات لتنفيذ مشروعاتها العمرانية .

ولا تزال الحكومة متمسكة بهذا المبدأ . ويتوقف أمر التجائها الى عقد قروض في المستقبل على الظروف وعلى أهمية المشروعات الانتاجية التي تزمع تنفيذها ، على أن تكون قروضا داخلية ، أما اذا كان ثمة مشروع يتطلب أموالا لا يتسنى الحصول عليها الا من طريق القروض الخارجية ، ففي هذه الحالة سوف تعتمد الحكومة الى الانتفاع بمزايا اشتراكها في البنك الدولي للانشاء والتعمير .

ولكى يعطى القارىء فكرة صحيحة عن مدى التقدم المالى للدولة ، نورد بانانا مقارنا عن ميزانيتها (ايرادات ومصروفات) في عهد ما قبل الحرب الأخيرة :

سنة	ايرادات	مصروفات
١٩٢٣/١٩٢٢	ج ٣٣٦٣٠٠٠٠٠	ج ٣١٤٤٠٠٠٠٠
١٩٢٥/١٩٢٤	ج ٣٤٤٠٠٠٠٠٠	ج ٣٤٢٧٥٠٤٨٣
١٩٣٨/١٩٣٧	ج ٤١٥٤٣٠٢٠	ج ٤٢٥٢٧٨١٦
١٩٤٠/١٩٣٩	ج ٤٧٠٥٢٣٠٠	ج ٤٧٥٠٠٠٨٠٠

النقد المصرى والأرصدة الاسترلينية :

أساس النقد المصرى هو الجنيه ، ويقسم الى مائة قرش ، كل قرش عشرة مليمات ، وهو - طبقا للقانون - وزن معين من الذهب بعبارة خاص .

وقد رخص للبنك الأهلى المصرى - فى أواخر القرن الماضى - فى اصدار ورق نقد اشترط أن يكون نصف غطائه ذهباً . ولكن فى سنة ١٩١٦ أعفى البنك من هذا الشرط ، وأصبح الغطاء جميعه قراطيس مالية ، أغلبها أذون على الخزانة البريطانية .

وعلى ذلك صار النقد المصرى مستنداً الى أساس الاسترلىنى ، وأصبح الجنيه المصرى ثابت القيمة بالنسبة لليرة الاسترلىنية (الجنيه المصرى = $\frac{1}{4}$ ليرة استرلىنية) ولم تتأثر هذه العلاقة بين النقدين بعودة الاسترلىنى لقاعدة الذهب سنة ١٩٢٥ ولا بخروجه عنها سنة ١٩٣١ ، ونشأ عن ذلك وعن امكان اجراء التحويلات بين البلدين بسعر ثابت غير خاضع للعوامل الاقتصادية المعروفة ، أن أصبح تحويل الأموال من بريطانيا الى مصر عن طريقه اصدار أذون على الخزانة البريطانية مقابل المبالغ التى تصرف فى مصر .

وتراكت هذه الأذون مدة الحرب لتغطية المصروفات البريطانية فى مصر ، ثم لتغطية المصروفات الأمريكية ، لأن الحكومة الأمريكية كانت ولا تزال تدفع مصروفاتها فى مصر للندن بالدولار فتحوله لندن الى مصر ليرات استرلىنية .

ولهذا السبب وغيره ، كاستقلال الممولين فى مصر أموالهم فى قراطيس بريطانية ، نشأ ما يسمى بالأرصدة الاسترلىنية .

وستكون تسوية هذه الأرصدة موضع مفاوضة بين الحكومتين .

الضرائب :

لم تكن مصر فى عهد الامتيازات الأجنبية ، مطلقة اليد فى فرض الضرائب على كافة المقيمين بها ، بل كان للأجانب فيها مركز خاص نتج عن تلك الامتيازات وكيفية تطبيقها وتفسيرها . فلم يكن ممكناً أن تفرض ضرائب على الوطنيين دون الأجانب ، ولا أن تفرض ضرائب مباشرة على الأجانب الا بعد موافقة الدول الأجنبية صاحبة الامتياز بالاجماع ، بعد اجراءات طويلة ومعقدة - تكاد تجعل فرض هذه الضرائب أمراً مستحيلاً - كانت سبباً فى فشل المحاولات التى بذلت لاصلاح النظام الضرائبى فى مصر .

ولم تكن قيود الامتيازات مقصورة على أبواب الإيرادات فحسب ، وإنما تعدت ذلك الى أوجه صرفها أيضا ، كتخصيص إيرادات معينة لأوجه صرف معينة ، وعدم المساس بها الا بموافقة تلك الدول الأجنبية .

وترتب على ذلك أن انحصرت إيرادات الدولة من الضرائب المباشرة في نوعين من الضرائب ، هما ضرائب الأطنان ، وعوائد الأملاك المبنية ، وقد سميا بالأموال المقررة ، وهكذا كانت الثروة العقارية تنفرد بحمل العبء كله دون الثروة المنقولة على الرغم من ازدهارها وازدياد أهميتها . وكانت حصيلة الضريبتين المباشرتين وفقا لتقديرات الميزانية لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ هي ٦٢٧٢٠٠٠ جنيه وهو ما يوازي ١٧ . / . من مجموع الإيرادات .

وفي سنة ١٩٣٧ ألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستردت مصر حقها الطبيعي في التشريع المالي ، فبادرت الى اصلاح نظامها المالي على هدى المبادئ الأساسية للتشريعات المالية ، وذلك بتوزيع الأعباء العامة على جميع القاطنين بالأراضي المصرية وعلى أوجه الإيراد المختلفة الثابتة والمنقولة ، وفقا للحاجات العامة ومع مراعاة مقتضيات التدرج والاعتدال .

وهكذا صدر القانون بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . والقانون بتقرير رسم دمغة . وكان مقررا أن يصاحبهما قانون بفرض رسم أيلولة على التركات . ولكن هذا التشريع تأخر صدوره الى سنة ١٩٤٤ .

وبدأت مصلحة الضرائب عملها في سنة ١٩٣٩ . فأدى التطبيق الى حاجة التشريعين الى التعديل بالتدريج . فصدرت عدة قوانين متتابعة بتعديلات أدخلت عليهما . وكذلك أدى الازدياد المطرد في النفقات العامة والرغبة في حسن توزيع الأعباء الى فرض ضرائب جديدة ، فصدر قانون بفرض ضريبة اضافية للدفاع وتبعه قانون بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية ، ثم قانون بفرض أتاوة خاصة على الربح الناتج من عمليات القطن ، فقانون بفرض رسم انتقال على شراء الأوراق المالية . وأخيرا قانون رسم الأيلولة على التركات الذي أشير اليه ، وأدخلت على هذه التشريعات تعديلات صدرت بها قوانين متلاحقة .

ولا تزال تشريعات الضرائب موضع بحث وتعديل الآن ، مع مشروع جديد لفرض الضريبة على صافي الدخل الكلي .

المحرك :

الرسوم الجمركية في مصر قسمان: رسوم على البضائع الواردة أو الصادرة، ورسوم انتاج أو استهلاك على بعض ما يصنع في مصر ومثله مما يرد من الخارج. ورسوم الوارد والصادر تحصل طبقا لتعريفة وضعت سنة ١٩٣٠ ، وكان تقسيمها وتبويبها على أساس النموذج الذي وضعته عصبة الأمم القديمة، وتحصل رسوم الوارد على ٨٩٦ بندا . أما رسوم الصادر فعلى أصناف قليلة.

وقد كانت سياسة الحكومة في فرض هذه الرسوم تقوم على تشجيع استيراد المواد الغذائية وال خامات اللازمة للصناعة والآلات . وعلى حماية الصناعات المحلية . أما رسوم الانتاج والاستهلاك ، فترمي الحكومة من ورائها الى جمع ايراد خفيف الاثر على المستهلكين .

وتكون الايرادات الجمركية عنصرا هاما من الموارد العامة . فقد كانت في سنة ١٩٤٠ تمثل ٤٥ . / . من هذه الايرادات ، وفي سنة ١٩٤١ ، ٣٧ . / . ، وفي سنة ١٩٤٢ ، ٣١ . / . ، وفي سنة ١٩٤٣ ، ٣٤ . / . ، وفي سنة ١٩٤٥ ، ٣٥ . / . ، وفي سنة ١٩٤٦ حوالى ٣٨ . / .

ومن المنتظر أن تزداد هذه الايرادات برفع القيود عن الاستيراد .

الارصاء :

تقوم مصلحة الاحصاء ، التابعة لوزارة المالية ، بجمع الاحصائيات ذات الصبغة العامة دوريا . كما تقوم بتعداد الانفس ، وبالتعداد الصناعى والتجارى والزراعى كل عشر سنوات .

والاحصائيات الدورية تتناول السكان وأحوالهم الاجتماعية . وتتناول الحالة المالية والتجارية والاقتصادية ، وتتناول المحصولات الزراعية .

وينشر مجمل لهذه الاحصائيات الدورية كل عام في « الاحصاء السنوى العام » يتضمن - فيما يتعلق بالسكان - بيانات عن المواليد والوفيات والأمراض المعدية والزواج والطلاق والصحة .

وفيما يتعلق بالتجارة والمال يتضمن بيانات عن شركات المساهمة التي تعمل في مصر وعن التجارة الخارجية ، وعن حركة الملاحة في الموانئ وفي قناة السويس وعن أسعار أهم السلع الأساسية والأولية ، كما يتضمن احصاء عن الأجور وساعات العمل .

وفيما يتعلق بالزراعة ، تنشر احصاءات شهرية عن المحاصيل الزراعية ، وأسبوعية عن القطن والفلال : أثمانها وموجوداتها بالأسواق . كذلك تنشر بيانات عن التعليم كل ثلاث سنوات ، وعن موظفي الحكومة ومستخدميها كل سنة .

خاتمة :

مما سبق يتضح كم تقدمت مالية الدولة تقدما مطردا وتشعبت نواحي النماء في مواردها المتعددة . وكم تطورت في السنين الأخيرة تطورا ، هيأ لها المرونة والموازنة .

وإذا كانت ظروف ما قبل الحرب الأخيرة ، ثم ظروف الحرب نفسها ، قد حالت دون الاستفادة من كامل الطاقة المالية للدولة في نواحي الإصلاح المختلفة ، فإن الظروف الحالية تتطلب منها مجهودا شاقا جبارا للقيام بشتى أنواع الإصلاح والتقدم والتعمير . كما تتطلب موارد ضخمة للانفاق منها على المشروعات المهمة للتنفيذ ، سواء منها ما كان متصلا بالأشغال العمومية ، أو مياه النيل ، أو الصحة ، أو التعليم ، أو دعم وسائل الصناعة والزراعة والانتاج ، وتقوية عناصرها ومقوماتها ولقد كان من أهداف الدولة الرئيسية بذل كل ما يمكن بذله لرفع مستوى المعيشة للفرد عموما وللطبقات الفقيرة على الخصوص . لذلك وضعت جميع مشروعات الإصلاح على أساس تهيئة أسباب الحياة الطيبة السهلة على الطبقات العاملة . وهي سياسة لا شك مؤدية في آخر الأمر الى دعم الاقتصاد العام وتقوية عناصره .

كان للحياة الدستورية أكبر الأثر في هذا النحو المبارك . إذ ساعدت الرقابة البرلمانية ، فضلا عن الرقابة الشعبية ، على توجيه الاداة التنفيذية نحو الأهداف القويمة النافعة ، وتوفير رخاء البلاد ، ورعاية الطبقات الفقيرة والعناية بشؤونها ، وبذل كل ما يمكن من تضحية لانهاضها وتيسير سبل الحياة لها .

القطن ..

وشأنه في الاقتصاد المصرى وفي التجارة العالمية

مركز القطن في العالم

إذا ذكرت مصر ، في عالم المال والاقتصاد ، تبادر الى الذهن محصولها الرئيسى الذى تنتجه سنويا ، وهو القطن .

وليس ذلك راجعا فقط الى أنه يتوقف عليه حتى الآن رخاء الفلاح المصرى والمنتج الزراعى ، وأنه العامل الأول في ميزان مصر التجارى ، بل يرجع كذلك الى أن القطن المصرى هو أفخر أنواع الأقطان في العالم ، لما يمتاز به من صفات ينفرد بها ، ولما تقوم عليه صناعات قد لا تجد بديلا عنه .

ويزرع القطن في جميع أنحاء العالم ابتغاء أليافه . وهو أهم نبات عالمي ، إذ أن تسعة أعشار سكان العمورة يعتمدون عليه في كسائهم ، لرخص أثمانه وملاءمته للأبدان من الوجهة الصحية ، فضلا عن قوة تحمله وقلة انقباضه . فاذا أضفنا الى ذلك أن تقدم الصناعة في العصر الحديث جعل استعمال القطن ضروريا في كثير من الصناعات المختلفة ، ظهرت لنا بوضوح المكانة الممتازة لهذا الصنف على سائر النباتات .

لا عجب إذن إذا اتجهت جميع الدول في عصرنا الحاضر الى زراعته حيثما أمكن ذلك ، وصرفت من الجهود والأموال في سبيل الوصول الى هذه الغاية ما لا يمكن تقديره أو حصره .

بل ذهبت الدول الكبرى الى اعتباره مادة أساسية في حياتها الاقتصادية الدولية . فأوجدت لها سياسة قطنية مستقلة ذاتية - أسوة بما هو متبع في موضوع

البترو - ترمى الى عدم اعتمادها على غيرها من الدول فى الحصول على هذه المادة الثمينة التى لا غنى للدول عنها فى السلم والحرب . وقد بلغ عدد البلاد التى تزرع هذا الصنف الآن ثمانين بلدا بعد أن كان لا يتجاوز الستة والثلاثين فى عام ١٩١٨ .

مميزات القطن المصرى

وقد يتبادر الى الذهن أن مستقبل محصول مصر الرئيسى قائم ازاء هذه المجهودات الدولية الضخمة ، وبخاصة لصغر رقعة أراضيها الزراعية بالقياس الى المساحات الشاسعة التى قد تصلح لزراعة القطن فى الممالك الاخرى . ولكن يجب ألا يغرب عن البال ، أنه اذا كانت مساحة الأراضي المصرية الزراعية صغيرة فان الطبيعة قد خصتها بميزات لا تتوافر فى أية بلاد أخرى من بقاع الأرض ، من حيث خصوبة التربة واعتدال المناخ ووفرة مياه الرى ، فضلا عن وجود فلاح هو مثال الجد والكد والصبر . ولهذا صار القطن المصرى سيد الاقطان العالمية قاطبة ، لما اجتمع له من طول الشعرة ، ومتانتها ، وبريقها ، ونعومتها ، واتساقها ، وخلوها من الكثير من عيوب الغزل التى توجد فى الاقطان الاخرى . وبذلك وضعت مصر فى رأس القائمة بين جميع بلدان العالم التى تنتج القطن الطويل الشعرة ، اذ تبلغ نسبة ما تنتجه من هذا القطن حوالى ستين فى المائة من مجموع ما ينتجه العالم من هذه الاقطان ، بينما تبلغ نسبة ما تنتجه من القطن المتوسط الشعرة من ٢٥ ٪ الى ٤٠ ٪ . تبعا للسنين .

واذا كان للطبيعة يد فيما يتصف به القطن المصرى من جودة ، فان المجهودات الكبيرة التى تقوم بها مصر ، شعبا وحكومة ، لها أثر كبير فعال فى هذا المضمار . ولولا هذه المجهودات المستمرة لانحط نوع القطن المصرى ، وتلاشى الكثير من صفاته الممتازة . فتتظيم الرى ، والعناية بالصرف ، والاهتمام بأمر البذور ، واستنباط السلالات الفنية الجديدة ، ومكافحة الآفات ، والتسميد ، وعمل الفلاح المضنى الشاق المستمر ، وغير ذلك من الأعمال والوسائل التى تتذرع بها مصر فى انتاجها القطنى - مما سنشير الى بعضها فيما يلى - لها كلها أكبر الفضل فى الوصول بالقطن المصرى الى مرتبته الحالية ..

قلت : ان القطن المصرى هو سيد الاقطان العالمية لميزاته الذاتية التى

أشرت إليها ، وليس أدل على هذه الحقيقة الناصعة من النتائج الباهرة التي تصل إليها صناعة الغزل لأقطاننا . فبينما يبلغ متوسط طول الخيوط التي زنتها لبرة والمغزولة من القطن الأمريكى الذى طول تيلته من $\frac{1}{4}$ ملليمتر رتبة جود مدلنج ١٢٦٠٠ ياردة - فان طول خيوط نفس الوزن من القطن الأشمونى المغزول يبلغ ٥٠٤٠٠ ياردة ، أما من الكرنك فيبلغ ٨٠٠ ياردة ، ومن الأشمونى ١٨٩٠٠٠ ياردة ، بل انه أمكن الصناعة فى زمن الحرب ولاغراض حربية - بناء على معلومات خاصة - أن تنتج من الأصناف الراقية من هذا القطن الأخير ، الخيط ثمرة ٤٠٠ فى اصطلاح الغزالين ، ومعناه أن طول هذه الخيوط لوزن اللبرة $٨٤٠ \times ٤٠٠ = ٣٣٦٠٠٠$ ياردة ، وذلك أمر يصح أن يكون أعجوبة من أعاجيب خصائص القطن المصرى .

منتجات القطن الصناعية

لا عجب اذن أن تكون أفخر المنسوجات القطنية هى التى تصنع من القطن المصرى . وقد امتد نشاط الصناعة الى الاستعانة به فى صناعات مختلفة أصبحت حيوية لعالمنا الحديث . وفيما يلى بيان بمقدار ما تستهلكه بعض تلك الصناعات منه سنويا :

بوبلين ، زفير ، بوال	٣٠٠٠٠٠ بالة
أدوات كهربائية	٢٠٠٠٠٠
التريكو	٢٥٠٠٠٠
خيط البكر	١٥٠٠٠٠
عجلات السيارات	١٥٠٠٠٠
أشرطة الآلات الكاتبة	٢٥٠٠٠٠
القטיפه القطنية	٤٠٠٠٠٠

وهذا البيان ظاهر الدلالة على ما للقطن المصرى من مركز ممتاز فى العالم الصناعى .

تجارة القطن المصرى

وفيما يلى بيان بمتوسط ماصدر الى دول العالم من أقطاننا فى السنوات الأربع التى سبقت الحرب الماضية :

البلاد المصدرة اليها

بريطانيا العظمى	٢٨١٧٠١٣ ر قنطارا
الهند البريطانية	٤٥٥١٢٢ ر
بلجيكا	٩٠٠٥٦ ر
النمسا	١١٥٢٥٨ ر
كندا	٣٢٢٨١ ر
الصين	١٠١٣٧٧ ر
تشيكوسلوفاكيا	٢٩٤٩٨٩ ر
استونيا	٣٨٩٩١ ر
فرنسا	١٠٦٥٢٧٧ ر
المانيا	٨٨٠٦١٠ ر

صناعة القطن في مصر

وفيما يلي بيان بمقدار ما تستهلكه صناعة الغزل في مصر من القطن المصري
منذ عام ١٩١٥ حتى عام ١٩٤٥ :

السنة	القنطار	السنة	القنطار	السنة	القنطار
٩١٦/٩١٥	٥٦٠٠٠	٩٢٦/٩٢٥	٥٨٣٠٠	٩٣٦/٩٣٥	٣٩٥٢٠٤
٩١٧/٩١٦	٦٣٣٤٥	٩٢٧/٩٢٦	٥٣٩٤٥	٩٣٧/٩٣٦	٤٣٦٦٤٤
٩١٨/٩١٧	٥٨٧٢٦	٩٢٨/٩٢٧	٥٣٣١٨	٩٣٨/٩٣٧	٥١٠٧٣٥
٩١٩/٩١٨	٥٦٧٢٨	٩٢٩/٩٢٨	٦١٨٢٤	٩٣٩/٩٣٨	٥٦٩٦٢٣
٩٢٠/٩١٩	٢٢٩٥٢	٩٣٠/٩٢٩	٥٠٥٨١	٩٤٠/٩٣٩	٥٨٤٠٠٠
٩٢١/٩٢٠	٤٩٠٠٠	٩٣١/٩٣٠	٥٢٥٠٩	٩٤١/٩٤٠	٧٥٣٠٠٠
٩٢٢/٩٢١	٥٥٢٦٧	٩٣٢/٩٣١	١٠١٣١٠	٩٤٢/٩٤١	٨٥٤٠٠٠
٩٢٣/٩٢٢	٧١٠٠٠	٩٣٣/٩٣٢	٢٤٠٢٨٨	٩٤٣/٩٤٢	٨٩١٠٠٠
٩٢٤/٩٢٣	٤٦٩١٤	٩٣٤/٩٣٣	٢٤٠١٥٨	٩٤٤/٩٤٣	٨٧٥٠٠٠
٩٢٥/٩٢٤	٥٤١٠٠	٩٣٥/٩٣٤	٢٣٥٠٦٩	٩٤٥/٩٤٤	١٠٦٤٠٠٠
—		—		٩٤٦/٩٤٥	١٠٤٣٠٠٠

التجارة

التجارة الخارجية : يستلفت النظر في الحركة التجارية الخارجية لمصر ، في السنوات العشر الأخيرة ، انها وصلت الى أقصى رقم في سنة ١٩٤٥ ، اذ بلغت قيمة الواردات نحو ٥٦ مليون جنيه ، والصادرات نحو ٤١ مليون جنيه ، مقابل ٣٦ ، ٢٨ في سنة ١٩٣٨ .

الميزان التجارى : وقد أثرت الحرب على الميزان التجارى فأصبح ذلك الميزان من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٥ فى غير صالح مصر ، اذ بلغت جملة العجز خلال هذه المدة نحو ٩٧ مليون جنيه ، وكان أكبر عجز هو ما حدث سنة ١٩٤٢ اذ بلغ نحو ٣٦ مليون جنيه .

حركة الواردات والصادرات : وليان حركة الواردات والصادرات نورد فيما يلى جدولين بقيمة الواردات من بعض البلاد فى سنة ١٩٤٥ ، وقيمتها فى سنة ١٩٣٨ ، وهى السنة التى سبقت الحرب الأخيرة .

الواردات

البلد المستورد منها	قيمة الواردات سنة ١٩٣٨	قيمة الواردات سنة ١٩٤٥
	جنيه	جنيه
بريطانيا العظمى	٨٤٠٠٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١٤٣٢٠٤	٨٤٢٨٣٧٧
كندا	٥١١٨٢	٤٦١٤٤٧١
سيلان	٢٦١٤٩٧	١٠٥٦٠٥٥٥
قبرص	١٦٣٤٣٣	١٦٥١٤٣٠
اثيوبيا	٢٢١٧٦	١٢٠٥٠٦٦٠

البلد المستورد منها	قيمة الواردات سنة ١٩٣٨	قيمة الواردات سنة ١٩٤٥
الهند	٨٧٣ر٤٨٢	٢٩٣٠ر١٥٣
العراق	١٦٣ر٧١٥	٤٧٨٧ر٧٠٥

وقد ترتب على غلق أسواق رومانيا وجزر الهند الهولندية ، التي كانت تمد مصر بمنتجات البترول ، اللجوء الى ايران . وترتب على ذلك أن بلغت قيمة واردات مصر من ايران في سنة ١٩٤٥ عشرة أضعافها سنة ١٩٣٨ .

الصادرات

البلد المصدر اليها	قيمة الصادرات سنة ١٩٣٨	قيمة الصادرات سنة ١٩٤٥
بريطانيا العظمى	٩٤٣٦ر٢٤١	١١ر٤٠٨ر٠٣٠
سيلان	٣٤ر٥٠٣	٣ر١٨٨ر٥٩٩
استراليا	٤٤ر٣٠٦	٣٦١ر٩٩٥
قبرص	٤٥ر٢٧٠	٧١٤ر٦١٠
الولايات المتحدة الامريكية	٧٠٧ر٥٣٠	٢ر٩١٣ر٩٩٧
فرنسا	٢ر٣١٨ر٤٧٨	٧ر١١٧ر٨٦٥
العراق	٧١ر٣٧٧	٢٠٣ر٧٢٠
فلسطين	٣٦٩ر٠٢٤	١ر١٠٢ر٩٠٤
سوريا	٢٠٦ر٤١٩	١٠ر٣٨٧ر٣٢
الهند	١ر٥٣٧ر٥٦٩	٨ر٧٤٨ر٦٥٢
المملكة العربية السعودية	٨١ر٩٩٨	١٨٤ر٣٦٥

أصناف الواردات : وبلغت قيمة الواردات سنة ١٩٤٥ من المنتجات المعدنية - البنزين والبترول والمازوت - نحو ٢٠ في المائة من جملة الواردات ، وقد زادت زيادة كبيرة في تلك السنة عما كانت عليه سنة ١٩٣٨ ، بينما نقصت المقادير المستوردة من الفحم .

وزادت أيضا قيمة الواردات من المشروبات الروحية، والدخان، والمنتجات الكيماوية والأدوية.

ونقصت قيمة الواردات من الأسمدة الكيماوية، والكبريت، والاختشاب، والفواكه، والمعادن العادية ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة والأدوات الكهربائية، ووسائل النقل.

أصناف الصادرات : كان القطن سنة ١٩٤٥ - كما كان من قبل - أهم الأصناف التي تصدرها مصر . لكن ظروف الحرب أنقصت المقادير المصدرة منه في هذه السنة فكانت ٤١٢٤ر٣٦٨ قنطارا، بينما كانت ٧٩٣٦ر٦٧٥ قنطارا في سنة ١٩٣٨ . ويلي القطن في الأهمية الأرز، اذ بلغت قيمة المصدر منه ٤٦٩ر٠٥٦ ج.م. في سنة ١٩٤٥، وكانت ٦٨٤ر٣٥٤ جنيها في سنة ١٩٣٨.

وتأتى بعدهما زيوت المازوت والديزل والسولار والفوسفات والبصل والسجائر والجلود المدبوغة والملح العادي والأسماك والبطاطس والخضراوات والنخالة وفضلات الطحن وغيرها.

وآمال مصر في التجارة الخارجية ان تجد رواجاً لمحاصيلها الزراعية، وأهمها القطن والأرز والكتان والبصل والفواكه والخضراوات التي تمتاز بجودة أصنافها للفائض من مصنوعات كثيرة كالسكر والنشا والخلوى والجلود المدبوغة والاسمنت.

القوانين التجارية الجديدة : ظل كثير من المسائل المتعلقة بالتجارة والصناعة

في مصر زمنا طويلا من غير أن يتخذ بشأنه تدبير تشريعي، مما كان له أسوأ الأثر في الحياة التجارية والصناعية . وكان من أهم أسباب ذلك القيود التي كانت مفروضة على سيادة البلاد التشريعية بمقتضى نظام الامتيازات الأجنبية . وبعد معاهدة مترو، ومنذ أن صدر المرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧، أصبحت جميع القوانين تطبق على الأجانب أسوة بالمصريين.

وأهم القوانين التي صدرت قبل معاهدة مترو :

- ١ - المرسوم بقانون الخاص بتجارة الجملة للخضر والفاكهة (١٩٣١)
- ٢ - مرسوم مراقبة الصادرات لأهم المحاصيل الزراعية (١٩٣٢)

٣ - القانون الخاص بالغرف التجارية (سنة ١٩٣٣) المعدل سنة (١٩٤٠)

٤ - قانون السجل التجارى (١٩٣٤)

وأهم القوانين التى صدرت بعد معاهدة مونتر و :

١ - قانون العلامات والبيانات التجارية (١٩٣٩)

٢ - قوانين مكافحة الغش التجارى (١٩٤١)

٣ - مرسوم بانشاء جمعية للمحاسبين من مصريين وأجانب (١٩٤٦)

وهناك مشروعات قوانين أخرى فى طريق الاصدار ، مثل قانون الغرف الصناعية ، وقانون براءات الاختراع وحماية الملكية الصناعية ، وقانون المناجم والمحاجر ، وقانون توحيد الموازين والمكاييل والمقاييس ، وقانون الشركات .

الملحقون التجاريون : وكان لمصر قبل الحرب العالمية الأخيرة ممثل

تجارى فى لندن ، وآخر فى برلين لمنطقة وسط أوروبا . وفى سنة ١٩٣٨ عين ممثلون فى ايطاليا ، والأراضى الواطئة ، وفلسطين للشرق الأوسط ، وفى خلال الحرب عين ممثل آخر فى الولايات المتحدة . وبعد الحرب عين ممثل مقره مدينة برن ، تشمل دائرة عمله وسط أوروبا ، وقد نقل أخيرا الى براج .

ويجرى العمل لتوسيع نطاق التمثيل التجارى فى الخارج ، بحيث يشمل أهم ممالك أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا التى بينها وبين مصر معاملات تجارية .

الغرف التجارية : ويوجد بالقطر المصرى غرفة تجارية مصرية بكل محافظة

أو مديرية ، وعددها تسع عشرة غرفة . وهى مثيلة فى نظامها بالغرف التجارية فى الدول الأخرى .

ويوجد به كذلك غرف تجارية بريطانية وفرنسية وسويسرية ويونانية ، تتصل بها الغرف المصرية لتبادل المعلومات فى الشؤون التجارية .

وقد تم الانضمام الى الغرفة التجارية الدولية بباريس .

الصناعة

مضر في الاصل بلد زراعى ، ومع هذا فقد تقدمت الصناعة بها في السنوات الأخيرة تقدما عظيما لتوفير سبل العيش للسكان المتزايدين في اطراد ، والموازنة للاقتصاد القومى .

وتقوم الصناعة في مصر بوجه عام على حاصلات البلاد الزراعية والمعدنية . وقد بدأ التحول الى العناية بالصناعة عقب الحرب العالمية الأولى بعد الحرمان الذى قاسته البلاد في خلال تلك الحرب ، وقد كان بالبلاد قبل ذلك صناعات عديدة أهمها :

الصناعة القرمزية

النسيج اليدوى ، السكر ، الكحول ، معاصر الزيوت ، السجائر ، الاسمنت ، الملح والصودا ، الصابون ، الطوب ، حلج القطن ، ضرب الأرز ، طحن الدقيق . وقد ساعد على نموها تعديل التعريف الجمركية لسنة ١٩٣٠ لاعطاء الصناعة الاهلية قسطا من الحماية ، والسلف الصناعية التى كانت تقدمها الدولة بسعر فائدة بسيطة ، والمجهود الذى قام به جماعة بنك مصر ، في انشاء عدة صناعات ، وفي مقدمتها الغزل والنسيج .

ولما كان القطن أهم المحاصيل المصرية فان أهم صناعاتنا الاهلية تقوم عليه ، كصناعة حلج القطن ، وكبسه ، وعصر البذرة ، والغزل والنسيج .

الصناعة الخمرية

وفيما يلى بيان مختصر لأهم الصناعات التى قامت ونمت في السنوات الأخيرة

صناعات أخرى : وذلك الى جانب عدة صناعات أخرى ، كانت قد بدأت نهضتها عقب سنى الحرب العالمية الأولى ، وساعد على نموها قيام الحرب العالمية الأخيرة ، وانقطاع ورود المصنوعات الأجنبية منها . مثل صناعة غزل الحرير ونسجه ، صناعة التريكو ، صناعة الكتان ، صناعة الجوت ، صناعة السيزل ، صناعة المواد الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، صناعة الورق ، الاسمنت والملح والصودا ، الزجاج ، الخزف ، الطوب ، المصنوعات الجلدية ، الكبريت ، الخشب المضغوط ، اللعب ، الأدوات المدرسية وغيرها .

مساقط خزان اسوان : وقد استقر الرأى أخيرا على الانتفاع بمساقط خزان اسوان فى انتاج القوة الكهربائية واستخدامها فى أغراض صناعية . وهذا المشروع هو أعظم مشروع أقدمت عليه البلاد حتى اليوم . ومن أهم نتائج تنفيذه قيام صناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة الحديد . والصناعة الأولى ستوفر للبلاد تسميد زراعتها التى تستهلك نحو ٥٠٠٠٠٠ طن سنويا من السماد ، نستوردها من الخارج ، وقيام صناعة الحديد سيمكن من استغلال ثروة الحديد الكبرى الموجودة فى منطقة اسوان ، والاستغناء عن استيراد كميات كبيرة من الحديد والآلات والأدوات ، ويبلغ متوسط قيمتها سنويا نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات .

المحاجر : تضم الأراضى المصرية ثروة حجرية تمتد على جانبي وادى النيل شرقا وغربا ، وتنتهى بالصحراء . غير ان الجزء الذى يستغل الآن هو القريب من النهر ، لقلة تكاليف النقل نسبيا ، ولسهولة استخدام النقل النهري . أما مواد المحاجر التى يجرى استغلالها الآن فهى :

الاحجار الجيرية - الاحجار الرملية - الرمال - الزلط - البازلت - الجبس - الجرانيت - الديوريت - الحجر السماكى الامبراطورى - الاحجار الجيرية المتطفلة - الالباستر المصرى - الرخام .

وتقوم على هذه المواد الصناعات الآتية :

صناعة الاسمنت - صناعة الطوب الرملى - صناعة الزجاج - صناعة الفخار والخزف - صناعة اعداد الرخام وصقله وعمل المزايكو .

بنك مصر

مقدمة تاريخية

حين شبت الحرب العالمية الأولى شعر المصريون بالنقص الشديد في مطالبهم الحيوية الضرورية.

وكانت الحالة الاقتصادية يومئذ شاذة ، فقد قنعت مصر ببقائها مزرعة ليس غير ، وترتب على ذلك أن ظل مستوى المعيشة بين أهلها في انخفاض مستمر .
وحين نهضت مصر في سنة ١٩١٩ نهضتها السياسية وتيقظ الضمير الوطني ، انتهز هذه الفرصة السانحة طلعت حرب باشا مع بعض رفاقه المصريين ، فعملوا على انشاء بنك مصري بأموال مصرية ، وتم لهم ذلك في سنة ١٩٢٠ فتأسس بنك مصر برأس مال صغير لم يتجاوز وقتئذ ثمانين ألف جنيه ، وبحفنة من الموظفين لا يتجاوزون العشرين ، يتولون العمل فيه بلغة البلاد العربية .

وأخذ ينمو رويدا حتى انتشرت فروعه في أنحاء البلاد ، كما أخذ في تأسيس العلاقات بينه وبين المصارف الأخرى في داخل البلاد وفي الخارج . ثم زاد بالتدريج رأس ماله وموظفوه وعماله ، حتى بلغ رأس المال مليون جنيه ، كما بلغ عدد الموظفين نحو ألف موظف و ٨٠٠ من العمال الذين يؤدون أعماله الصغرى .

أهداف البنك وأعماله

وكان بنك مصر قد رسم برنامجه وأعلنه يوم انشائه ، وهو برنامج يتلخص في القيام أولا بالأعمال المصرفية ، ثم أخذ بعد ذلك في تشجيع انشاء الصناعات التي تحتاج إليها البلاد . وقد نجح في تأدية مهمته الأولى ثم وفق الى تصوير حاجات البلاد في صور شركات مساهمة دعى المصريون وحدهم الى الاكتتاب فيها . فأنشأ أول ما أنشأ مطبعة تزوده ، وتزود فروعته وشركاته ، بالدفاتر والأوراق

المختلفة ، ثم وجه عنايته الى القطن محصول البلاد الرئيسى ، فجعل له سلسلة حلقات متصل بعضها ببعض ، كالحلج والنقل والغزل والنسيج والتصدير والتأمين . واتصل بالقطن حلقات الحرير والكتان .

وتفرع من النقل حلقة للنقل فى النهر وفى البحر وفى الجو . ثم ارتبطت هذه الحلقات بحلقات أخرى أطلق عليها اسم « شركات مصر » وقد بلغ عددها تسع عشرة شركة ، وزاد رأس مالها مع الاحتياطى عن خمسة ملايين من الجنيهات .

ولا يتسع المجال هنا الى الاسهاب فى بيان أعمال البنك وشركاته . ولكننا نشير باختصار الى الحقائق التالية :

أولاً - ان بنك مصر وما تفرع منه من منشآت مالية وصناعية وتجارية قد أتاح الفرصة لنحو ٥٠٠٠٠ من الشبان المتعلمين وأكثر من خمسين ألفاً من العمال للتدرب بطريقة عملية على أعمال جديدة لم تكن مألوفة لهم . فمرنوا عليها وأجادوها ، وفتحت لهم ولائهم أبواب عمل وموارد رزق .

وقد أصبح بنك مصر يعول مع شركاته نحو ٥٥ ألف أسرة يتناولون مرتبات وأجورا سنوية تربو على ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ثانياً - ان بنك مصر ومؤسساته قد أوفدوا الى أوروبا أيضا نحو ثلثمائة شاب مصرى فى بعثات ، لتعليمهم مختلف الشؤون الاقتصادية والفنية وتدريبهم عمليا فى المدارس الفنية والمصانع العريقة هناك .

ثالثاً - ان نجاح بنك مصر ونجاح مؤسساته كان حافزا ومشجعا للكثيرين من المصريين على ترسم خطواته ، فنشأت شركات مصرية عديدة نجح بعضها نجاحا عظيما .

رابعا - ان بنك مصر بما أسسه من المنشآت الصناعية المختلفة ، قد عاون معاونة لا يستهان بها على تحسين ميزان مصر التجارى . فهذه المنشآت تنتج الآن سنويا وتؤدى من الخدمات بما لا تقل قيمته عن ١٥ مليون جنيه ، وكانت هذه المصنوعات تأتى الى بلادنا من الخارج . كما ساهم بنك مصر ومؤسساته فى تنمية إيرادات الخزانة العامة ، فان شركة واحدة من شركاته ، وهى شركة مصر للغزل والنسيج ، قد أفادت الخزانة العامة فى سنة واحدة من سنى الحرب الأخيرة بما يربو على مليون الجنيه قيمة ضرائب مختلفة .

ثروة مصر المعدنية

مقدمة تاريخية

تعتمد مصر في اقتصادها القومي على خصب أرضها وما تنتجه من محاصيل زراعية وما يقوم على أساس هذه المحاصيل من صناعات . أما ما تنتجه من معادن فلا يمثل الا نسبة صغيرة من ثروتها القومية ، ولو أن هذا الانتاج قابل للزيادة اذا توافرت له وسائل التنشيط والتشجيع .

على أن مساحة القطر المصرى وحده (ما عدا السودان) تبلغ نحو مليون كيلومترا مربعا ، ولا يزيد الجزء المنزرع والقابل للزراعة عن ٤ . / . منها ، أما الباقي فهو صحراء جرداء شاسعة ، يعوزها الماء ومقومات المعيشة فلا يسكنها سوى عدد قليل من البدو والرحل ، ولا يمكن أن تكون لها قيمة الا بما قد يوجد في بطون صخورها من عروق وطبقات معدنية .

وصناعة استخراج خامات المعادن من مواطنها في مصر صناعة متناهية في القدم ، ذلك أن المصريين القدماء قد بدأوا منذ عهودهم الأولى في البحث عن الذهب والنحاس وأكاسيد الحديد « المغرة » واستغلالها ، ونشطت جهودهم في هذه الناحية نشاطا ملحوظا ابان العصور الفرعونية الزاهرة . وقد ترك لنا فراغة الأسرة الثانية عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة وما بعدها ، من الآثار والنقوش ما أطمأ اللثام عن مدى ما كانوا يقومون به من أعمال البحث والاستغلال ، وما حذقوه من صناعات قامت على أساس هذه الخامات . كذلك كان لهم السبق في استخراج أحجار الزخرفة التي صنعوا منها التماثيل البديعة والمعابد البارعة .

على أنه بانتهاء العصور الفرعونية خبا هذا النشاط وأهملت المناجم والمحاجر المصرية ، واستمر هذا الإهمال فيما عدا فترات قصيرة متقطعة من النشاط في عصور الحكم الإغريقي والروماني وبعض العصور الإسلامية . ثم أسدل عليها ستار كثيف من النسيان حتى أواخر القرن الثامن عشر .

فلما اعتلى عرش مصر مجدد نهضتها ومنشئ أسرتها الملكية محمد على باشا ، رأى بئاق بصره ضرورة الوقوف على جميع احتمالات موارد بلاده الواسعة ، فدعا من الاختصاصيين والعلماء الأجانب من جابوا أطراف الصحارى المجهولة ليحتلوا سر ما تحتويه صخورها من معادن . وبذلك وضع حجر الأساس للبحوث الفنية المنتظمة . وبدأت أنظار الممولين الأجانب ترنو نحو مصر ومناجمها فحصل فريق منهم على امتيازات لاعادة فتح مناجم الذهب القديمة ، وكان لبعضهم من وراء ذلك ربح غير قليل ، وباء البعض بالفشل .

التعدين الحديث في مصر

فطنت الحكومة المصرية في أواخر القرن الماضي الى ضرورة قيامها بتشجيع عمليات البحث وتنظيمها ، فأنشأت من بين المصالح الفنية مصلحة المساحة الجيولوجية والمناجم . وقد قام رجالها الفينيون بارتداد الصحارى ووضع الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية ، ثم استكشاف المناطق التى ظهرت فيها بعض المعادن ، فكشف تباعا البترول والفوسفات والمنجنيز وغيرها . وتقدم الأفراد والشركات لاستكمال البحث والاستغلال . وبهذا توطدت صناعة التعدين في مصر مرة أخرى على أسس حديثة . ولا تزال في ازدياد ونمو مستمر رغم انها في حاجة ملحة لأن تمضى الحكومة المصرية في اجراءاتها التمهيدية من تنظيم طرق المواصلات وايجاد مصادر الماء واجراء البحوث الجيولوجية والجيوفيزيكية واذااعة نتيجة هذه البحوث ليهتدى بها من يأنسون في أنفسهم القدرة الفنية والمالية على القيام بعمليات الاستغلال . ويتضمن البيان الآتى أهم ما أنتجته المناجم المصرية في السنين الثمانية الأخيرة :

بيان المستخرج من خامات المادان والبترول بالطن المترى من عام ١٩٣٨ حتى ١٩٤٥

المعدن	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
بتروبل	٢٢٥٧٣٦	٦٥٩٣٠٥	٩١١٢١٥	١١٩٠٨٧٨	١١٤٤٨٣٥	١٢٥٧٧٨٠	١٣٢٠٩٥٧	١٣٤٩٤٧٣
فوسفات	٤٥٨٤٠٤	٥٤٨٥٣٨	١٨٣٤٦٤	١١١٧٠٨	٣٢٧٤٧٠	٣١٥٥٦٦	٣١٨١٨٦	٣٤٩٣٧٤
منجنيز	١٥٣١١٢	١١٩٨٨٢	٦٤٩١٢	٢١٧٥	٨١٦٩	٧٠٧٩	٣٠	٤٧
أكسيد حديد ومغرة	٧١٤	٧١٩	٢٦٣٣	٢٨٩٣	٧١٠٠	٤٦٦٦	٢٧٢٣	٤٠٥٦
طلق	١٢٥١	٨٣٣	٢٢١٢	٥٢٢٩	١٨٧٤	٢٠٥٤	٤٢٦٥	٣٨٦٨
ذهب (أوقية)	٢١٦٢	٣٨٧٧	٧٣٤٤	٢٨٦٨	١٨٦٨	٨٩٠	١٠٣٦	٣٠١٤
كروم	—	—	—	—	٥٠٠	٩١٠	١٥٠	١٥٠
أسبتوس	—	—	—	—	٢٠	٧	٢٤٠	٨٥
نظرون	٥٠٠٠	٣٧٥٠	٣٥٠٠	٦٢٠٠	٩٠٠٠	٧٩٦٣	٧٠٠٠	٦٧٠٠
شبه	—	—	—	٣٩٠	٧٠٠	٤٠٠	٨١٧	١٢٠
كاولين	—	—	—	١٣٠	٣٥٥	٥٣٩	٦٩٣	٥١٢
طينة ديانومية	—	—	—	٩٥٨	١٢٥٤	٩١٧	٨٣٤	٩٧٥
حجر خفاف	١٩٧٥	١٦٥٠	٨٢٦	٢٠٠	٢٥٤	٢٩٥	٦٤٥	٩٥٠
سفات الباريوم	٢٠	٣١	٦١	٣٠	٦٠	٧٦	٥١	٥٤
فلسبار	١٩٩	٧٤	١٣٨	٥٢	١٩	٣٢	٥٠	٩

وهناك طائفة أخرى من المعادن قليل انتاجها . ومن بين هذه معادن الرصاص والزنك والنيكل والقصدير والولفرام والمولبدنيت والكبريت والجرافيت والثوريوم والزركون وغيرها . وتقدر قيمة ما أنتجته جميع المناجم المصرية في عام ١٩٤٥ بنحو ٣ ملايين ونصف مليون جنيه . وسندلى فيما يلي ببعض بيانات عن كل من المعادن الهامة .

البترو

هو أهم المعادن التى تنتجها الأراضى المصرية ، لا من حيث قيمته النقدية فحسب ، بل لانه كذلك مادة الوقود الوحيدة التى يمكن الاعتماد عليها . وكان اعتماد البلاد فى الماضى على الفحم الحجري المستورد من الخارج ، ولهذا عانت متاعب حمة ابان الحرب العالمية الأولى نتيجة حرمانها من الفحم لاضطراب المواصلات . وقد تكررت هذه المتاعب عند بدء الحرب العالمية الأخيرة ، واقتنعت البلاد شعبا وحكومة بضرورة تعديل سياستها الوقودية من الفحم الى البترول ومشتقاته . وهى سياسة حكيمة اذ أنه عدا ما تنتجه البلاد من البترول فان مصر تقع فى بقعة من الأرض تعتبر من أهم مواطن البترول العالمية ، فلا خطر عليها مهما اشتدت الظروف من حرمانها من مادة الوقود .

ولقد عرف وجود البترول فى مصر منذ عهد الرومان . وذلك مما شوهد من رشح عند سفح الجبل الواقع على البحر الأحمر فى نهاية خليج السويس ، وقد عرف حينئذ باسم Mont Petroleus . وفى عام ١٨٦٨ عثر على البترول فى مغارات كانت قد حفرت على شاطئ البحر الأحمر بجهة جمسا ، وقامت الحكومة المصرية اذ ذاك بحفر آبار أظهرت وجود الزيت بكميات خليقة بالاستغلال . وأعطت الامتياز الى شركة انكليزية استمرت فى عمليات البحث حتى وفقت عام ١٩١٠ للبدء فى عمليات الاستغلال . وقد حفز هذا التوفيق تلك الشركة وبعض الشركات الأخرى الى المضى فى عمليات البحث ، فأثمرت كشف حقل الغردقة على شاطئ البحر الأحمر عام ١٩١٣ ، ثم حقل رأس غارب على شاطئ خليج السويس عام ١٩٣٧ . وأخيرا كشفت منابع جديدة على شاطئ شبه جزيرة سيناء ، وان كان هذا الكشف الأخير لا يزال بحاجة الى عمليات أخرى قبل أن ينتقل الى دور الاستغلال .

ولقد ساهمت الحكومة المصرية مساهمة فعالة في هذه البحوث ، فاستقدمت الخبراء الذين أجروا بحثا شاملا لمنطقة خليج السويس والبحر الأحمر ، ونشرت نتائج البحوث الجيولوجية في سلسلة من التقارير ساعدت الشركات مساعدة كبيرة في بحوثها . وكشفت الحكومة نفسها عن وجود حقل صغير بناحية أبو دربا على شاطئ شبه جزيرة سيناء .

ويبلغ مجموع انتاج البلاد سنويا من خام البترول نحو مليون ونصف مليون من الأطنان ، تتناوله إحدى الشركات بالتقطير والتكرير في معمل لها بالسويس ، كما أن الحكومة - وهي من أكبر مستهلكي المنتجات البترولية في أعمالها الخاصة - قد أنشأت معملا صغيرا يتولى تقطير وتكرير ما تأخذه أتاوة على انتاج الشركات .

الفوسفات

يرجع كشفه الى عام ١٨٩٨ بواحات الصحراء الغربية ، وعلى مقربة من وادى النيل بناحية اسنا والسباعية . كما وجد بجوار شاطئ البحر الأحمر بناحتي سفاجا والقصور . وقد بلغ الانتاج السنوى قبيل الحرب الأخيرة نحو نصف مليون طن ، ويقدر الموجود منه بالأراضي المصرية بنحو عشرة ملايين من الأطنان قابلة للاستغلال . ومعظمه يصدر مباشرة بحالته الطبيعية الى الخارج ، وخصوصا الى جنوب افريقيا واستراليا ، وكان يصدر قبل الحرب الى اليابان . أما مناجم الوجه القبلى فان ما تنتجه يستهلك أغلبه محليا في صناعة السوبر فوسفات اللازم سمادا للزراعة .

المنجنيز

يرجع كشف طبقات من أكاسيد المنجنيز مختلطة بأكاسيد الحديد في شبه جزيرة سيناء الى عام ١٨٩٨ . وبدى استغلاله عام ١٩٠٨ ، كما كشفت مناطق أخرى على مقربة من شواطئ البحر الأحمر عام ١٩٣٧ . ويقدر الاحتياطي المعروف من المنجنيز القابل للاستغلال بحوالى مليونين من الأطنان ، وقد بلغ متوسط الانتاج السنوى قبل الحرب حوالى ١٢٠ ألف طن ، على أن استغلال مناجم المنجنيز المصرية عرضة لعوامل خارجية تؤثر فيه تأثيرا يجعل من واجب أولى الأمر مد يد المساعدة لحماية صناعة جديدة بالانعاش .

ذلك ان الحام المصرى من الأنواع التى تقل فيها نسبة أوكسيد المنجنيز ، وترتفع نسبة أوكسيد الحديد . وهذا النوع لا يصلح فى صناعة الفولاذ الا اذا كان الصهر بطريقة خاصة ، وهى الطريقة المتبعة فى ألمانيا وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة فشاع استعماله فى تلك البلاد . على أن الولايات المتحدة عدلت نظام رسومها الجمركية بطريقة أضرت بالمنجنيز المصرى ضررا بالغا حتى أصبح من غير المستطاع تصديره اليها . وخاصة اذا ذكرنا أن المنجنيز المصرى يعبر قنال السويس فتدفع عنه رسوم مرتفعة تجعله فى مركز لا يمكنه من مزاحمة المنجنيز الروسى فى الأسواق الأوربية .

وقد أدى هذا التعديل فى الرسوم الجمركية الأمريكية الى اقفال المناجم تقريبا قبيل الحرب الأخيرة . ويقتضى الأمر من الحكومة المصرية مخابرة حكومة الولايات المتحدة للنظر فى تعديل هذه الرسوم بما يلائم المنجنيز المصرى ، ومخابرة شركة قناة السويس لاعفاء المعادن المصرية عموما من كل رسوم عبور القناة أو بعضها .

خامات الحديد والفرة

لقد عرف المصريون القدماء وجود أكسيد الحديد بالصحارى المصرية واستغلوها للحصول على الأصباغ الحمراء والصفراء التى استعملوها فى نقوشهم . ثم استغلت هذه الأكاسيد فى عصر الرومان لاستنباط معدن الحديد نفسه . وأخيرا أعيد كشفها عام ١٩١٧ وهى تستغل لصناعة الألوان والأصباغ ، كما أجريت بحوث لفحص هذه الخامات وتقدير قيمتها بمناسبة التفكير فى توليد الكهرباء من مساقط خزان أسوان وأصبح أمر استغلالها فى صناعة الحديد والفولاذ من المسائل التى تبحث بهذه المناسبة .

ويقدر الاحتياطى من هذه الأكاسيد بنحو ٣٠٠ مليون طن من أنواع جيدة صالحة للاستغلال .

الطلى (التلك)

وتصنع من أجود أصنافه أنواع البودرات والمساحيق للتجميل والأدوية ، كما تستعمل الاصناف التجارية فى صناعة الصابون والورق والمطاط والمنسوجات .

وقد استغلت مناجمه في العهود المصرية الفرعونية ، ثم أعيد كشفه قرب أسوان عام ١٩١٥ ، كما كشف في مناطق قرب البحر الأحمر عام ١٩٣٢ ، وكان لارتفاع ثمنه وانقطاع الوارد منه مدة الحرب الأخيرة ما شجع على استغلاله ، حتى بلغ ما أنتجته مصر ٤٠٠٠ طن في العام ، يستهلك منها محليا ٧٥٠ طنا ويصدر الباقي . ويبلغ الاحتياطي المعروف من هذا المعدن نحو مليون طن .

الذهب

قدما ان استغلال الذهب في المناجم المصرية يرجع الى عهود ما قبل التاريخ وقد استمر هذا الاستغلال طيلة العهود الفرعونية حتى كشفت جميع العروق الحاملة له في مختلف مناطق الصحراء الشرقية . على ان تعمق المصريين في مناجم الذهب كان محدودا بحوالي ٣٠ مترا . وربما كان ذلك لقصور وسائل الرفع المعروفة لهم ، أو لارتفاع المياه الأرضية الباطنية . ومع ان وسائل استخراج الذهب من الصخر كانت بدائية الا انها امتازت بدقتها ، ولم يتركوا عرقا واحدا حاملا لهذا المعدن الثمين الا كشفوا عنه واستغلوه ، وقد أعيد فتح مناجم الذهب القديمة في أوائل القرن الحالي فكان نجاحها قليلا ، ثم عادت الحكومة المصرية الى بحث امكان استغلالها بمناسبة ارتفاع سعر الذهب بعد خروج الاسترليني عن قاعدة الذهب .

وقد بلغ أقصى انتاج مناجم الذهب في عام ١٩٤٠ حوالي ٧٠٠٠ أوقية على أن هذا المقدار هبط بعد ذلك .
والأمر لا زال في حاجة الى تفكير في إعادة البحث من النواحي المالية والاقتصادية ، وربما أيضا من الناحية التشريعية ، اذا أريد عودة مناجم الذهب المنصرية الى الحياة والنشاط .

التشريعات واللوائح الحكومية لتنظيم صناعة التعدين وضبطها

توجد جميع المعادن القابلة للاستغلال في أراض حكومية غير مملوكة للأفراد . فأمر التصريح بالبحث عنها واستغلالها منوط بالحكومة المصرية دون سواها ، على أساس أنها مالكة الأرض ومانحتها . ورغم هذا ونظرا لاحتمال كشف معادن في أراض مملوكة للأفراد ، فقد رأت الحكومة المصرية التقدم

للبرلمان لاستصدار تشريع لتنظيم عمليات البحث والاستغلال في جميع الأراضي المصرية . وهذا التشريع هو محل بحث الهيئة التشريعية في الوقت الحالى .

والنظرية التى تأخذ بها الحكومة ان جميع ما هو بباطن الأرض ملك للدولة ، ولا يمكن البحث عنه الا بترخيص من الحكومة ، على أساس أن للمستكشف حق الحصول على عقد لاستغلال ما كشف ودفع أتاوة عنه للحكومة المصرية . وقد شفع هذا القانون بلوائح نيط تنفيذها بمصلحة المناجم والمحاجر التابعة لوزارة التجارة والصناعة .

وتتلخص اجراءات البحث والاستغلال فيما يأتى :

أولا - تصدر مصلحة المناجم والمحاجر اجازات للاستكشاف مقابل دفع رسوم بسيطة تخول لحاملها حرية التجول في مناطق معينة والقيام فيها ببحوث سطحية جيولوجية وجيوفيزيكية . فاذا أقام البرهان على وجود مادة أو مواد معدنية يتطلب الوقوف على أهميتها اجراء بحوث عملية أكثر تفصيلا ، يمكنه أن يحصل على :

ثانيا - رخص للبحث العملى بواسطة الحفر ودق المواشير وغير ذلك من الوسائل المعروفة . وذلك في مناطق يحددها الطالب مقابل رسوم أكبر من رسوم الاجازات الأولى ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، ما دام المصرح له يقوم بأعمال جدية مستمرة . فاذا ما تأكد بعد هذه البحوث من وجود المعدن أو المعادن المطلوبة بكميات قابلة للاستغلال فمن حقه أن يتقدم بطلب :

ثالثا - عقد أو عقود استغلال عن المنطقة أو المناطق التى وجد بها المعدن أو المعادن المطلوبة . وهذا العقد لمدة ثلاثين سنة قابلة للتجديد ، مع دفع ايجار سنوى يختلف باختلاف أنواع المعادن . كما ان عليه أن يدفع أتاوة نسبية تدفع اما عينا أو نقدا حسب اختيار الحكومة ، على أن يخصم الايجار من مجموع الاتاوة فى أى عام .

وللحكومة فى بعض الأحيان حق تحديد الانتاج بما يتفق مع الصالح العام للدولة ، حتى لا يساء استغلال المناجم .

هذا ونظرا الى صعوبة البحث والاستكشاف فى المناطق الصحراوية التى

يتطلب العمل فيها نفقات باهظة ، فان الحكومة تبحث أمر وضع نظام للبحث والاستكشاف تقوم هي به بطريقة منتظمة مستمرة ، وطبع تقارير فنية عن أعمال البحث ليتهدى بها من يقومون بالعمل توطئة للاستغلال .

ويجب على الحكومة تنفيذ اجراءات أخرى لتسهيل سبل المواصلات وحفر آبار المياه ، حتى تقلل ما يتعرض له مستغلو المناجم بالصحارى من متاعب ومصاعب . ويبقى بعد ذلك تمهيد السبل فى الخارج والداخل ، بتخفيض نفقات النقل وتقليل عقبة رسوم المرور بقناة السويس ، وايجاد أسواق للمعادن المصرية بالخارج .

ويمثل هذا التعاون بين الحكومة المصرية والأفراد والهيئات يمكن أن نطمح فى نمو صناعة التعدين واستغلال الثروة المعدنية المصرية ، لتقوم بنصيبها فى دعم الاقتصاد القومى للبلاد .

L'Hôtel Cataract, Assouan

Cataract Hotel, Assouan

فندق كاتاراكت باسوان



معبد الملكة حتشبسوت بالاقصر

Queen Hatchepsout Temple, Luxor

Le Temple de la Reine Hatchepsout, Louxor

(Photo Kodak)



الإحصاءات عامة

١ - عدد السكان

تعداد سنة ١٩١٧-١٩١٨-١٢٧٥٠	عدد السكان سنة ١٩٢٣-١٣٧١٧٠٠٠
	(تقديري)
تعداد سنة ١٩٣٧-١٥٩٣٢٦٩٤	عدد السكان سنة ١٩٤٦-١٨٠٣٠٣٠٠
	(تقديري)

٢ - التعليم

١٩٤٣/١٩٤٢	١٩٢٢/١٩٢١	
٨٠٠٨٥	٦٥٠٠١	عدد المدارس بأنواعها
١٤٧٩٦٤٩	٥١١٦٧١	مجموع التلاميذ
٩٠٣١٢٦	٤١٢٢٦٩	مجموع التلاميذ الذكور
٥٧٦٥٢٣	٩٩٤٠٢	مجموع التلاميذ الإناث
٦٤٥١٢٦٠	١٠١٢٩٨٦٣	ميزانية التعليم

٣ - المستشفيات

١٩٤٤	سنة ١٩٢٣	أ - المستشفيات العمومية
٢١٠٥٧	٤٣٥٧	عدد الأسرة
٢٨٧٦١٤	٧٠٧٢٧	عدد المرضى الذين عولجوا داخل المستشفيات
٥١٩٧٤٥٨	٤٥٧١٦٩	عدد مرضى العيادات الخارجية
١٦٨٩٧٩٨	٢٣٨٦٣٨	جملة المصروفات

ب - مستشفيات الرمد

المرضى الذين عولجوا

٤ - الزراعة

١٥٦٨٣٧ ١٢١١٤٠٣

١٩٢٣/١٩٢٢ ١٩٤٤/١٩٤٣
فدان فدان

٥٣٨٧٣٨٥ ٥٦٩٨٨١١٠
٢٦٨٦٦٨٧ ٢٦٠٨٢٦٥
٨٠٧٤٠٧٢ ٨٣٠٦٣٧٥

أ - الاراضي الزراعية

الاراضي المزروعة

الاراضي غير المزروعة

جملة

ب - توزيع الملكية

السنوات	جملة عدد الملاك	جملة المساهمين بالفدان	فدان فأقل	
			عدد الملاك	المساحة بالفدان
١٩٢٣	١٩٧٢٣٦٥	٥٥٩٧٩١٦	١٢٩٩٢١٥	٥٢٩٣٨١
١٩٤٤	٢٥٥٠٥٧٩	٥٨٧٣٢٠٦	١٧٩٢٢٥٣٠	٧٤٠٥٢٠
السنوات	٣٠ — ٢٠		٥٠ — ٣٠	
	ملاك	فدان	ملاك	فدان
١٩٢٣	١٢٠٩٦	٢٨٩٧١١	٩٤١٤	٣٦٢٧٦٤
١٩٤٤	١١٨٨٧	٢٨٨٧٢٤	٩٢٢٢٧	٣٥٦٨٩٩

ج - المحاصيل

السنه	المساحة المزروعة بالفدان	جملة المحصول	متوسط محصول الفدان
١٩٢٣/٢٢	١٧١٥١٥٠	٦٥٣١٢٤٥٧	٣٨١ قنطار
١٩٤٤/٤٣	٨٥٢٩٤٩	٤٦٤٠٢٦٢	٥٤٤

١ - القطن

السنة	المساحة المزروعة بالفدان	جملة المحصول	متوسط محصول الفدان
١٩٢٣/٢٢	١٩٤٨٠٦١٨	٧٣٧٦١٣٣	٤٩٨ اردب
١٩٤٤/٤٣	١٩٦٥٠٩٦٥	٦٣٠٦٨٠٢	٣٨٢ »
١٩٢٣/٢٢	١٩٧٩٦٧١٩	١٢١٧٤٩٢٠	٦٧٨ اردب
١٩٤٤/٤٣	١٩٨٩٠٣٤٢	١١١٣٩٩٥٨	٥٨٩ »
١٩٢٣/٢٢	٢٢٤٠٠٤٨	١٨٠٤١٩٧	٨٠٥ اردب
١٩٤٤/٤٣	٧٢٨١٧٨	٥٤٥٤٢٩٩	٧٤٩ »

أكثر من فدان الى خمسة		١٠ — ٥		٢٠ — ١٠	
المساحة بالفدان	الملاك	المساحة بالفدان	الملاك	المساحة بالفدان	الملاك
١٠٨٧٤٨٨	٥١٨٠٨٢	٥٥٦٦٣٢	٨١٥٧٠	٥٣٠٨٠٥	٣٩٣٠٩
١٢١٦٣٠١	٥٩٩٩٨٥	٥٦٧٧٥١	٨٣٥١١	٥٦١٦٥١	٤١٣٠٧
١٠٠ — ٥٠		٢٠٠ — ١٠٠		أكثر من ٢٠٠	
فدان	ملاك	فدان	ملاك	فدان	ملاك
٤٨٧١٣٦	٦٨٥١	٤٥٢٣٠٥	٣٢٢٤	١٣٠١٦٩٤	٢٦٠٤
٤٥٣٣٨٤	٦٦٥٦	٤٣٦٨٦٤	٣٢٠٤	١٢٥١١١٢	٢٢٧٢

١٩٢٣/٢٢	١٧٩٠٧٨	٧٦٣٧٨٢	٤٣ اردب
١٩٤٤/٤٣	٦١٩٧٧٠	٨٦٢٠٠١	٣٦ »
١٩٢٣/٢٢	٤٧١٠٩٦	٢٠٨٥٧٦٢	٤٤٣ اردب
١٩٤٤/٤٣	٤٢٤٧٥٥	٢٠٧٩٧٩٦	٤٩ »
١٩٢٣/٢٢	٣٨٥٥٢٠	٢١٧٥١٤٩	٥٦٤ اردب
١٩٤٤/٤٣	٣٣١٠٠٨	١٨٩٠٠٣٩	٥٧١ »

٥ - التجارة الخارجية

سنة ١٩٤٤	سنة ١٩٢٣	
٢٩٩٧٧٢٦٥٨	٥٩٨٣٢٢١٧١	صادرات (جنيه مصرى)
٥٠٤٨٢٢١٦	٤٥٢٤٣٨٩٢	واردات " "

٦ - المالية

سنة ١٩٤٤/٤٣	سنة ١٩٢٣/٢٢	
٧٧٧٧٣٨٢٧	٣٥٧٦٦٢٣٨	ايرادات (جنيه مصرى)
٧١٩٣٨٢٦١	٢٨٢٤٧١٧١	مصروفات " "

٧ - المواصلات

أ - السكك الحديدية (حكومية وغير حكومية)

سنة ١٩٤٤/٤٣	سنة ١٩٢٣/٢٢	
٥٤٥٠	٤٣٩٨	أطوال الخطوط بالكيلو
٩٦٩	٦٩٧	المحطات (عدد)
٩١٣	٨٠١	الآلات البخارية " "
١٥٢٩	١٥٠٧	عربات الركاب " "
١٨٨٠٩	١٧٢٥٢	عربات البضاعة " "
١٤٣٩١	٨٣٤٨	جملة الايرادات بآلاف الجنيهات
٧٧٩٦	٦٢٩٩	جملة المصروفات بآلاف الجنيهات
٦٥٩٥	٢٠٤٩	الأرباح " "
٧٩٥٩٨	٣٣٢٥٢	عدد الركاب بالآلاف
٩٥٢٩	٤٩٣٧	عدد البضائع بآلاف الاطنان
٨٤٨	٥٧٧	عدد الحيوانات بالآلاف

ب - الترع والمصارف والطرق الزراعية (بالكيلومتر)

سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٤٤	
١٦٤٠٢	٢٠٠١٢	ترع غير صالحة للملاحة
١٦١٥	١٥٣٩	ترع صالحة للملاحة
٦٧٥٦	١١٧٩٣	مصارف
٤٤٧٨	١١٠٦٣	طرق زراعية

ج - التلغراف (الحكومة)

سنة ١٩٢٣/٢٢	سنة ١٩٤٤/٤٣	
٤٣٤	٦٥٥	عدد المكاتب
٧٤٧١	١٠٠١٣	طول الخطوط بالكيلومتر
٢١٤٦٤	٢٠٥٧٤	طول الاسلاك بالكيلومتر
٤٤٥٠٤٦١	٦٨٠٢٥٦٥	تلغرافات صادرة وواردة

د - التليفونات

سنة ١٩٢٣/٢٢	سنة ١٩٤٤/٤٣	
٢٧٧٢٧	٨٦٩١٣	عدد الآلات
١٥٦٤١٨	٨٨٦٠٦٩	طول الاسلاك بالكيلومتر

هـ - الملاحة بالموانئ المصرية

العدد	الشحنة بالطن	الركاب	
٧٢٩٣	٣٧٧٦٢٤٠	٧٨٨٠١	السفن القادمة
٧٣١٦	١٧٦٨٧٤١	٧٣٩٩٥	السفن الراحلة
٦٧٤٢	٤٢٥٠٥٧٦	٤٥٤٥٨	السفن القادمة
٦٦٨٩	٢٥٨٨٥٠٠	٣٤١٤٣	السفن الراحلة

و - قناة السويس

سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٣٨ (١)	
٤٥٤٠	٥٩٩٤	عدد السفن المارة
١٧٩٢٨٥١٥	٣٣٦٨٣٣٦٠	صافي الحمولة بالطن
٢٦٤٠٦١٩٧٢	٩١٤٨٦١٩٧٢	الأرباح الجائز توزيعها بالفرنك

(١) سنة عادية قبل الحرب

موضوعات الكتاب

صفحة	
٥	الرسالة الملكية
٧	مصر اليوم
١٦	الأوضاع الدستورية
٢٦	القضاء في مصر
٣١	المحاماة
٣٥	الادارة والأمن العام
٣٧	شؤون مصر الخارجية
٣٩	جامعة الدول العربية
٤٤	قناة السويس
٥٤	الصحافة ..
٥٩	التعليم في مصر
٦٩	الأزهر ..
٧٢	تراث مصر القديمة
٧٦	الفنون الجميلة
٨٠	الشؤون الاجتماعية
٨٤	الصحة
٩١	الأشغال العمومية
٩٥	طرق المواصلات
١٠٥	الزراعة والصناعات الزراعية
١١٦	شؤون مصر المالية
١٢٣	القطن ..
١٢٧	التجارة
١٣١	الصناعة
١٣٤	بنك مصر
١٣٦	ثروة مصر المعدنية
١٤٥	إحصاءات عامة

بالتنسيق المذكور

قوله في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

طبع بمطبعة دار الهلال بمصر
ابريل سنة ١٩٤٧

j 13777 889

AUC - LIBRARY

DATE D

49256

DT
46

I 582x
1947

12 OCT 1987

